مقدمـــة :

إذا كان لنا أن نؤكد حقيقة اقتصادية ، فهي أن التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، ما هي إلا أحداث وزيادة القيمة المضافة المحققة من الإنتاج الوطني . والحفاظ على هذه القيمة المضافة من التسرب إلى خارج الاقتصاد الوطني' كا ن هذا هو الهدف الأساس الذي تشتق منه جميع الأهداف الأخرى ، إلا أن الوسيلة التي تفضي إلى هذه الزيادة في القيمة المضافة، تأتي من الأنشطة الإنتاجية وفي مقدمتها النشاط التصنيعي أي الصناعات التحويلية، وهي المعبر الأساس على الدخول في مرحلة الصناعة. ولا يتم ذلك إلا من خلال إحداث التحول الهيكلي في هذا الاقتصاد ، أي الدفع بعملية التصنيع من القطاعات المدرة لقيمة مضافة اقل إلي القطاعات المدرة للقيمة مضافة أعلى ، ليكون جوهر التحول الهيكلي الزيادة المتنامية للقيمة المضافة . إلا أن القيمة المضافة ليست خاصية الصناعات التحويلية بل كذلك الخدمات المرتبطة بها وغيرها التي أسست سوق الخدمات المدرة لقيمة مضافة عالية وهي تلك المرتبطة بالتكنولوجية العالية وخير مثال على ذلك سوق البرمجيات من هنا فان تقسيم العمل الدولي المتجدد ، قوامه العلم و حصل في العلم وعن طرق العلم. العلم الذي لا بنضب ، ويكون بذلك ضمن تغذيته التي لا تنتهي .

الاشكالية:

فهذا يقودنا إلى إشكالية البحث التي نزعم إنها جديدة والمتمثلة في مدى توفر إمكانية الولوج إلى المشاركة في تقسيم العمل الدولي المتجدد ، وكما اشرنا سابقا

فمجالها التصنيع أو الصناعات التحويلية انطلاقا من أول خطوة لها الأداء الإنتاجي والتنافسي للصناعات التحويلية في بعدها الزمنيوالتاريخي قصد الوقوف على التحولات التي يعرفها هذا التطور في بعده المكاني أو الجغرافي . من خلال إجراء مقارنة مع بعض الدول ، حيث اخترنا دول شمال إفريقيا وفي أماكن أخرى وسعنا مجال المقارنة إلى فئات متعددة من الدول النامية . وبناء عليه فان محاور العمل كانت كالتالي المحور الأول وخصص إلى البيئة الاقتصادية الدولية بما تحمله من فرص وتحديات وكان ذلك بمثابة الإطار النظري للدراسة. أما المحور الثاني فيتمثل في الأداء الإنتاجي أو الاقتصادي والتنافسي للصناعات التحويلية الذي يعبر عن مدى إحداث التحول الهيكلي المفضي الى التنافسية. أما المحور الثالث فيركز على القدرة التنافسية للصناعات التحويلية من منظور تكنولوجي من خلال الوقوف على القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال البعد المقارن على مستوى نموها وهيكلها أين المقارنة تكون ذات دلالة على مستوى التطور التكنولوجي ,كما أفردنا دراسة قطاعية لصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية واخترنا في ذلك الصناعات الدوائية والهندسية من حيث قدرتها التنافسية. أما المحور الرابع فتم التركيز فيه على محاولة صياغة استراتيجي ة صناعية لا تملك إلا أن تكون تنافسية تكون انطلاقتها من خلال سياسة صناعية لإحلال الواردات يقودها عقل صناعي. وسياسة صناعية لتطوير الصادرات تكون امتدادا لإحلال الواردات مرفوق بتوجه نحو العلم والتكنولوجية العالية كضمانة لتغذية التنافسية ومواكبة العصر يحتضنها نظام وطني للابتكار والإبداع ويدفع بها إلى التدرج

في هرمية الاقتصاد العالمي من حيث إنتاج القيمة المضافة وفي نفس الوقت يعد هذا النظام بمثابة منصة إنتاج بحاجات الاقتصاد الوطني من المعرفة وكذلك منصة التصدير.

فرضيات الدراسة:

أما فرضيات هذا العمل فإنها تتمثل في مايلي:

-) التحول الهيكلي هو دالة في التطور التكنولوجي.

-) كما أن تنافسية هي دالة في إحداث التحول الهيكلي للجهاز الصناعي خاصة والجهاز الإنتاجي عامة بحيث يكون كل قطاع بمثابة سوق لأخر مما يؤدي إلى تناغم نمو قطاعات الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى عملية تنوع ومرونة تمنحه القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية إذا كانت العولمة بمثابة اختراق متبادل أي أن كل اقتصاد يكون بمنتجاته على مستوى اقتصاد أخر وكذلك تكون الاقتصاديات الأخرى حاضرة بمنتجاتها على مستوى هذا الاقتصاد ودون ذلك فان العولمة تصبح اختراقا أحاديا معيقا لعملية التحول الهيكلي.

وهذا يقودنا إلى فرضيات يمكن أن نقول عنها مشتقة من ما سبق من الفرضيات السابقة:الحماية ودور الدولة يعد شرطا ضروريا لتعضيد التحول الهيكلي. كما أن هناك فرضية يجب تأكيدها وهي أن الانتقال إلى ما يسمى باقتصاد الخدمات يعد انجاز التحول الهيكلي عن طريق الصناعة التحويلية التي تعد جواز المرور إلى اقتصاد الخدمات,ودون ذلك يصعب الانتقال إلى الاقتصاد الجديد.

منهج الدراسة:

أما منهج الدراسة فهو المنهج الذي ينطلق من كون الظاهرة الاقتصادية تقع في وسط تتعلق بمعاش البشر إذ هم الوسيلة والغاية أذن فمنهجنا متعدد الإبعاد أو ما يسمى بالمنهج المجتمعي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختيار الدراسة إلى جملة من العوامل أو الأسباب كون عملية التصنيع في الجزائر لا يزال يتقاذفها التكيف والتكيف الهيكلي وتأهيل المؤسسات و في ظل غياب استراتيجية صناعية تحاول أن تتجاوز الأمر الواقع.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تركز على عملية التصنيع في بعدها الاقتصادي والتكنولوجي ونزعم ان هناك فراغ لاندعي ملؤه وكل ما نسعى إليه هو وضع هذا الموضوع تحت الضوء قد يأتي غيرنا ليقدم إسهاما اكبرا.

أهداف الدراسة:

هو محاولة وضع خريطة طريق إلى المساهمة في تقسيم العمل الدولي المتجدد.

الدراسات السابقة:

إذا كانت هناك دراسات كثيرة حول التحول الهيكلي للتصنيع على المستوى الدول النامية و تقود هذه الدراسات المنظمة العالمية للتنمية الصناعية إلا أن التجربة الجزائرية ظلت الى حد ما غائبة إلا ما ندر منها.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول' يتناول الفصل الأول الاقتصاد العالمي الجديد حيث يعد بمثابة خلفية نظرية تسند عليها الدراسة تتجسد في المبحث الأول من خلال ظاهرة العولمة كون هذه الاخيرة مرحلة النظام الرأسمالي العالمي منذ تسعينات القرن العشرين,جوهرها تعميق عملية التحرير التي تأسس لها نظام جديد للتجارة. رفقتها ثورة تكنولوجية شكلت أهم روافدها كونها دفعت بعملية التشبيك إلى أقصاها من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي قادتها الشركات عابر الجنسيات ومنحت لها القوة والمكانة لم تعهدها من قبل.حيث جعلتها أهم فاعل اقتصادي متجاوزا الدولة ومؤسسات الاقتصاد العالمي فهذا الواقع الجديد من التطور التكنولوجي في شتى المجلات والتغلغل في الاقتصاد والمجتمع الذي قادته هذه الشركات دفع إلى مايسمي بالاقتصاد الجديد الاقتصاد القائم على المعرفة ليسير جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الصناعي بل اندمج فيه وشكل طوقان للانخراط فيه وتكونت مقولات خاصة به.أما الفصل الثاني فيتناول الأداء الاقتصادي والإنتاجي والتنافسي للصناعات التحويلية الجزائرية.يتناول هذا الفصل تجربة الجزائر في التصنيع اوالصناعة التحويلية من حيث الأداء الإنتاجي من خلال المستوى الداخلي والمتمثل في جملة من المتغيرات او المجاميع الاقتصادية التي تعبر عن ذلك كدور الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني ودور قطاعاتها المختلفة كذلك من انتاج وقيمة مضافة وعمالة وطاقة الإنتاجية وعدد المؤسسات الخ اما على مستوى العلاقة الاقتصادية مع الخارج فوقفنا على المؤشرات التي تفي بالغرض المطلوب والمتمثلة في المجهود التصديري و التدويل والاختراق.اما بالنسبة للأداء التنافسي فتم الاستعانة

بمؤشر كفاءة الأداء الصناعي التنافسي الذي يقدمه اليونيدو ومؤشر بالأسا للأداء التجاري الذي يقدمه المركز العالمي للتجارة كما تم الوقوف على مستوى التطور التكنولوجي في دراسة مقارنة بين دول شمال إفريقيا. أما الفصل الثالث فتناول القدرة التنافسية للصناعة التحويلية عالية ومتوسطة التكنولوجية من خلال تناول تطور القيمة من منظور تكنولوجي في دارسة مقارنة لدول شمال إفريقيا ثم تناولنا بالتحليل قطاع من القطاعات عالية التكنولوجية والمتمثل في الصناعات الدوائية كبحث في إمكانية توفر قدرة تنافسية يمكن بعثها وتثويرها اما القطاع الأخر فهو قطاع متوسط وعالية التكنولوجية والمتمثل في الصناعات الهندسية.أما الفصل الرابع فيتناول نحو استراتيجية صناعية التنافسية (من التفكيك إلى التركيب)' كمحاولة لصياغة استراتيجية صناعية تنافسية يكون للدولة دور المنخرط في انجازه وليس دور الحارس لما تتوفر عليه من إمكانيات لا تتوفر لدى إي فاعل اقتصادي وتملك هذه الدولة من التجربة التي يمكن الاستعانة بها لإنجاز هذا الهدف' كما يمكن أن يكون لقطاع المعلومات الدور المساعد في ذلك عبر محاولة الدفع بقطاع المعلومات ليلعب دور المغذي للاقتصاد والمجتمع بغرض الدفع بهذه ا لاستراتيجية الصناعية نحوالتحقيق والتي تجد معالمها في استراتيجية صناعية انتقائية لإحلال الواردات واستراتيجية صناعية لتطوير الصادرات مرفقة بتوجه نحو التكنولوجيا العالية بجميع حقولهالان ذلك يعد من الشروط الضرورية للانخراط في الاقتصاد الجديد ومنه في تقسيم العمل الدولي المتجدد القائم على المعرفة.

الفصل الأول

الفصـل الأول:

حول الاقتصاد العالمـي الجديد

نحاول من خلال هذا الفصل تقديم الإطار النظري الذي ترتكز عليه دراسة الموضوع "الجزائر والاقتصاد العالمي الجديد حول إمكانية الاستفادة من تقسيم العمل الدولي المتجدد", حيث كانت مفرداته مجسدة في المحتويات الثلاثة التالية ، حيث يتناول المبحث الأول ظاهرة العولمة لما لهذه الظاهرة من حضورعلى مستوى الاقتصاد العالمي الجديد.إذتمثل البيئة الجديدة في العلاقات بين الدول . وتطرح مسالة التعامل معها أو نمط الاستجابة لمتغيراتها ركيزة أساسية للتعاطي معها.

أماالمبحث الثاني فيركز على أهم فاعل اقتصادي ممثلا لقوى العولمة وبامتياز ، وخاصة أن هذا الفاعل الاقتصادي اكتسب من الخصائص والآثار، التي يمكن أن يمارسها على اقتصاديات الدول والبيئة الاقتصادية الدولية.إذ يعد مقررها الأساس وبامتياز لا قبل له بها وعليه فان الوقوف عند ظاهرة الشركات عابرة الجنسيات في هذا الفصل يعد أكثر من ضرورة.

أما المبحث الثالث فيركز على مايعرف بالاقتصاد الجديد الذي عرفته الدول الرأسمالية المتقدمة. ولايزال يشق طريقه في هيكل الناتج المحلي بهذه الدول ليؤسس إلى انتقال الاقتصاد بالدول الرأسمالية المتقدمة إلى اقتصاد خدمات أو اقتصاد مابعد الصناعة ، منذ الثورة الصناعية .ولكن أي خدمات إنها خدمات العلم الناتجة عن إحداث ثورة في العلم عن طريق العلم نفسه، من هنا كانت الخدمات الجديدة تتجاوز التقليدية . إنها خدمات ثورة المعلومات فهذا التطور قاد إلى

إحداث نمط جديد في تقسيم العمل الدولي . انه التقسيم المناظر لثورة المعلومات من هنا كان تقسيم عمل دولي متجدد لأنه يقوم في العلم الذي لاينضب ، واستطاعت مجموعة من الدول النامية وعلى رأسها الهند والصين أن تتبوأ مكانة متميزة في هرمية الصادرات المنبثقة عن هذا التقسيم.

المبحث الأول:

الاقتصاد العالمي الجديد حول العولمة

سعيا منا في محاولة الاقتراب من ظاهره العولمة ، وبالتحديد إلى جوهرها ، والتي نزعم أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية بامتياز . تكمن في سيرورة النظام العالمي للرأسمالية وان اختلفت تجلياتها من حقبة أخرى. وعليه فوجهتنا معاكسة لما توحي به كثير من الكتابات بربطها بثورة المعلومات والاتصالات وكان هذه الأخيرة خلقت العولمة .إذ كل ما هناك هو ترافق تناول ظاهرة العولمة مع ما عرفه العالم من تطور في التكنولوجية العالية وبالتحديد ثورة المعلومات والاتصالات ، فهذه الأخيرة لاتمثل إلا إحدى روافدها المتعددة[1] ولكنها أهم هذه الروافد نظرا لعملية التشبيك العالمي التي أحدثتها، ومن اجل الدقة أكثر يمكن القول أن بعد الاتصال الذي تكثف بشكل لم يعرفه العالم إلا منذ بداية التسعينات لايمثل إلا ظاهرها. إلا انه أهم عامل مغذي لها، ذلك انه ومنذ فمند فجر التاريخ المكتوب ، والبشر يتواصلون مع بعضهم البعض مع اختلاف كثافةالاتصال ، الذي حكمه تطورالوسائل المستعملة في هذا الاتصال مما يدعونا إلى الاستنتاج وبكل اطمئنان أن لكل عصرعولمته إذا كان من خاصية الرأسمالية التوسع والمتمثل في التوسع الرأسمالي إنتاجا وتوزيعا كما يقول سمير أمين ويذهب كذلك بول سويزي اذ يقدم لنا بول سويزي تعريفا يمكن الركون إليه. حيث يرى [2] العولمة بأنها صيرورة رأسمالية تاريخية ، يتحول فيها خط الإنتاج

[1]- يحيا اليحاوي، العولمة أية عولمة، دار افريقية الشروق، المغرب، 1999، ص 79.
[2]- بول سويزي، الرأسمال الاحتكاري أورده غالب مصلح، مجلة الرأي الأخر، بيروت، 2010، ص5.

الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتجارة والتسويق . إلى دائرة عولمة رأس المال الإنتاجي، وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية. مما يؤدي إلى اخضاع العالم كلة إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيهـ القوى الرأسمالية العالمية والمركزية ،وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.[1]

يقدم لنا سويزي الرأسمالية (كنظام عالمي تمتد جذوره إلىأواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، عند ما انطلق الأوروبيون من زوابنهم الضيقة في الكرة الأرضية مبحريين لمسافات طويلة . فتجولو ا في البحار السبع قاهرين مخربين متاجرين،ومنذ ذلك الحين تكونت الرأسمالية من قسمين واضحين ومتناقضين ، من جهة هناك حفنة من الدول المسيطرة والمستغلة ، ومن جهة أخرى هناك الدول الخاضعة والمستغلة. والاثنان مرتبطان بقوة ولاشئ يجري في ناحية منهما . يمكن فهمه بتجريده وإخراجه من النظام الكلي.[2]

ثم يرى سويزي ويقول تقدمت الرأسمالية عبر إخضاع وتخريب واستغلال البلدان الأجنبية وكانت النتيجة ، نقل الثروة من الأطراف إلى المراكز الرأسمالية.وإعادة تنظيم الأطراف كإجرام تدور حول المراكز ، وتعتمد عليها ومن ناحية أخرى.متراكمة الموارد الضرورية لإطلاق التنمية في المراكز الرأسمالية، وحيث كان النظام السائد في الأطراف لا

[1]- بول سويزي مصدر سبق ذكره
[2]- بول سويزي مصدر سبق ذكره

يتلاءم مع هذه العلاقة الجديدة . فتم تدمير النظام السائد وبنتائج كارثية على السكان الأصليين.[1]

يقدملنا تعريف سويزي جملة من الحقائق حول العولمة كونها عملية أكثر منها حالة.ومادامت عملية وبالتحديد في المجال الاقتصادي والاجتماعي الدولي، فهي جملة من المتغيرات المتتابعة في سياق تطور النظام الرأسمالي العالمي.يتم التفاعل بينهما.

قد يكون من الصعوبة بمكان فهم الظاهرة ، والمرحلة التي نعيشها اليوم ، والمسماة بالعولمة مستحيلا.أن لم يفهم النظامالرأسماليأن هي إلا احد مراحله. مما يستدعي ويتطلب على الأقل تحديد العلاقات البارزة في تطور الرأسمالية كونه يتمثل في الإنتاج السلعي في مرحلة تطوره الأقصى او الاعلى الأعلى والتي صارت فيه القوة العاملة بضاعة ، كذلك اتساع التبادل داخل البلاد ومع العالم الخارجي وهوا السمة المميزة للرأسمالية.

هذه الرأسمالية، التي كانت قد قطعت شوطا من التطور بنهاية القرن التاسع عشر . وانتقلت إلى مرحلة جديدة، وكان ذلك نتيجة تمركز رأس المال وتركزه، وحجم المنساءات حيث كانت من الضخامة التي دفعت بإعادة تنظيم السوق على شكل ما يمكن أن ندعوه بمرحلة انتقالية سميت بالمنافسة الاحتكارية،كشكل من إشكال تنظيم المنافسة الاحتكارية.

1 – نشأة الاحتكارات والامبريالية:

إذا كان الاستعمار هوالأداة التي كانت وراء التمهيد لميلاد الرأسماليةالأوروبية وكان من نتيجة ذلك انه بدون التوسع الاستعماري ما كان لها أن تحقق الانتقال إلىالرأسمالية

[1]- بول سويزي مصدر سبق ذكره

وبالتحديد الاستعمار والامبريالية.رغم إنهما يمثلان مراحل مختلفة من تطور الرأسمالية إلا إنهما يتقاطعان في كونهما لهما نفس الجوهر والطبيعة الواحدة . وهي الغزو والنهب المنظم للأقاليم الأخرى.أقاليم الغير. وإذا كان الاستعمار يمثل التوسع قبل الرأسمالية، فان التمييز بين الاستعمار والامبريالية يتمايزان في كون الاستعمار كان معني بالاستيلاء على الموارد الطبيعية للدول المستعمرات . حيث كان غير معني بالالتجاء للتجارة بصفة أساسية.أما بالنسبة للإمبريالية فكان هدفها:[1]

البحث عن أسواق لتصدير منتجاتها ومصادر للخامات والعمل الرخيص.

ويضاف إلى ذلك في المرحلة الاحتكارية أسواق تصدير رأس المال حيث كانت البيئة الاقتصادية الدولية قائمة على توطيد أسس تقسيم عمل دولي على الصعيد العالمي .لأول مرة في تاريخ الرأسمالية، أي إنها كانت قائمة على علاقات معينة في مجال الإنتاج الذي أصبح عالميا بالمعنى الحقيقي منذ خضوعه لمنطق التراكم على الصعيد العالمي .في ظل الاستعمار التقليدي في العصر الصناعي منذ منتصف القرن التاسع عشر .أما مضمون العلاقة بين الدول الرأسمالية ودول القارات الثلاثة إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية فكانت التبعية والسيطرة القائمة على أساس التبادل اللامتكافئ ، فكيف غدى الحال بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتحديد في الثورة الصناعية الثالثة ، وبشكل أدقفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الأولى.ثورة الالكترونيات في وسط مجموعة من المتغيرات الهامة والهائلة في العلاقات الدولية.حيث كانت السبب الرئيسي في أحداث تغييرات على مستوى تقسيم العمل

[1]- زهدي الشامي وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دار المحروسة للنشر، سنة 2006،مركز البحوث العربية والإفريقية، ص210

الدولي التقليدي ، من حيث محتواه وخاصة ظهور الصناعة التحويلية الحديثة في دول كثيرة على مستوى العالم الثالث . ويعبر عن هذا النشاط التحويلي أحلال الواردات من طرف الدولة في ظل سياسة حمائية خلال الخمسينات والستينات .ثم بعد ذلك وتحت لواء الليبرالية سياسة التوجه نحو التصدير، خلال السبعينات والثمانينات ،بأجيالها المختلفة وبنسب النجاح المتباينة .المهم أن الهيمنة على المستوى الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت أو تجسدت من خلال حقيقة هامة تمثلت في التطور اللامتكافئ بين الرأسمالية والعالم الذي تفرض عليه التبعية والسيطرة . يعبر عنها على المستوى القاعدي تقسيم العمل الدولي الرأسمالي. وإذا كانت التبعية كعلاقة اعتماد أحادي الجانب لصالح سيطرة الطرف المتقدم على الطرف المتخلف،إلا انه لم يعد من الدقة بمكان إن ينحصر في عدم التكافؤ في هذ هالمقولة إذ لم تعد تعبر عن مضمون العلاقة بين الطرف الرأسمالي والدول المتخلفة ، فقل أن شئت أن هامش الحركة بالنسبة للدول النامية قد زال لصالح علاقة في ظل العولمة ضاق عما كان عليه واقع الحال بعد الحرب العالمية الثانية.

اذن تفاعلت جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية لتشكل قوة دفع لقوى العولمة لتذهب بعيدا فيما تم انجازه في مرحلة الثمانينات على يد المحافظين الجدد . ممثلين في حكومة ريغان بالولايات المتحدة الأمريكية وحكومة تاتشر ببريطانيا ويمكن أن نختزل ذلك فيما عبرت عنه تاتشر (أنا لااعرف قوانين المجتمع بل قوانين السوق)في إشارةإلى نهاية دولة الرفاه التي واكبت النظام الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية .إلا أن أهم حدث يمكن الوقوف عنده يتمثل نهاية القطبية الثنائية ، التي جعلت العالم الذي يتمحور حول شرق

غرب، يتوازن عسكريا ويختل اقتصاديا .وعالم ثالث كان مستفيدا من هذا الاستقطاب بهذا القدر أو ذاك، والذي اخرج الولايات المتحدة كأكبر قوة يتمحور حولها النظام العالمي الجديد، بما تملكه من قوة مادية ومعنوية . ولكن اكبر المستفيدين كان المحافظين الجدد وهم القوى الأساسية للعولمة وهي قوى أكثر تطرف في فرض الرأسمالية ولكن ليست رأسمالية كينز أو دولة الرفاه بسعودها ونحوسها[1] بل هي رأسمالية متحررة من كل القيود على كل العالم بما فيه عالمها هي بالذات بل هي ليبرالية الثورة الصناعية التي قهرت جميع القوى غير الصناعية[2] إلا أن أهم ماقامت به قوى العولمة هوالتسريع من الانتهاء من ملف تأسيس إطار تنظيمي للمبادلات الدولية مستغلة الضغط الإيديولوجي وبالتحديد الولايات المتحدة بخروجها كاكبر قوة عالمية من الانتهاء من صياغة تنظيم دولي لا يسهر على تحرير السلع، فحسب بل وكذلك تحرير الخدمات والتكنولوجية والاستثمار. ولقد كانت الظروف الاقتصادية للدول الرأسمالية وبالتحديد أزمة الكساد التضخمي الأنيين، ممادفع بالسياسة الاقتصاديةفي البلدان الرأسمالية بالتركيز على الاستقرار النقدي عبر استقرار الأسعار، والتضحية بالعمالة والقبول بانتشار البطالة [3] وتميز الوضع الاقتصادي للدول الرأسمالية بالضيق النسبي للسوق ، مما جعل المراهنة على السوق الدولية تحتل اهتماما اكبر. فهذا التحول الكبير في الاهتمام بالسوق الدولية والمراهنة عليها تعكس حدة المنافسة، مما أذى بها إلى الاندماجات من اجل خلق قدرة تنافسية وفي المراهنة على السوق الدولية يكون السعي إلى اكتساب ميزة نسبية من خلال التجديدات التكنولوجية

---

[1]- اولبريتن وآخرون، أطوارالتطور الرأسمالي - التطورات والأزمات والعولميات–دار النشر بتكات نيويورك، ترجمة عدنان حسين، 2001، ص31.

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى، الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجية نحوة رؤية جديدة، دار العين، القاهرة ص 133

[3]- محمد دوبدار،النظام القانوني في البلدان العربيةالمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الدراسات القانونية بيروت العربية، ديسمبر 1999، ص405

،والاتجار بالسلع والخدمات بوصفه حلا للمبادلة في السوق الدولية للتكنولوجية ذاتها مما أثار موضوع حقوق الملكية الفكرية بوصفها سلعة ،أو ناتجا مملوكا ملكية فردية وفي ظل المراهنة على السوق الدولية ، انطلاقا من الإنتاجية كعماد للتنافسية لكل رؤوس الأموال. تبين مع تطور الأوضاع التراجع النسبي لتنافسية للولايات المتحدة أمام اقتصاديات الدول الرأسمالية مما هدد وضع الولايات الأمريكية كقوة كبيرة . مما اضطرها الاستعاضة بخلق حروب وهمية وبأهداف وقناعات وهمية [1] تقود حلفاءها إليها بهذا الشعار أو ذاك، ومثالها حرب الخليج الأولى والثانية. بهدف نزع أسلحة الدمار الشامل الوهمية.إما السبب الحقيقي هو التآكل في تنافسية اقتصاد الولايات المتحدة أمام اقتصاديات الدول الرأسماليةالأخرى. فتطور الاقتصاد العالمي على هذا النحو خلق ظروف مواتية للولايات المتحد الأمريكية للتسريع بإعادة تنظيم السوق الدولية ، بغية توسيعها وبالتحديد سوق التكنولوجية.من اجل خلق سوق عالمية تضمن لرأس المال حرية الحركة .وهو السبب أن تكون المبادرة أمريكية وكانت النقلة النوعية فكانت في الاتفاق على تحرير التجارة العالمية. من خلال الانتهاء من مفاوضات جولة أروغواي، وكانت هذه الفترة تعرف تكثيف متزايد لتقسيم عمل دولي جديد انطلاقا من تقسيم سيرورة العملية الإنتاجية وتقسيم عمل دولي متجدد[2] في رحم اقتصاد مابعد الصناعة .أما بالنسبة لنطاق التبادل الذي تم التركيز عليه في هذا الإطار فهو يتجاوز ماكان عليه الوضع السابق . ويعبر عن ظاهرة تعميق التحرير كجوهر لعملية العولمة.

[1]- مايكل موور.

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى،أبحاث في النظام العالمي الجديد سنة 2001، ص

حيث تم من خلال هذا الإطار، تنظيم السوق العالمية لتبادل السلع من خلال تصفية ما تبقى من نصوص إطار التبادل في السلع المادية بإدخال المنتجات الزراعية، والمنسوجات في نطاق الاتفاقية.ولكن بشرط أن تقبل الدول النامية إدخال الخدمات في الاتفاقية.[1]

إذن النطاق الثاني يتمثل في تنظيم السوق الدولية لتبادل الخدمات.

أما النطاق الثالث فينصب على تنظيم السوق الدولية للتكنولوجية ، من حيث هي سلعة كان من الطبيعي أن يكون الاهتمام بالسياسات التكنولوجية للدول وقضية نقل التكنولوجية، وتوحيد نظم الملكية الفكرية، التي تمثل ركيزة الاتجار في التكنولوجية بوصفه سلعة.[2]

أما بخصوص عنصر العمل بوصفه سلعة ، فقد حرص رأس المال الدولي من خلال موظفه في مفاوضات جولة الأروغواي على استبعاد خضوع قوة العمل بوصفها سلعة للقواعد التنظيمية في بقية مكونات السوق الدولية، سوق السلع والخدمات وباقي الخدمات المالية سوق التكنولوجية بوصفها سلعة .الغرض من استبعادها منع استفادة الدول المصدرة للعمالة من المزايا النسبية التي يمنحها لها فقرها في السوق الدولية للعمل . وعليه ظلت المعاملات في سوق العمل محكومة بالقواعد الوطنية ، لتتمكن الشركات عابرة الجنسيات من استغلال الفروق الموجودة بينها.

لم تتوقف عملية الدفع بعملية التحرير وتعميقه كونه جوهر العولمة ، من طرف القوى المحافظة الجديدة إلى الإسراع بالانتهاء من نقل النظام التجاري الدولي من مجرد اتفاقية

[1]- محمد دوئدار، المنظمة العالمية للمجارة، مصدر سبق ذكره ص 308.
[2]- محمد دويدار، المنظمة العالمية للتجارة مصدرسبق ذكره ص 312.

إلى نظام تجاري عالمي. تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة ، بل ذهبوا بعيدا فيما صاغوه من وصفات لعلاج أوضاع الدول النامية والدول التي سميت بتلك التي تعيش مرحلة انتقالية، التي قادتها التنمية المتمحورة حول السوق . هنا والدولة هناك ،إلى أزمة مديونية خارجية خانقة استغلها رأس المال الدولي،[1] من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برامج للتكييف والتكييف الهيكلي المستمدة من أطروحات الليبراليون الجدد ، التي تعبر عنها المدرسة النقدية. فهذه البرامج تمثل جوهر السياسة الاقتصادية التي ينبغي اعتمادها هي التخلص من بقايا الاشتراكية . وتحرير السوق على مستوى الداخل والخارج أملا في استقدام رأس مال الأجنبي ولكن أي تحرر انه التحرر من خلال إطلاق قوى السوق المتحررة من تدخل الدولة ، ومن التزاماتها اتجاه المستضعفين من جهة وتحرير الأسواق المحلية أمام تجارة واستثمارات وخدمات مؤسسات وشركات الدول الأجنبية.إنها دعوة إلى كمبردة النظام الاقتصادي بخلق فئات اجتماعية نافذة تلتقي مصالحها مع مصالح الرأسمال الأجنبي، وتعيق أي تطور يمكن أن يحصل بل يمكن أن تهدره إذا تحقق هذا ما تحقق من العولمة عبر برامج التكييف والتكييف الهيكلي إذن قادت العولمة إلى التكييف والتكيف الهيكلي في الدول النامية وخلقت ترابية جديدة في اصطفاف الدول النامية ، وجعلت الدول النامية تلتمس التنمية من خلال التنافسية بينما التنافسية هي مخرجات التنمية وعليه فان التنمية هي طريق إلى التنافسية فإلى ماذا قادت العولمة بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة قادتها إلى التنافسية الدولية ولكن أي تنافسية أنها تنافسية

[1]- رمزي زكي: أممية رأسمال وشروط توسع رأسمالية العالمية، مجلة قضايا فكرية، 1995، دار قضايا فكرية، ص 317.

التكنولوجية العالية أنها تنافسية ليست أداتها بناء القدرة العلمية والتكنولوجية ولكن أداتها بناء النظام الوطني للابتكار.

2 – تكنولوجية العولمة:

أن عملية التحرير وتعميق التحرير التي قادتها الم ؤسسات الإنتاجية، واكبه عولمة على مستوى الإعلام والاتصال. كان مغذيا ورافدا للعولمة الإنتاجية، قادته المؤسسات المنتجة والمروجة وخاصة مؤسسات الإعلام والاتصالات وتقنيات ومحتويات السمعي البصري .حيث نجد ترسل المعطيات بسرعة الضوء ورقمية النصوص والصوت والالتجاء إلى الأقمار الصناعية وثورة الهاتف النقال وتعميم المعلومات في قطاعات إنتاجية.[1] وتصغير الحواسب وربطها داخل شبكة كوكبية ،قد مكنت من خلق انقلاب ضخم وشامل انه اقتصاد القرن الجديد اقتصاد الرموز على اعتبار أن المعطى التكنولوجي الذي قدمته وسائل الإعلام والاتصال يرتكز حول ا لا مادية والسرعة والآنية. وخير مثال على ذلك القطاع المالي حيث تقوم المؤسسات بتبادل وتناقل على مدار اليوم والساعة وبشكل متصل وبدون انقطاع بمعطيات من كل نقطة من بقاع الأرض. كما تقوم كبريات بورصات العالم عبر شبكات تربطها بعضها ببعض كما تنقل المؤسسات الماليةعبر الكوابل والأقمار الصناعية مئات المليارات من الدولارات .فالسلطة لم تعد في امتلاك الأدوات المادية ، بل أصبحت حول التحكم في الأدوات اللامادية، من بحث وتطوير وابتكاروالتحكم في التكنولوجية العالية والإعلام والاتصال .حيث بدء الحديث يرتكز حول مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات

[1]- نبيل علي: العرب والعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، عالم المعرفة العدد 369، سنة 2009، ص 316.

ومجتمع الإعلام أكثر مما يرتكز على المجتمع الإنتاجي. ولعل ابرز العلامات على الميل المضطرد باتجاه الاقتصاد اللامادي ،هو بروز شركات الإعلام والاتصال وتوسيع نشاطها على مستوى الكون ، حيث نجد من بين عشرون مؤسسة نجد ستة متخصصة في الالكترونيات الدقيقة وفي المعلومات إذ لم يكن واقع الحال كذلك قبل ثلاثون عاما . كما مكن هذا الواقع من تحفيز عولمة المؤسسات والاستراتيجيات والأسواق والاستثمارات بالخارج ، فكل مجموعة صناعية وخدمية مهتمة بتتبع استراتيجية في كل جهات العالم وبالتحديد في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . هذا عن تكنولوجية العولمة أما عولمة التكنولوجية فهذا شان أخر.

المبحث الثاني

الشركات عابرة الجنسيات في ظل العولمة

إذا كان لنا أنن موقع ظاهرة الشركات عابرة الجنسيات في قوى العولمة ، فهي تتفرد بالمكانة الأساسية متبوعة بالدولة الرأسمالية من جهة ، والمنظمات الدولية المتمثلة في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة .ومن جهة أخرى تأتي أهمية أفراد للشركات عابرة الجنسيات في ظل العولمة كعنصر وجب التوقف عنده بالبحث كون هذه الأخيرة تعتبر أهم فاعل أساسي في النشاط الاقتصادي في زمن العولمة .إما إذانظرنا من منطلق الاقتصاد الجديد فهي الدافعة إليه بامتياز ، عن طريق المساهمة التي ماانفكت تتطور في مجال البحث العلمي والتطوير . متجاوزة دور الدولة ،إما من حيث دورها في النظام الرأسمالي فهي تجسيد خالق الخلية الأساسية لهذا النظام والمتمثلة في السلعة. وكوحدة تنظيمية تختزل علاقات إنتاجية كذلك.ومشيعة لهذه للعلاقات الرأسمالية خارج حدودها الجغرافية.من هنا تأتي أ همية الوقوف على جملة من العناصر التي تغطي نشاط هذه الشركات، من خلال تطورها في ظل تطور النظام الرأسمالي والخصائص التي أصبحت تتميز بهاهذه الشركات في عالم اليوم وكذلك الآثار المترتبة علي ذلك

1 - تطور الشركات عابرة الجنسيات في ظل تطور الرأسمالية

تعد الشركات عابرة الجنسيات من الفاعلين الرئيسين أن لم نقل الفاعل الرئيسي بامتياز في تطور النظام الرأسمالي متجاوزة الدولة . بدءا من رأسمالية الاحتكارات الدولية منذ بداية السبعينات عكس مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ،التي عرفت ظهوره بعد

الحرب العالمية الأولى وتكرست بعد الحرب العالمية الثانية . التي عرفت نشاطا مكثف للشركات الأمريكية لتلتحق بها الشركات الأوروبية واليابانية. بعد إتمام عملية البناء وما تلاها وخلال هذه الفترة كان للدولة اليد الطويلة في النشاط الاقتصادي مستندة في ذلك إلى ماقدمه كينز من سياسة اقتصادية كان لها الفضل في بناء ما اصطلح على تسميته بدولة الرفاه ، في ظل مقايضة بين رأس المال والعمل لصالح هذا الأخير، وكان من نتيجته تشكيل طبقة متوسطة عريضة أو كل لها خلق توازن واستقرار على مستوى المجتمع و كان للفوردية كتنظيم على مستوى المؤسسة دورا لايمكن الاستهانة به[1]أملاها صراع دولي قائم على توازن الرعب بين ا لشرق والغرب.

فهذه المكانة التي أصبحت تحتلها الشركات عابرة الجنسيات جعلت منها ابرز سمات العصر عصر العولمة، وما بعد الحرب العالمية الثانية . إلا أن الشركات عابرة الجنسيات واكبت تطور الرأسمالية منذ ظهورها من خلال الشركات الدولية التجارية والبحرية ، كما رافقت تشكل الرأسمالية الصناعية والمالية في عهد الإمبرياليات .إلاأن بداية بلوغ أوجهها يترافق وتأسيس الاحتكارات العالمية .أين قامت شركات دولية النشاط بممارسة الاستثمار وإعادة الإنتاج في بلاد عديدة خارج الدولة الأم، في إطار استراتيجية واحدة للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها هذه الشركات. وهو الذي يمكن اعتماده تعريفا لهذه الشركات .فإذا عدنا إلى الحقبات التي عرفتها هذه الشركات معتمدين على البعد التنظيمي.

فيمكن التمييز بين ثلاث مراح ل ا لمرحلة الأولى وتميزت بإقامة شركات مستقلة قانونيا في بلدان متعددة وميز هذا الشكل الإنتاجي نشاط الشركات عابرة الجنسيات أو الاحتكارات

[1]- أطوار التطور الرأسمالي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

العالمية الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب العالمية الأولى. فهذه المرحلة المتميزة بالاستقلال الذاتي للشركات في الخارج. تقابل الثورة الصناعية حيث تم إقامة صيغة للنشاط الإنتاجي معتمد على تقسيم عمل دولي رأسمالي بين الدول الرأسمالية وتوابعها في المستعمرات وأشباه المستعمرات ، التي تتوفر على الموارد الطبيعية حيث أقيمت شركات دولية إلا أن ممارسة نشاطها كان مستقلا ونابعا من تدرجية هذه الشركات في سلسلة القيمة الشركة الأم. ويتمثل ذلك في االشركات التي أقيمت لاستخراج النفط والمعادن وغيرها بالإضافة إلى شبكات أقيمت لتصنيع المواد الطبيعية من اجل إنتاج سلع استهلاكية موجهة للسوق المحلية بالدرجة الأولى وخاصة في مجال الأغذية والملابس والجلود.بالإضافة إلى شركات خصصت لإعادة صياغة السوق المحلي وتشكيل أنماط استهلاكية بإدخال سلع جديدة. اعتمادا على مدخلات مستوردة مستحضرات تجميل وسلع كيماوية.

أما المرحلة الثانية فتعود إلى توفر للشركات عابرة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية فرصة نقل أنشطة صناعية . وخاصة خلال الستينات والسبعينات ترتبط هذه الصناعات المنقولة بروابط تكاملية مع الصناعات المقامة في الدول الرأسمالية المتقدمة. ومن هنا جاء تركيزها على عملية التجميع وتصنيع بعض المكونات البسيطة . وتندرج هذه الصناعات التي تم نقلها من طرف الشركات عابرة الجنسيات إلى الدول النامية في تدرجية سلسلة خلق القيمة للسلعة [1] التي تنتجها الشركة الكبيرة ، وتشرف على إبعادها التكنولوجية والتمويلية والتسويقية. والصيغة التنظيمية هنا تعتمد التكامل البسيط واستمرت

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى، أبحاث في النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 116.

هده الصيغة إلى غاية بداية الثمانينات . أم ا المرحلة الثا لثة فتناظر ثورة تكنولوجية المعلومات والاتصالات، بصفة خاصة وثورة التكنولوجية العالية. بصفة عامة التي أحيتها الشركات عابرة الجنسيات لتحيا بها ففي هذه الصيغة أو ما يطلق عليه بالتكامل المعقد، سمحت الشركات الأم للشركات التابعة بتوليها أنشطة الإنتاج والبحث والتطوير والتسويق والتمويل وماكان للتكامل المعقد إن يعرف النور لولا سرعة الاتصالات على المستوى العالمي نتيجة ثورة المعلومات . فإذا عدنا إلى الشركات عابرة الجنسيات لمرحلة ما قبل العولمة نجد جل نشاطها تركز داخل الإمبراطورية وكان أساس ذلك سعي هذه الشركات إحداث نمو داخل الدولة الأم على حساب مستعمراتها ومحمياتها . وتدفع بحماية السوق الوطنية إلى منتهاها في مواجهة كل منافسة خارجية . و كان لهذه الشركات فروع داخل إمبراطوريتها والقلة القلية خارج هذه الإمبراطورية في مجال الطاقة والتعدين . كما أن النشاط المالي لاتمارسه إلا في حدود ضيقة، كما يرتبط نشاط هذه الشركات بمنتوج واحد يعد بمثابة النشاط الأساسي،إلا أن هذا لايلغي ممارسة أنشطة ثانوية فهذه الاحتكارات لما قبل العولمة تميز موقفها من التطور التكنولوجي بالح ذر الشديد والحيطة[1]وقد يكون ذلك لعدم القدرة لمغالبة ظروف عدم اليقين.

أما في ظل العولمة فان الشركات عابرة الجنسيات تحررت من سجن القطرية ، الذي كانت توجه مساره الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الوطنية . ويعود ذلك إنها خلقت فضاءات اقتصادية تساعدها في حلها وترحالها ، والتي عرفت انتشارا كبيرا خلال فترة التسعينات وتأسست ما يسمى بالمؤسسات الشبكية ، عاكسة مايسمى برأسمالية

[1]إسماعيل صبري عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة منتدى العالم الثالث، مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة، 1999، ص79

التحالفات[1]و خيرمثال على ذلك التكتلات عبر ا لإقليمية. التي انتشرت هنا وهناك أو من خلال جولة الار وغواي،[2]التي دفعت بعملية التحرير إلى أقصاها ولايزال برفع التعريفة الجمركية على منتجاتب قيمة13 تريليون من قيمة التجارة العالمية خلال الفترة2012و2015وتتمثل هذه المنتجات الجديدة في الرقائق الالكترونية الحديثة و الأجهزة الطبية وأجهزة الملاحة عبر الأقمار الصناعية وصناديق الأخبار الخاصة بالطابعات ومنصات العاب الفيديو .[3]ونجدأن اكبر مستفيد من هذه الاتفاقية هي الشركات عابرة الجنسيات العملاقة التي تسيطر على سوق هذهالمنتجات.

2 – خصائص الشركات عابرة الجنسيات

عرفت الشركات عابرة الجنسيات جملة من الخصائص لاعهد بها قبل ظاهرة العولمة . والتي شاءت مقادير العلاقات الاقتصادية الدولية .أن تترافق وتتزامن معا فهذا التزامن ألقى بظلاله على الخصائص التي أصبحت تتميزبها . هذه الشركات ويمكن اجمال هذه الخصائص في العناصر التالية

+) إحلال وفرات مجال النشاط الإنتاجي بدلا من وفرات الحجم.

تنبع هذه الخاصية من تزايد د رجة التنوع في الأنشطة التي تشتغل فيها هذ ه لشركات. وتقدم كثيرا من الدراسات حول نشاط الشركات عابرة الجنسيات التي لم تعد تكتفي بإنتاج منتجات معينة ومحددة بل أصبحت تلتجئ إلى التنوع، ليس على مستوى أنشطة فحسب بل على مستوى المنتجات . حيث تقوم سياستها الإنتاجية على إنتاج منتجات لا رابطة

[1]-Wlademirandrief la deterritorilisation de la firme globale de la firme reseau

2- La mondialisation n'est pas coupable. Vertus et limites du libre-echange. Paul r. Krugman.

[3] المنظمة العربية للتنمية الصناعية سنة 2015

بينها، في إطار خيار استراتيجي أملته خيرات الضرورة وخيرات الأمر الواقع حيث تقوم الإدارة من خلاله على مواجهة ظروف عدم اليقين الذي يكتنف نشاطها ، الذي يجعل من أرباحها غير مضمونة. وبهدف التقليل من احتمالات الخسارة، بحيث أنها إذا خسرت على مستوى منتجات معينة على مستوى سوق . يتم التعويض عنه من منتجات وأنشطة أخرى فالخيار الاستراتيجي هنا يكون بالمحصلة النهائية لمجموع أنشطتها، وهو نظام تحقيق الأرباح التي تضمن نمو هذه الشركات وتطورها . فشركة متسبيبيشي مثلا تنشط في قطاعات عدة متسبيبيشي السيارات وأخرى للصناعات الثقيلة وأخرى للكيمياء ومتسبيبيشي للكهرباء ومصرف متسبيبيشي متسبيبيشي للمواد غيرها من الشريكات عابرة الجنسيات التي تتنوع أنشطتها سعيا منها لمغالبة ظروف عدم اليقين .إذا كانت وفرات مجال النشاط الإنتاجي تستهدف ضمان تحقيق الأرباح بشكل منتظم فان التحالفات والاندماجات الاستراتيجية تذهب بهذا الهدف إلى منتهاه ويعود انتشارها بشكل مكثف خلال فترة التسعينات حيث أصبحت السمة الغالبة للشركات عابرة الجنسيات ، تسعى من خلالها سعيا حثيثا لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجيةعبر تعزيز قدرتها التنافسية . ويعود ذلك للمنافسة المحتدمة،إذ تعد التحالفات الاستراتيجية شكل من إشكال تلطيف المنافسة والدفع بالتناقضات بين هذه الشركات الى حيز التعارضات التي يسهل تسيرها ، وتحقيق المصالح المشتركة. وتتعدد أمثلة هذه التحالفات من واقع التسعينات ، التي عرفت فيها هذه الظاهرة تطور ملفت وهو ماقدمه تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2000حيث يرى أن عمليات الاندماج والاستحواذ كان الالية لرئيسية للاستثمار الأجنبي. حيث أخذا شكل اندماج شركة

في شركة أخرى،أو استحواذ شركة على كل أو اغلب أسهم شركات أخرى. وقد بلغ حجم عمليات الاندماج والاستحواذ 720مليار من اصل 800مليار.فهذه العمليات من اندماج واستحواذ لم تكن بالصورة التي تشكلت بها في تسعينيات القرن العشرين بالتحديد . مما جعلناها خاصية هذه الشركات في ظل العولمة ،إلا أن الملاحظ أن صيغة الاستحواذ كانت هي الغالبة ممثلة بسربعين بالمائة وداخل هذه الصيغة سيطر الاستحواذ بالكامل على ثلثي العمليات ككل،أما الاستحواذ بالأقلية من الأسهم فيتراوح بين نصيب 10.و49٪.أما الشكل الأخر للتحالفات فيأخذ شكل الاندماج الذي كان من مدعاته ،ضخامة تكاليف البحث والتطوير الذي يصعب على لشركة بمفردها مجابهة تكاليف البحث والتطوير الباهظة. ومايكنف هذا المجال من درجة عدم اليقين ، فكم هي البحوث التي انطلقت ثم ما لبثت أن وضعت على الرفوف تنتظر العودة إليها.[1] والامثلة على هذه الاندماجات المركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات تجمع ثلاثة شركات أوروبية كبيرة لإنتاج الحاسوب بول الفرنسية وت س ل البريطانية وسيمنز الألمانية. أن عملية هذه التحالفات خلقت عبر نوعين من العمليات الاندماج والاستحواذ من جهة والتحالف الاستراتيجي ، مما أدى إلى تعميق ظاهرة الاحتكار أن ظاهرة التحالفات هذه تقودنا إلى أ هم خاصية تتميز بها الشركات عابره الجنسيات في ظل العولمة . والمتمثل في الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، الذي أصبح يحتل مكانة متميزة متجاوزا في أهمية المكانة التي كان يحتلها في عهد التدويل، حيث أصبح البحث العلمي والتطوير المغذي الأساسي لقوتها التكنولوجية ، التي انعكست بشكل ايجابي على قدرته ا التنافسية من خلال الابتكار الذ يأصبح سيد

[1]- والترتروت أندرسون: ترجمة احمد مستجير ، عصر الجينات والإلكترونات ـ دار سطور الجديدة،1997، ص

المنافسة. وبعدأن كانت الدولة تلعب دورا متميزافي ظل التدويل أصبح القطاع الخاص لهـ دور الريادة في قيادة البحث العالمي والتطوير على مستوى النشاط الاقتصادي .حيث أصبحت لشركات عابرة الجنسيات الأداة الرئيسيةٍ للبحث العلمي والتطوير على المستوى العالمي حيث يسجل غلبة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتطوير .إذ تتجاوز هذهـ النسبة الستون بالمائة في جميع حقول التكنولوجية مما كان له الأثر الاقتصادي على هـذهـ الشركات حيث تهيمن على جميع مصادر خلق التكنولوجية ، فهذا الاهتمام بالبحث العلمي يجد تجسيده في العدد الكبير لمراكز البحث التي تمتلكها هذه الشركات فرادى أو مجموعات في إطار التحالفات سواء كانت هذه المراكزفي الداخل أي في مقر الشركة الأم.أوخارج أوطانها تستقطب هذه المراكز نخبة من العلماء والباحثين والعاملين دون أي اعتبار لجنسيتهم آو اعتبارات أخرى، سوى كفاءتهم ومايدفع هذه المراكز للنشاط الحثيث، هو حجم الإنفاق الكبيٍ رالذي يميٍ الشركات عابرة الجنسيات. فإذا أخذناا لإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للولايات المتحدة فهي بدون منازع حيث يبلغ إنفاقها على البحث والتطوير العالمي ثلاثون بالمائة من الإنفاق العالمي حيث وصل إنفاق الولايات المتحدة 428مليار دولار سنة 2011. نصيب شركات الأعمال 294مليار دولار نصيب الشركات عابرة الجنسيات كإنفاق على البحث والتطوير 258مليار دولار أمريكي، منها84٪ ينفق داخل الولايات المتحدة الأمريكية. والباقي ينفق من طرف شركات الولايات المتحدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية،إلا أن هناك حقيقة وجب تأكيدها وهي غلبة الإنفاق على التطوير أكثر منه على البحث ، والمتمثل في البحث الأساسي ب.

75مليارد ولاربنسبة 18٪. والذي يتم التكفل به من طرف الجامعات والمعاهد والبحث التطبيقي من طرف شركات الأعمال، فيها الشركات عابرة الجنسيات 82مليار دولار بنسبة 19٪. أما التطوير فيمكن الجزم أن الشركات عابرة الجنسيات هي الرائدة في هذا المجال ، ويقدر الإنفاق على التطوير في الولايات المتحدة 267مليارد ولار أمريكيأي 63٪. إذا الولايات المتحدة يمثل إنفاقها على البحث والتطوير ثلث الإنفاق العالمي إلا إن ومن متطور كثافة البحث والتطوير ويمثله الإنفاق على البحث والتطوير على الناتج الداخلي فان الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الرابعة بمؤشر 3,2٪ مسبوقة بكل من كوريا الجنوبية وإسرائيل بـ4٪ وألمانيا 9,2 وفرنسا 2,2٪ وبريطانيا8,1٪ وكذلك الصين أما اليابان فوصل مؤشر كثافة الإنفاق 4,3٪ وهناك حقيقة رافقت الصناعة التحويلية مقابل، 9,12٪ سنة 2010 لغير الصناعة التحويلية أما الصين 84٪ مقابل 16٪ لغير الصناعة التحويلية سنة2009 أما فرنسا 6,83٪ للصناعة التحويلية مقابل لغير الصناعة التحويلية 4,16٪ سنة 2007 أما بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فان الوضع يختلف حيث كان التوزيع كالتالي 9,73٪ للصناعة التحويلية و 1,26٪ لغبر الصناعة التحويلية سنة 2009 أما بالنسبة للولايات المتحدة فان الأنفاق على البحث والتطوير في الصناعة التحويلية 3,69٪ مقابل 7,30٪ لغير الصناعة التحويلية أن التوزيع للإنفاق على البحث والتطوير [1]يعكس اتجاهين تقوده الولايات المتحدة من جهة ب 7,30٪ من الإنفاق لغير الصناعة التحويلية أي اتجاه مابعد الصناعة رفقة بريطانيا واتجاه تقوده ألمانيا بـ89٪ يرى أن الصناعة التحويلية لاتزال تحتل دورا م تميزا وخاصة

[1] Science nation 2015

بالخدمات المرتبطة بها،[1] إلا انه إذا انتقلنا إلى كثافة البحث والمتمثلة في تقسيم الإنفاق على البحث والتطوير اعتمادا على تقسيم إنفاق البحث والتطوير في الصناعة التحويلية وغير الصناعة التحويلية حيث نجد في ألمانيا 89.للصناعة التحويلية 11.لغير الصناعة التحويلية لسنة 2008وكوريا الجنوبية 87.للصناعة التحويلية مقابل 7,12٪، اليابان 1,87٪ للصناعة البحث العلمي والتطوير على مستوى قطاعات الصناعة التحويلية وقطاعات الصناعة غير التحويلية فان كثافة البحث العلمي والتطوير بالنسبة للصناعات التحويلية والنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كان 8,3٪ أما الصناعة غير التحويلية وصل هذا المؤشر 7,2 في سنة 2013 أما على مستوى كثافة البحث العلمي والتطوير بالنسبة القطاعات التحويلية فان أعلى المؤشرا ت كانت على مستوى الصناعة التحويلية فان الصناعات الصيدلانية 3,10٪ والكمبيوتر والمنتجات الالكترونية ب. 6,14٪ وقطاع الآلات ومعدات النقل ب.1,4٪ والمركبات الفضائية ب .6,7٪أما بالنسبة بالكثافة البحث العلمي والتطوير في قطاعات الصناعات غير التحويلية فان قطاعات البحث العلمي والتطوير تحوز على 1,20٪[2] والسوفتوار 9٪ والمهن العلمية والخدمات التقنية ب . 4,8٪ والمعلومات بخمسة بالمائة أن هذه الضخامة في مصاريف البحث العلمي وبالتحديد الولايات المتحدة جعلها الرائدة في إنتاج براءات الاختراع وبالتحديد شركاتها عابرة الجنسيات حيث يبلغ حجم صادراتها من براءات الاختراع 129.8 مليار دولار سنة 2014.[3]

[1]- اليونيدو مجلة التنمية الصناعية، العدد 2013 .

[2] Science nation 2015

[3]- خريطة التجارة العالمية ، جداول صادرات الخدمات العالمية، سنة 1916.

+) القدرة على تعبئة المدخرات العالمية

أعباء البحث والتطوير التي أصبحت عنصر أساسي في نشاط الشركات عابرة الجنسيات وفي نفس الوقت عنصر تكلفة كان لزاما على الشركات عابرة الجنسيات أن تجد مورد مكمل لمواردها الخاصة . فكان لها ذلك عبر تجنيد المدخرات العالمية ، وخاصة في ظل تراجع مكانة الدولة في تمويل البحث والتطوير والاكتفاء إلى حد ما بالبحوث الأساسية. فكان لزاما عليها أنتلتجئ لمدخرات الغير .وكان لها ذلك عبر السوق المالية الدولية حيث تعتمد الشركات المساهمة على بيع أسهمهاإلى اكبر عدد ممكن من المدخرين ،سواء على سوقها المحلية أيالأسواق المعروفة عالميا نيويورك طوكيوو باريس لندن فرنكفورت زيوريخ من خلال استثمارات الطبقات المتوسطة في الأوراق المالية، التي نجد جزء كبير منها موظف في حافظات الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الأموالأو الاستثمارات وكل حافظة للأوراق المالية ، تتضمن بالضرورة أسهما للشركات عابرة الجنسيات نظرا لملائتها المالية كما تلتجئ الشركات عابرة الجنسيات إلى الاقتراض الخارجي .عندما تقوم بشراء أسهم شركات منافسة لكي تضمن السيطرة عليها ففي هذه إحالة تلتجئ إلى للاقتراض من البنوك متعدية الجنسيات بمعدلات فائدة عالية ، وكما هومتعارف عليه فان البنك يعرض مما لديه من مدخرات القطاع العائلي ، كما إن الشركات عابرة الجنسيات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي وتوجهه الى اسواق الدول الصناعية. وعليه فان أسواق الدول الصناعية تستقطب أكثر من ثمانون بالمائة من الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق، ومن جهة أخرى فان الشركات عابرة الجنسيات

تلزم شركاتها التابعة بأن توفر أقصى مايمكن من التمويل الذي تحتاجه محليا أي من الدولة التي تمارس فيها نشاطها ، ويتم ذلك بإشكال مختلفة المشرعات المشتركة طرح أسهم على مستوى السوق المحلي أو الاقتراض من الجهاز المصرفي .

+) تعبئة الكفاءات الأجنبية

لاتلتزم الشركات عابرة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين على جميع المستويات حتى المستويات العليا .إذ العبرة في الاختيار تعود للكفاءة لاغير ،إلا أن الكفاءة بالمعنى الشامل والواسع .لذا يمكن أن يكون الاختيارعلى النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات .[1] إلاأن النمط السائد في اختيار الكوادر حاليا هوالاستفادة من الكوادر المحلية لكل شركة تابعة في اختيار العناصر الواعدة ، ثم الدفع بها إلىأعلى المراتب والمتمثلة في الكوادرا لدولية. ولايكون ذلك عبرسلسلة من الاختبارات والمشاركة في العديد من الدورات التدريبية ، وهناك طريقة في التوظيف حيث تقوم الشركات عابرة الجنسيات بالبحث عن الكوادر على مستوى الجامعات للعمل بها . حيث تقوم الشركات الأمريكية مثلا في هذا المقام باصطياد الشباب الواعد على مستوى الجامعات وتقوم بمساعدتهم في الدراسة حيث تقوم بتمويل الدراسات العليا لهم وتربطهم بها عند إتمام الدراسة.[2]كما تقوم الشركات عابرة الجنسيات باستقطاب العاملين البارزين في الشركات الأخرى على أساس تنافس بين الشركات فيما بينها على من يكون لها أكفاء الكوادر وأفضلها.

[1]- إسماعيل صبري عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص14.
[2]- إسماعيل صبري عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 16.

+) تبني استراتجية شاملة وموحدة

اعتماد الشركات استراتجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار أمور عديدة، تترجمها جملة من القرارات الاستراتيجية وتلتزم بها ولاتغيرها إلا على المدى الطويل بتغير الثوابت والمتغيرات التي اعتمدتها عند صياغة استراتيجيتها. في البداية وتتمثل هذه القرارات التي تستهدف في اغلبها دعم وجودها على مستوى أسواق بعينها، وتقديم خدمات جديد كما تعمل على توسيع نطاق الأسواق والدفع بحصتها نحو الزيادة ، لتمتلك مركزا تنافسيا كبيرا أو الدخول في أسواق خارجية جديدة ، وللحصول على شركات جديدة وإعادة تمركز نشاطها بما يقتضيه هدف استراتيجيتها واعتماد تنظيم جديد والانتشار علىنطاق واسع فضلا عن الرغبة القوية في تحقيق أعلى الأرباح وهو الهدف النهائي والرئيس ، الذي يختزل جميع الأهداف الأخرى. وهي الأهداف المالية التالية وتختلف هذه الأهداف من محيط اقتصادي إلىأخر وتتمثل هذه الأهداف في زيادة التدفقات النقدية ورفع معدل العائد عل ى حقوق الملكية وزيادة معدل الفائدة على الأموال المستثمرة وتعظيم القيمة السوقية لأصول الشركة.

+) ضخامة الشركات وتمركزها الجغرافي

تختزل هذه الخاصية جميع الخصائص التي سقناها .إذ تعتب ركيان ضخم، من حيث حجم انتشاره إلا انه مع ذلك متمركز في المجموعة الثلاثية الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.ورغم هذا ا لتمركز فهوينتشر هنا وهناك عبر العالم ، ويعودهذا الانتشار بالشكل الذي عليه من تمركز أن المجموعات الثلاثة تشكل البيئة الحاضنة كونه ينتقلإلى المناطق

التي يتقاسم عوائد التنمية فيها ولا يخلقها. أما حجمه فيكفي الإشارة أن هذا الكيان كان ممثلا بخمسة وستون ألف شركة من خمسة وستون دولة.أما فروعها فترتفع إلى ثمانمائة وخمسون ألف فرع عبرتراب مائة وخمسة وسبعون دولة ،أما من حيث مساهمه إيرادات هذه الشركات في الناتج العالمي فكان سبعة عشر بالمائة في الستينات ليرتفع إلى ثلاثين سنة 1995ويواصل هذا الارتفاع ليبلغ أقصاه بتسعة وثلاثون ونصف بالمائة سنة 2015. فهذا التطور في هذا النصيب يعكس المكانة التي تحتلها الشركات عابرة الجنسيات على مستوى الاقتصاد العالمي إلاأن هذا المؤشر قل مايعتمد عليه حيث يتم الاعتماد على ق يم المبيعات كونها نتيجة لجميع الأموال التي تم توظيفها منها. عبارة عن مدخرات الغير حيث كانت إيرادات هذه ا لشركات حسب مجلة فورتين 31ترليون كإيرادات وعمالة 65مليون عامل وحجم أرباح وصل إلى 1.7تريليون. ومن اجل التمعن أكثر في ضخامة هذه الشركات نعود إلى أولى الشركات عابرة الجنسيات ،والمتمثلة في شركة وألمت الأمريكية بإيرادات بلغت 485.6مليار دولار أمريكيو أصول 205.4مليار دولار وأرباح ب 16.3مليار دولار وعمالة تقدر ب. 2.2مليون عامل ومن اجل تأكيد ضخامة هذه الشركات ، يمكن مقارنة الأرقام السابقة بالناتج المحلي لأي دولة أو مجموعة من الدول لتأكيد هذه الضخامة، حيث نجد أنإيرادات هذه الشركة أكثر من ضعف الناتج الوطني الإجمالي الجزائري لسنة 2015. أما من حيث التمركز الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات فحسب إحصائيات فورتن 500 لسنة 2015 فإن إجمالي الخمسمائة شركة المعتمد في إحصائيات فورتن تمثل ستة وثلاثون دولة .إلا أن داخل هذا العدد ستة عشرة دولة تعود لها ملكية

472شركة أي مانسبته 94.6٪ وتتوزع هذ هكالتالي 2 في أمريكا الشمالية متمثلة في الولايات المتحدة وكندا ، و6 لأوروبا الغربية متمثلة في فرنسا ألمانيا,هولندا, بريطانيا , ايطاليا وسويسرا، و 4دول في أسيا متمثلة في كوريا الجنوبية , اليابان , الصين وتايوان،بالإضافة إلى استراليا والهند وروسيا فهذه الدول 16نجد أن ثلاثة عشر منها تعد الأعلى دخلا في العالم حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي إذن نحن أمام ظاهرة اقتصاديات عابرة الأوطان ا الخصائص التي ميزت الشركات عابرة الجنسيات كهيكل ونشاطها كوظيفة في بيئة اقتصادية خلقتها العولمة وكرستها من خلال خلق تقسيم دولي جديد للعمل ومثال ذلك ماقامت به شركة نايك وان كانت ظاهرة تقسيم الدولي للجديد للعمل هي ظاهرة مرحلة التدويل حيث قامت الشركات عابرة الجنسيات بنقل صناعات للدول النامية بسب اهتلاك الميزة النسبة بسب ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية وجاري إعادة بعض هذه الصناعات إلى الدول المتقدمة إلاأنأمر لم يتوقف عند ظاهرة تقسيم دولي جديد للعمل بل برزت ظاهرة جديدة بوحي من الشركات عابرة الجنسيات تمثلت في ظاهرة تفكيك أو تجزئة السيرورة الإنتاجية على مستوى دولي آو مايطلق عليها التقسيم الدولي للسير ورةا لإنتاجية والتي تعني الظاهرة التي تتمثل في تفكيك صناعة منتوج إلى قطع غيار مختلفة ومكونات في بلدان عدة بناءا على التكاليف النسبية لكل منها [1]مما أعطى نشأت تجارة دولية لقطع الغيار ومكونات صناعية وإعادة تصديرها على شكل منتجات تامة الصنع بعد عملية تركيبها وخيرمثال على النمط من الإنتاج الذي استحدثته الشركات عابرة الجنسيات فمثلا صناعة طائرة إرباص لايتم إلا

[1]Insee(المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية) 2015.

تركيبها في أوروبا تولوز في فرنسا اشبيليا في اسبانيا وهومبورغ في ألمانياوأخير في الصين بينما تتم عملية إنتاج المكونات وقطع الغيارعلى مستوى عدة دول عبر العالم بناءا على تقاطع المزايا النسبية الخصوصية للشركات عابرة الجنسيات مع المزايا النسبية للدول المضيفة وتتعدد إشكال فروع الشركات كما قاد هذا التقسيم لسيرورة الإنتاجية إلى ظاهرة التبادل داخل الشركات حيث وصلت هذه النسبة إلى أكثر من الثلث على مستوى العالمي فمثلا تبلغ هذه النسبة بالنسب للشركات عابرة الجنسيات للولايات 36٪ بين الشركات الأمريكية بالنسبة للصادرات 23.1٪ بين الشركات الأمريكية 9.7٪ بين الشركات غير الأمريكيةأما بالنسبة للواردات الأمريكية فتبلغ هذه النسبة 39٪ منها 17٪ بين الشركات الأمريكية 22٪ بين شركات غير أمريكية وتبلغ هذه النسبة 50٪ من صادرات الصين تتم داخل الشركات عابرة الجنسيات أما عن دوافع التبادل داخل الشركات فتحكمه العوامل التالية حماية التكنولوجية و الاقتصاد في التكاليف ومعرفة السوق وكذا تحويل الأرباح إلى الخارج وترتبط بهذه الأخيرة ممارسة اقتصا دية بعيدة عن قواعد السوق خلقتها ظاهرة التبادل داخل الشركات عابرة الجنسيات سواء بين الشركة الأم وفروعها أو بين الفروع بعضها ببعض كما أن هذه الممارسة شاملة وليست خاصة بإقليم دون أخروإنما هي سوق موازية تأخذها الشركات عابرة الجنسيات عبر فروعها أينما حلت سواء في دول متقدمة أو نامية وكون الشركات تمارس نشاطها عبر دول عدة تتكامل فيها الحلقات الإنتاجية والتكنولوجية داخل الشركة الواحدة عبر فرعها والشركات التابعة لها فإنها يعني أن هناك تدفقات أو تيارات من المنتجات التي يتم تبادلتها بين الفروع بعضها ببعض بهدف تحقيق

الخطة العامة للشركة الأم وتتنوع المنتجات التي يتم تبادلها من سلع إنتاجية أوسيطة أو أجزء من السلع يتم جمعها في احد الفروع أو أكثر ولان كل فرع له حساباته الخاصة به والمنفصلة عن بعضها البعض إذ استحدثت أداة للقياس والحساب الغرض منه ا إلغاءإليه العرض والطلب في تحدد الأسعار فيما يتم مبادلته بين الوحدات الإنتاجية فهذه المبادلات لاتتم عن طريق السوق بحكم طبيعتها بل عن طريق الشركة الأم التي تنظم كيفية قيام كل طرف من الفروع التابعة للشركة بمد الفروع الأخرى بالمنتجات اللازمة لإخراج المنتج النهائي وعليه تقوم الشركة الأم في ذات الوقت بتحديد الأسعارإلي يتم التبادل على أساسها بين الوحدات الإنتاجية التابعة لهام الطبيعيأن تكون الطريقة التي يتم أساسها تحدد الأسعار لمصلحة الشركة الأم مجملها وليس فرع بعينه ولعل استخدام أسعار التحويل ليس الوحيد في تحقيق المكاسب الضريبة والمالية بل يتم استخدامها لتدعم فرع من الفروع لتحيق نشاطه خسارة ولكن استراتيجية الشركة تتطلب دعم الوحدة باستمرار لما لهام أهمية في طار الشركة الأم وفي نفس الاتجاه يمكن أن تستهدف الشركة الأم بان يستمرنشاط إحدى الشركات التابعة لها وخاصة في الدول النامية عن خسارة محاسبية استنزافللموارد الطرف المحلي أو التهرب من الضريبة أو من قيود تحويل الأرباح فيتم المبالغة في تقييم أسعار المدخلات والمعدات والإتاواتوأجور العاملين والخبراء ومن هنا تتضح الدور التي تقوم به الشركات من اجل إقامة المناطق الحرة والموانئ الحرة أما عن الفارق بين أسعار التحويل والأسعار الدولية فتصل في الصيدلة 155٪ وفي الإلكترونيك 60٪ وفي المطاط40٪.[1]

[1] Insee institue national de statistique et étude économique 2015

3 – تقسيم سيرورة العملية الإنتاجية:

أما عن كيفية إجراء تجزئة سيرورة العملية الإنتاجيةالتي تقوم بها الشركات عابرة الجنسيات في ظل تقسيم العمل الدولي

فيمكن أن تتم من خلال التعاقد من الباطن التي يعرفها اليونيدوكمايلي (تقوم علاقة التعاقد من الباطن عندما تطلب شركة ما يطلق عليها الطر ف المتعاقد من شركة أخرى تسمى بالمتعاقد الفرعي أن تقوم بالإنتاج لحسابها أجزاء ومكونات معينة ومحددة وان تقوم بعملية لتجميع أو شبه تجميع لبعض هذه الأجزاء والمكونات بغرض إدراجها ضمن منتج معين يتم بيعه بواسطة المتعاقد نفسه ويمكن أن تتمثل هذه العمليات في عمليات تجهيز أو تحويل أو تشطيب مواد أخرى ووضعها تحت تصرف المتعاقد وإذا كان فيما يتعلق بالمعالجة الباطنية بين الأطراف المحلية وتكون غالبا بين شركات كبيرة مع شركات متوسطة وصغيرة يمكن أن يكون لها اثرعلى علاقات التشابك داخل الاقتصاد المحلي بماتقيمه من علاقات ترابط بين مؤسسات وقطاعات الاقتصاد الوطني إلا انه قيما يتعلق بالشركات عابرة الجنسيات فان التعاقد يتم بينها وبين طرف خارجي يتمثل في منشاة من العالم الثالث غالبا يعهد لها القيام بعملية أنشطةإنتاجية لحساب الشركة عابرة الجنسيات كمتعاقد رئيسي وتأخذ هذه العمليات والأنشطة تصنيع مكونات أو أجزاءأو تجميع منتوج أو إنتاج منتوج كامل أو سلعة يتم تسويقها على مستوى سوق الدولة الأمأو الشركة عابرة الجنسيات والدافع وراء هذا التعهد تكلفة العمل الرخيص إما عن انتشارظاهرة التعاقد من الباطن أو

التعهد والمرتبط بالتقسيم الدولي لسيرورة العملية الإنتاجية فيمكن أن نلاحظ التالي ورغم تمركز انتشاره في دول الثالوث ، الولايات المتحدة ، وكندا ، ودول غرب أوروبا، واليابان،إلا انه تطور ليشمل دول عدة كونه يشمل شركات من داخل المجموعة المكونة لشركة عابرة الجنسيات وأخرى خارجها وقد يكون ذلك لكون كثير من الاقتصاديات على مستوى الدول النامية ترى فيه وسيلة للنهوض بها ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال التوزيع الجغرافي وتوزيعه حسب الأنشطة الاقتصادية فالتعاقد من الباطن والخاص بالنشاط الأساسي وهوغالبا الصناعات التحويلية يشمل74٪. من الشركات التي تلتجئ إلى التعاقد من الباطن وترتفع هذه النسبة إلى84٪. في الصين أما الهند فهي بخلاف الصين فالنشاطات الخاصة بالمعلومات والاتصالات والإدارةوادارة الاعمال(المناجمنت) البحث والتطوير والتصاميم الهندسية والخدمات التقنية. فهذا التوجه للهند يمثل إعطاءالأسبقية لتطوير الخدمات. أما النشاط المعني بالتعهيد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية،فيتمثل في النشاطات اللوجستيكية والنقل أما في إفريقيا فان أنشطة اللتعهيد تنحصر في التسويق وخدمات التتجيروخدمات مابعد البيع. [1]إلا أنا التعهيد هوجزء من نمط الإنتاج الدولي بدون مساهمة في رأس المال.

4 - نمط الإنتاج الدولي بدون مساهمة في رأس المال:

اهتدت الشركات عابرة الجنسيات إلى هذا النمط من الإنتاج الدولي بدون المشاركة في رأس المال.ويأخذ هذا النمط عدة أشكال تتمثل في المعالجة الباطنية للصناعات التحويلية

[1]Unsee op cit 2015

والعقود المؤقتة في الزراعة وامتياز في التراخيص وعقود التسيير وأشكال أخرى للعلاقات التعاقدية التي تقوم من خلالهاالشركات عابرة الجنسيات بمراقبة وتنسيق أنشطة شركات الدول المستقبلة بدون أن يكون لها نصيب في رأسمالها.ونجدأن هذا النمط من الإنتاج الدولي القائم على أساس عدم المشاركة في رأس المال شائع في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية. فمن خلال التقديرات التي يقدمها تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011 أن من وصل إلى 2000مليار دولار كرقم اعمالها سنة 2010 فبالنسبة للمعالجة الباطنية للصناعة التحويلية externationnalisation مثل ماقيمته 1100مليارردولار،إلى 1300وfranchisage بين330مليار دولار 350مليارردولار وعقود التسييرِ فالمتعاقد في إطار فروع شركة دولية واحدة يتم بالتعاون مع الشركة الأمأو يتم بالتعاون معا شركة الأم وشركات تابعة لها أو حتى بين الشركة الأم وشركات متعاقدة معها من خلال مايعرف بالتعاقد من الباطن وفي هذا النمط من تقسيم لسيرورةالعملية الإنتاجية تتنوع الأطر التنظيمية التي تتم داخل إنتاج الشركات الدولية فقد يتم بدل فروعه في دول متعددةأو مع الشركات التابعة من خلال مشروعات مختلطة الملكية joint venture.

المبحث الثالث

حول الاقتصاد الجديد

هوانتقال اقتصاد قائم على الصناعة إلى اقتصاد جديد نعت في البداية ، وذلك قبل أربعين عاما باقتصاد ما بعد الصناعة ، ثم تغيرت التسمية في السبعينات إلى اقتصاد المعلومات ثم قيل اقتصادخدمات،ولكن أي خدمات؟ أنها الخدمات المرتبطة بالصناعة التحويلية إلا أن الاقتصاد الجديد ما انفك يتطور أخذا تسميات عدة، وكلها نتيجة للمكانة التي أصبحت تحتلها الخدمات المرتبطة بالصناعة أو غير المرتبطة بها وكلها تعبيرا عن زحف التطور التكنولوجي الذي ما أنفك يداهمنا على مستوى التكنولوجية العالية في حقولها المتعددة ولااحد يمكن أن يتنبأبمستقره.

ففي وسط الثمانينات ومطلع التسعينات ثم قيل اقتصاد الخدمات وكان لبروز المنظمة العالمية للتجارة دور في هذه التسمية ثم ارتقوا بالمعلومات والخدمات إلى مستوى ارقي فقالوا في منتصف التسعينات نحن بصدد اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة ثم ارتقوا بالمعرفة إلىرقمتنها التكنولوجية العالية فسمي بالاقتصاد الرقمي وهي أخر تسمية عرفها الاقتصاد الجديد [1]هذا ما أحدثتهالثورة العلمية والتكنولوجية والتطور التكنولوجي في التكنولوجيات العالية في حقب الثمانينات والتسعينات عامة في هيكل الصناعة التحويلية من جهة لصالح القطاعات عالية التكنولوجية ممثلة في قطاع الالكترونيات بالتحديد ومن جهة أخرى في هيكل الناتج المحلي لصالح الخدمات.

[1]محمد عبد الشفيع العولمة في ظل الا عولمة موقع الحوار المتمدن

1 خصائص الاقتصاد الجديد:

جملة من التغيرات أحدثهاأدوات الاقتصاد الجديد مست في جانب كبير منه المقولات الاقتصاديةأو قل النظريات الاقتصادية واهم هذه المقولات مقولة القيمةوغيرها.[1]

+) مقولة القيمة:

تعتبر مقولة القيمة من أهم المقولات التي كانت معنية بظهور الاقتصاد الجديد. حيث أن اقتصاد المعرفة أضاف لها أبعاد جديدة لم تكن تعرفها القيمة في الإنتاجالرأسمالي، وهي قيمة المعلومات والمعرفة . وذلك بعدما صار بالإمكان قياس المعلومات وتقدير عائدها بعدما صارت المعرفة مكونا أساسيا من مكونات القيمة . وليس عامل إضافي تفاوت نظريات النمو في اعتباره عامل داخلي أو خارجي[2] لرفع كفاءة المنتوج في الا قتصاد الداخلي والقيمة الرمزية مثل قيمة القيمة الرمزية مثل قيمة العلم وقيم الحضارة والهوية.على خلاف قيمة الأصول المادية من ارض وعقارات ومنقولات وما شابه ذلك ، حيث تتميز بالثبات النسبي بل تحتفظ بجزء أساسي من قيمتها في حال عدم استخدامها،فالأرض ترتفع قيمتها مع مرور الوقت.[3]

إلا أن الأصول المعرفية تنفذ قيمتها،إذا لم تستخدم كما أنها قابلة لان تفقد قيمتها بسرعة حالماتظهر معرفة جديدة أو تكنولوجية أكثر جدة وتطورا تقوم بإزاحتها أن الخاصية المتمثلة في تسارع إنتاج المعرفة وتقادمها وتلاشي قيمتها تطلب قيام مؤسسات وأساليب تنظيم العمل تتميز بالسرعة والديناميكية والقدرة على الاقتناص من أجل سرعة تحويل هده

[1] Christian biales la nouvelle économie www .christian 2013

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى: القدرة التنافسية.

[3]- على نبيل، الفجوة الرقمية سسلسلة عالم المعرفةرقم 370، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ص 405

المعرفة المحدثة إلى منتج معرفي قبل أن يصيبها التقادم .وهو مايدفع بالمستثمر إلى السعي إلى تحقيق ربح أو عائد ممكن في اقصر وقت ممكن، مخافة ظهور منافس جديد قائم على معرفة جديدة أكثر تقدما . تبخس من قيمة السلعة وهذا مايدفع منتجي سلع المعرفة إلى المبالغة في تحديد أسعارها عند ظهورها للمرة الأولى على نحو لايتناسب مع كلفة إنتاجها انظر كيف كانت أسعار الكمبيوتر مرتفعة بجانب أجهزة الهاتف النقال والكاميرات الرقمية.

+) مفهوم الملكية:

تمتاز الملكية المعرفية بميزة خاصة تستدعي الوقوف عندها والإشارةإليها. ففي ظل الاقتصاد التقليدي عندما يبيع المرء شيء فانه لايعود إلى ملكيته أي تحصل عملية انتقال وانفصال بينالمالك السابق وما كان ملك له قبل بيعه ، وذلك لان الأشياء تتميز بالملكية الحصرية.أما في ظل اقتصاد المعرفة ، فان المرء عندما يبيع المنتج فانه يظل عمليا يمتلك المعرفة الكامنة فيه بمعنى قدرته على استخدام نتائج المعرفة والاستفادة منها حتى ولو كان غير قادر أو غير مؤهل لتجسيد هذه المعرفة في منتج جديد.

لذا فان المعرفة تتميز بالملكية المتعددة غير المحدودة وغير الحصرية وهي الخاصية التي تحول اقتصاد العالم الجديد إلى اقتصاد وفرة.

لقد كانت الملكية المادية من أراضي وعقارات وأصول مادية مختلفة وماتزال هي السائدة في الاقتصاد التقليدي .أما اليوم وفي ظل اقتصاد المعرفة فقد أصبحت الملكية اللامادية هي محور الملكية.

+) علاقة الطلب والعرض[1]

إذا كان الاقتصاد هوعلم الندرة كون حاجات البشر متعددة والموارد المتوفرة والتي يمكن استغلالها بالكاد تفي وتلبي حاجاته ، وهو الذي يجعل من الطلب عموما هوالذي يحدد العرض إلا أن هذا في ظل الاقتصاد التقليدي الصناعي على إنتاج الحاجات والسلع المادية. والتي تتميز بالنضوب مما يجعل من الطلب هو الذي يحدد العرض ،أما في الاقتصاد الجديد فان الأمر يختلف فان العرض والى حد كبير هو المنشئ للطلب .ممايعني أن قدرات المجتمع الإنتاجية صارت اكبر من حيث الحجم وأفضل من حيث النوع والجودة وأغنى و أوفر من حيث التنوع ويعود ذلك إلى التكنولوجية فائقة التطور بالتحديد التكنولوجية الرقمية، والشبكية أي الانتقال من مرحلة الكم إلى مرحلة الجودة . ويتسم اقتصاد المعرفة بالعرض المعرفي الفائق ثراء من حيث المفاهيم أو من حيث التطبيقات بما يفوق قدرة الأفراد والشركات وقطاعات الأعمال على الطلب .[2] ولذلك يمكن القول أن الاقتصاد لم يعد يهتم بمعالجة مسالة الندرة ، بل صار يرتبط بمسالة الوفرة .إذأن المعرفة بوصفها عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج وخلافا لكل عناصر الإنتاج التقليدي لاتواجه مشكلة النضوب ،فإذا كانت الموارد الاقتصادية مع استهلاك تنضب فان المواد المعرفية تنموكلما زاد استغلالها.

+) مفهوم التكلفة:

[1]Christian biales op cit p 69

[2]- نبيل علي: الفجوة الرقمية مصدر سبق ذكره ، ص 407

تتميز التكلفة الثابتة في إنتاج النسخة الأولى من إنتاج المعرفة عالية جدا .فانالأمر يختلف بالنسبة للنسخة الثانية أو الإضافية تكون منخفضة جدا وتتقارب إلى الصفر إلا لم نقل تساويه .فهذه الصيغة التي يتمنحوالتصغير والاستعاضة عن المحتوى المادي بالمعلومات والدور المتدافع للخدمات ، تساهم فـي هذه وتلك و تدفع كلها في تقليص الطبيعة المادية للمخرجات الاقتصادية . وبداء التحول يظهر في القيمة من الأصول الملموسة إلىالأصولغير الملموسة المجردة يظهر جليا في مناحي مختلفة من الاقتصاد العالمبحيث نجد أن 90٪ من القيمة السوقية لرساميل الشركات ذات الكثافة المعرفية العالية مثل ميكروسوفت وغيرها من الشركات ، تتمثل موجوداتها المعنوية وقد تكون ميكروسوفت المثال النموذجي على المنطق الجديد السائد في اقتصاد المعرفة. حيث يسعى إلى تخفيف وزن المؤسسة المادي وتعزيز قيمته السوقية. في المقابل فهي تصرف معظم طاقتها على خلق أصول وموجودات غير ملموسة معرفية والقيمة السوقية لرأس مال شركة ميكروسوفت وميزانيتها تتباين مع مثيلاتها من الشركات الأكثر عراقة فمثلا شركة أي بي م التي كانت القيمة السوقية لرأسمالها في أواخر التسعينات من القرن العشرين يقدر ب74مليارردولار في حين بلغت في شركة ميكروسوفت 85.8 مليار دولار. ولكن في المقابل كانت شركة اي بي م تمتلك ماقيمته 16 مليار دولار كأصول مادية على هيئة مصانع في حين أن الموجودات الثابتة لم تتجاوز 930مليون دولار إلا أن المستثمرين مستعدين أن يدفعوا أسعارا مجزية مقابل كل سهم لها ومن أو أضح مايحدث 6هذا لموجودات والأصول غير الملموسة على شكل أفكاروتطبيقات معرفية وبرامجومواهب

وخبرات العاملين في حقول المعرفة .فالإبداع المعرفي هوعمليا الموجودات والأصول الوحيدة في هذه الشركة أن المستقبل إذن فالمستقبل داخل اقتصاد المعرفة هوللشركات النحيفة حيث تقاس القيمة بالأفكار بدلا من الموجودات الماديةانه التحول من الملموس إلى إلا ملموس.

+) اقتصاد السرعة:

قادت ثورة المعلومات والاتصالات التي بعثت الاقتصاد الجديد وألبسته روح السرعة إذ جعلت منه اقتصاد سرعة بامتياز وكان للأقمار الصناعية وشبكة الانترنت والبريد الالكتروني ومعظم وسائل الاتصالات الحديثة التي يدين بها هذاالاقتصاد إذ مكنته من تلاشي الزمان والمكان واختزال الجغرافيا فقل أن شئت تكثيفه بدل تسطيحها وذلك نتيجة لتوظيف الواقع الافتراضي والتعامل مع هـ حيث أصبح في الإمكانإنشاء شركات افتراضية تتعامل حيث تقوم التجارة والإعمال على الساعة وعبر جميع إنحاء العالم وخير مثال التجارة الالكترونية.

2 تحولات على مستوى آليات الاقتصاد الجديد:

+) تحولات على مستوى الملكية والأسواق:

إذاكانت مقولة الملكية والسوق تعد ثنائية النظام الرأسمالي، حيث تأسس هذا النظام على فكرة مبادلة الملكيات في الأسواق. ومع تطور هذا النظام أصبحت السوق هي القوة الفاعلة في هذا النظام والمجتمع يتأثر بها سلبا وإيجابا، كما صارت معيارا لوضع المجتمع وإمكانية تطوره وعرف هذا الاقتصاد باقتصاد السوق لأهمية السوق والدور

المعطى له. مما حذيبآدم سميت أن يضفي عليه طابعا ميتإفريقياإذأن هذه الأخيرة تحكمها قوة خفية تسمى اليد الخفية (جوان روبنسون فلسفة الاقتصاد).

مع ظهور الاقتصاد الجديد في البلدان الرأسمالية المتقدمة تبلورت مجموعة من الوقائع الاقتصادية، غيرت في مضمون السوق في ظل الاقتصاد الجديد . حيث تراجع هذا الأخير إلي مايسمى بالشبكات كما عوضت الملكية بالنفاذ .[1]ويعد هذا التعويض جزئي إلا انه ما أنفكيتطور إلا انه لم يلغي الملكية ، بل هو تجا وزا لها بحكم ضرورة خلقها التطور التكنولوجي في حقل الإعلام والاتصال حيث صار الموردون (المالكون) في الاقتصاد الجديد يحتفظون بالملكية ويمنحون الآخرين حق استخدامها أو استئجارها.أو يفرضون رسوما على النفاذ إليهاأو يتم الحصول عليها مقابل استخدامها لفترة قصيرة إذا كانت علاقة مبادلة الملكيات بين البائعين والمشترين هي خاصية العهد الصناعي ، فان علاقة تبادل جديدة تأسست في ظل الاقتصاد الجديد بين الموارد والخادم مقدم الخدمة أو السلعة باعتباره مالكها والعميل (المستخدم) في علاقة ترابطية شبكية ليس من خلال السوق ، ولكن من خلال الشبكات إلا أنالأسواق التقليدية سوف تظل ولكن الدور الذي كان يقوم به في حياة المجتمع سيتضاءل من فترة إلىأخرى. بفعل تطور الاقتصاد الجديد فاسحا المجال أمام التجارة الالكترونية، التي تزول فيها الحدود الداخلية والخارجية. كما يمكن أن يتم في هذا الاقتصاد الذي ينعته البعض ب الاقتصاد الشبكي النفاذ والوصل إلى الملكية المادية والفكرية إلى حد سواء بو اسطة الأعمال التجارية كما أن ملكية رأس المال أصبح هناك ميل لدى الشركات للاستعاضة عنها وبالتحديد رأس المال المادي باستئجاره . ومن جهة

[1]- نبيل على: مصدر سبق ذكره.

أخرى يعرف رأس المال الفكري إلىأن يصير القوة الرئيسيةِ المحركة للاقتصاد الجديد ، وتعتبر الأفكار الجديدة والابتكارات وليس السلع المادية هي التي تعكس القيمة الحقيقية للشركة.أما الثروة فلم تعد تتجسد بما تملكه الشركة بل وحتى الدولة من سلع وخدمات بقدر ما تتجسد بما يملك من رأس مال معرفي، الذي غالبا مايقوم مالكه بالمحافظة عليه ويمكن الآخرينمنه عن طريق حق الاستخدام بالاستفادة منه لفترة معينة يتم الاتفاق عليها وتسعى الشركات جاهدة باتجاه التحول من ملكية إلى النفاذ، حيث تقوم بتصفيةِ ملكيتها وتقليص مستودعاته وتأجير معداتها، وتتعاقد مع الآخرين لتشغيل أعماله ساعية بذلك للتخلص من أنواع الملكيات المادية ، التي ترى أنها تعيق حركتها وتجمد رؤوس أموالها فلم يعد للشركات اليوم للامتلاك الكبير من الملكيات المادية ، فهذا يشكل عائقا كبيرا أمام التطلع لمواكب متطلبات العصر الجديد.

+) التحول من الملكية إلى الاستئجار أو النفاذ:

تسير الملكية الخالصة بحكم طبيعتها المحافظة وبطء تكييفها مع معطيات السرعة التي يتميز بها الاقتصاد الجديد . فسرعة الابتكارات وتطور النشاط الاقتصادي ودورة حياة المنتج التي ما انفكت تقصر من فترة إلى أخرى، يؤدي إلى تضاءل حافز ومعنى التملك والحيازة والمراكمة. أذن هناك ميل شديد ومتزايد للانتقال، من نظام التملك القائم على فكرة الملكية بمفهومها التقليدي ،إلى نظام النفاذ القائم على فكرة الاستخدام . فشركات اليوم تسعى إلى تجنب مراكمة رأس المال المادي. لأنهيعيق حركة الشركة وقدرتها على التكييف مع متطلبات السوق وتقلباتها وإمكانية الانتقال من خط إنتاجيي إلى أخر وهي

تتبع هذه السياسة تحت شعار استأجر ولاتملك.حيث نجد الشركات في هذا الإطارأصبحت ميالة أكثرإلى اقتراض رأس مال الذي تحتاجه الشركة ، على شكل عقود إيجار بدلا من شراء. ويؤدي تسجيل بدل الإيجار على انه نفقات قصيرة الأجلأي متعلقة بتكلفة الأعمال، ويؤدي ذلك إلى تخفيض التكاليف الاستثماريةوكمثال على التحول إلى ا لتأجير نجد أن ثلث إجمالي الآلات والتجهيزات وأساطيل النقل والمواصلات هي اليوم مؤجرة بدلا أن تكون مملوكة.

+) التحول إلى الاعتماد على المصادر الخارجية:

سعت الشركات في ظل الاقتصاد الجديد نحوتغيير موجوداته ا التي لاترتبط مباشرة بأنشطتها ووظائفها ومهامها الأساسية. حيث سعت الشركات وخا صة الكبرى منها إلى التخلي عن الإنتاج المباشر لمنتجاتها الأساسية، وتقوم بتعهيد المهمة إلى شركات أخرى تكون أما شركات عملاقة متخصصة حسب الطلب أو شركات توزيع في بلدا أخرى. حيث تكلفة الإنتاج ارخص بسبب انخفاض الأجور، وتكتفي الشركة بتركيز جهودها على الجانب المتعلق بالبحث والتطوير والإبداع.أي العمل الذي يعتمد الكثافة المعرفية حيث تتحول الشركة بهذا المعنى إلى عقل مفكر ومبدع ففيما يتعلق بإنتاج السلع من قبل الشركات المعهود العمل إليها عن طريق العقود إذن التحول إلى المصادر الخارجية هوعبارة عن اتفاقات تعاقد مع أطرافأجنبية لتنفيذ وظائف لتنفيذ وظائفأو خدمات كانت من نطاق عمل الشركة . وهذه العملية بمثابة استعاضة عن الملكية الداخلية ورأس المال المادي باللجوء الموارد وعمليات مطلوبة من شركات

أخرى. لقد تزايد عددالشركات التي تلتجئ إلى مصادر الخارجة في مجال الصيانة وإصلاح الكمبيوتر وفي التدريب وتطوير التطبيقات والاستشارة وكذلك القيام بعمليات.

2 التقسيم الدولي للعمل المتجدد القائم على المعرفة:

حدثت تطورات هائلة على مستوى الأبحاث العلمية أهمأن التطور التكنولوجي أصبح مرتبط بالتقدم العلمي ذاته . كما ارتبط هذا التطور التكنولوجي بشكل مباشر من خلال صيغة جديدة قوامها البحث و التطوير أو العلم والتكنولوجية . أما القانون الأساسي الجديد لهذا التطور فهو التطور المنظم . والقابل للتنبؤ كما ظهرت فروع جديدة في البحث العلمي تتعلق بتكنولوجية المستقبليات، وأصبح البحث العلمي والتطور التكنولوجي مجهود جماعي وليس فرديا واحدا بالذات .ومن هذه الخاصية الجديدة التي عرفها التطور التكنولوجي لربط عملية العلم والتكنولوجية كعملية منظمة ذات طابع جماعي ، اتسمت المعرفة العلمية والتكنولوجية بكونها تلعب دورا حاسما في التطوروالتقدم الاقتصادي .إذن كان هذا عن القانون الأساسي لكل مرحلة من التطور التكنولوجي أما عن تقسيم العمل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية فيمكن استبيانه من خلال التطورا لتكنولوجي مابعد الحرب العالمية الثانية. حيث كانت مرحلة مختلفة عن إذا كان التطور التكنولوجي يمثل القوة الدافعة أو الرافعة للتطور الاقتصادي والإنتاجي فإنه يمكن التميز بين مرحلتين رئيستين.

تتمثل الأولى في تطور تكنولوجي مرتبط بالحاجات العملية للنشاط الاقتصادي أما المرحلة الثانية فتتمثل في تطور تكنولوجي مرتبط بالحاجات الإنسانية.

بالنسبة للمرحلة الأولى والتي تمتد منذ فجر التاريخ وقل أن شئت ماقبل التاريخ حيث كانت الطفرات التكنولوجية التي تعبر عنها الاكتشافات الفجائية ثم الاختراعات الحديثة هي السمة المميزة والغالبة حيث سيطر عليه ا الطابع الفردي للمكتشف أو المخترع وكان هذا التطور لغاية الثورة الصناعية.

المرحلة الثانية مرتبطة بالحاجات الإنسانية والتي عرف فيها التقدم العلمي الحديث حيث اقتحم فيها مجالات جديدة مرتبطة بحياة الإنسان والطبيعة الجامدة والحية والمجتمع حيث تلقى دفعة قوية من تطور الأنشطة العسكرية في ظل صناعة القذائف والتوجيه الالكتروني الثورة الصناعية أنها الثورة العلمية والتكنولوجية التي سيطر بمقتضاها البشر على المتناهيات الثلاثة. نتيجة التقدم في أبحاث في قطاعات بعينها الالكترونيات وتكنولوجية الفضاء التكنولوجية النووية .كما دفع التطور الصناعي القطاعات جديدة في مقدمتها الصناعات الالكترونية بفروعها المختلفة قطاع المكونات الالكترونية الأساسية قطاع الالكترونيات الإنتاجية.

والالكترونيات الاستهلاكية وكان هذا التطوير التكنولوجي المتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية بمثابة حجر الأساس لقيام التقسيم الدولي الجديد [1]القائم على أساس تخليق المنتجات الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولحقت بها الدول الأوربية واليابان بعد تجاوز محنة الحرب العالمية . وتعود قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التطوير التكنولوجية لكونها اكبر مستفيد من الحرب كونها أقيمت على جغرافية الآخرين مما مكنها من ثروة هائلة دفعت بها إلىالإنفاق على البحث والتطوير بسخاء مستغلة هجرة الأدمغة

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ص

من ألمانيا وأوروبا الشرقية تحصلوا على الجنسية الأمريكية، كان لهم دورا هام بالنهوض بالبحث والتطوير مما أدى بإحداث تقدم في أبحاث الفيزياء والإشعاع الالكتروني والحاسبات الآلية مما أدى [1] إلي جعل الولايات المتحدة تتصدر المسرح العالمي بدون منازع. إلاأن دخول الدول الأوروبية واليابان معترك الصراع الاقتصادي معها حيث ترى لها أنها فقدت بعض من تنافسينها خلال مرحلة الستينات والسبعينات حيث استقر رأي صانعي القرار ومراكز التفكير داخل الولايات المتحدة أن الميزة النسبية التي تآكلت إلى حد ما يمكن تعويضها من خلال ميزة أقوى هي تلك الميزة المرتبطة بالعلم والمعرفة .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مؤهلة لذالك بفضل المسار والتوجه الذي اعتمدته من خلال ركوب الموجة العاتية لثورة العلم والتكنولوجية خلال الثمانينات وأوائل التسعينيات. انطلاقة من رحم الثورة العلمية والتكنولوجية لما بعدالحرب العالمية الثانية ، وكان ذلك من خلال ما عرف بثورة التكنولوجية العالية فهذا التطور في التكنولوجية العالية تمخض عنه تطور مناظرعلى مستوى التقسيم العمل الدولي الرأسمالي وهوتقسيم يعكس تطور على مستوى الأنشطة الاقتصادية المقررة للتطور الاقتصادي وعليه فان تقسيم العمل الدولي الرأسمالي المناظر لثورة التكنولوجية العالية هوالتقسيم الدولي المحدث أو المتجدد أي الذي لاينضب انه إنتاج المعرفة نفسه والذي يحدد مستوى النمو الصناعي أذن غدت السمة الرئيسيةٍ لعالم اليوم هوالتحول من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد مابعد الصناعة أو اقتصاد المعرفة فإذا كانت بريطانيا رائدة الاقتصاد الصناعي التقليدي القائم على المورد الطبيعية والبلوث رواد الاقتصاد الصناعي القائم على الصناعة ذات المدخلات المصنعة ،

[1]- مصدرسبق ذكره

اعتمادا على التقدم في البحث العلمي والتطوير التجريبي . إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة بدون منازع رغم المنافسة التي تلاقيها من بعض القادمين الجدد في اقتصاد المعرفة . لقد تحول الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد مابعد الصناعة أو خارج الصناعة، حيث إنتاج السلع يعوض رويدا رويدا بإنتاج الخدمات حيث أخلى مكانه لإنتاج الخدمات ولكن أي خدمات أنها الخدمات الجديدة والتي تقوم على العلم وفي العلم أذاتها في ذلك الأجهزة المحوسبة والمؤتمتة أنها خدمات البحث العلمي الأساسي والتطبيقي . خدمات الاتصالات و خدمات الحاسوب والمعلومات وخدمات الكمبيوتر والبرمجيات وخدمات البحث والتطوير المنجزة على أساس منتظم لزيادة المخزون المعرفي أنها خدمات براءات الاختراع وخدمات العمليات الصناعية والنماذج أنها خدمات الاستشارة الفنية والإدارية التي تتمثل الخدمات القانونية والمحاسبية والتدقيق والمحاسبة والاستشارات الضريبية وخدمات أبحاث السوق والخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية العلمية وخدمات معالجة النفايات وخدمات إزالة التلوث وغير من الخدمات الأخرى...الخ[1] أنها الخدمات المرتبطة بالمعلومات والمعرفة . تأتي تجربة الهند في صناعة البرمجيات مثلا ساطع على ذلك.

[1] Trade map page service 2016

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

حول الأداء الإنتاجي أو الاقتصادي

والتنافسي للصناعات التحويلية الجزائري

تعرف اقتصاديات العالم تباين في هياكلها الاقتصادية، وبالتحديد هياكلها الصناعية من اقتصاديات ما بعد الصناعة واقتصاديات صناعية وشبه صناعية إلى اقتصاديات ما قبل الصناعة. ويترجمذلك الموقع النسبي للصناعة التحويلية في هيكل الناتج الوطني الإجمالي إذ ترتفع في مجموعة من الدول، وتنخفض في أخرى. وان كان تراجع وزنها النسبيلبعض الدول المتقدمة لصالح قطاع صناعات وخدمات قطاع المعلومات ، مما دفع بقطاع لمعلومات ليحتل مكانة متميزة تجاوزت 50٪ وكان ذلك مبعثا لما يسمى اقتصاد المعرفة اقتصاد ومجتمع المعلومات، ومهما يكن يظل قطاع الصناعات التحويلية وخاصة بالنسبة للدول ما قبل الصناعة جسر العبور إلى ذلك. وقد يكون الطريق إلي ذلك أن نتقفى الأداء الاقتصادي والتنافسي للصناعة التحويلية.[1]

ومن اجل الوقوف على الأداء الاقتصادي و التنافسي للصناعات التحويلية قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

[1]- مجلة التنمية السياسات الاقتصادية المجلد الحادي عشر العدد 2 يوليو 2009 المعهد العربي للتخطيط الكويت ص31

يتناول المبحث الأول النموذج الجزائري للتصنيع المعتمد على الصناعات المصنعة والذي رسم إلا طار العام والملامح الأساسية للسياسة الصناعية الجزائرية، وخاص ة من حيث القطاعات التي تم التركيز عليها، أو التي أعطيت لها الأولوية كونها صناعات غذت وبعثت صناعات أخرى.

أما المبحث الثاني فيتناول تحليل الأداء الاقتصادي من خلال جملة من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها استقراء الأداء الاقتصادي والوقوف على كفاءته التي تفضي إلى تنافسية.

أما المبحث الثالث فننتقل فيه إلى تحليل كفاءة الأداء التنافسي للصناعة التحويلية في بعدها المقارن مع دول شمال إفريقيا الجزائر المغرب تونس مصر، من خلال مؤشر كفاءة الأداء الصناعي التنافسي الذي يعتمده اليونيدو في قياس التنافسية الصناعية، وكذلك من خلال المنتجات الصناعية التي تتمتع دول العالم بميزة نسبية فيها ومن خلالها الميزة التنافسية اعتمادا على احد أشهر المؤشرات لقياس التنافسية والمتمثل في نموذج بالأساس المعتمد من طرف المركز العالمي للتجارة.

المبحث الأول:

الصناعات التحويلية في نموذج الصناعات المصنعة

وجب العودة إلى نظرية الصناعات المصنعة التي قدمها دي برنيس،[1] لمعرفة الأساس النظري الذي استندت علية الاستراتيجية التنموية عامة والاستراتيجية الصناعية خاصة كونهاالنواة الأساسية لهده الاستراتيجية.[2] لما كان لهذه النظرية من دور استرشادي في صياغة الاستراتيجية الصناعية.

فالهدف الأساسي الذي يقدمه دي برنيس يكمن في ضرورة بعث تنمية اقتصادية سريعة تقوم حول الارتباط بين الصناعة والزراعة.وتتمحور حول هذا الهدف الأساسي جملة من الأهداف مرحلية تتمثل في إقامة صناعات مصنعة تحديث الزراعة، مما يؤدي إلي رفع مستوى معيشة السكان عامة والفلاحين خاصة. إلا أن مدلول هذه ا لنظرية لا يمكن فهمه إذا لم نأخذ في الاعتبار تفسير دي برنيس لظاهرة التخلف.

حيث يصنف دي برنيس تفسيرات التخلف إلى مجموعتين حيث ترى المجموعة الأولى أن التخلف وضع عادي يتمثل في التأخر عن ركب التقدم.

أما المجموعة الثانية فترى أن التخلف هو نتيجة للتناقض الذي يحمله النمط الأكثر تطورا الرأسمالية والذي يمارس تأثيرات محددة.[3]

---

[1]G DE bernis deux strategies pour l industrialisation du thires mondeLes industrieeindustraillsantes e les options algérienne revue tieres monde juillet septembre 1971 n 47 p548

[2]

[3]GD bernise le soudevelloppementanalyses ou presantations revue tiere monde Janvier mars 1974 pp 103 104

على الرغم أن دي برنيس يرفض تفسيرات المجموعة الأولى التي اعتبرت أن التخلف مجرد تأخر طبيعي يعود لأسباب طبيعية، كندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية، ويتقبل تفسيرات المجموعة الثانية. إلا انه يختلف معها في كونه لا يولي أهمية كبيرة لنظرية الامبريالية، حيث يجعل هده النظرية مدخلا فقط في تحليلاته للتخلف حيثيقول أن نظرية الامبريالية رغم أهميتها لفهم ظاهرة التخلف إلا أنها لا تمثل إلا مدخلا لتحليل هذا الأخير. وكونه يعتمد على أعمال فرنسوا بيرو في تحليله لظاهرة التخلف، الذي يرى أن التخلف ظاهرة تاريخية وليست طبيعية خاصة بالدول المتخلفة. أي لم تعرفها الدول المتقدمة كما أنها ليست ظاهرة ظرفية بل هيكلية [1] فهو يجيب عن خصوصية الظاهرة وجوهرها من جهة أخرى.

من هذا التحليل للتخلف يستخرج دي برنيس جملة من الحقائق وجب أخدها في الحسبان عند تطبيق هذه الاستراتيجية المقترحة. وتتمثل أهم هذه الحقائق في ضرورة تعاون الدول المتخلفة فيما بينها للتحرر من السوق الرأسمالية، وتنظيم تبادل متكافئ بينها وبين الدول الاشتراكية. على أساس احترام قانون القيمة من اجل استغلال امثل للموارد الكامنة على أساس تراكم داخلي. إلا انه إذا أخذنا الحقائق السياسية للدول المتخلفة نجد من الصعوبة بمكان تأسيس جبهة في مواجهة النظام العالمي للرأسمالية.

+) الصناعة التحويلية والصناعات المصنعة:

[1] GD DE berniseopcit p 104

يتجاوز دي برنس في فهمه للتصنيع كونه مجرد إقامة صناعات، حيث يرى بان التصنيع عملية شاملة تمس الاقتصاد بأكمله ويمثل السبيل الوحيد لتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي. ومنه تخفيف التبعية، وبهذا التحليل والفهم يتجاوز دي برنيس المفاهيم التي تربط النمو الاقتصادي بزيادة الناتج المحلي إذ لا يركز على معايير الميل للاستثمار وتوزيعها بين الفروع ولا يعطيها كل الأهمية في خلق الديناميكية الصناعية اللازمة، لدفع عملية التنمية الاقتصادية بل يؤكد على الفروع الصناعية الواجب إنشاءها التي تتمتع بديناميكية ذاتية. انطلاقا من هذا التصور يعمق دي برنيس تحليله ويحدد الصناعات المصنعة, حيث يرى أن كل صناعة ممكن أن يكون لها أثار تصنيعية، ولكن ليس كلها لها أثار حث أي تأثير. ولكن ليس كلها تحمل أثار تصنيعية. فمفهوم دي برنيس للصناعات المصنعة بأنها تلك التي تتمثل وظيفتها الأساسية في اسوداد المصفوفة الصناعية، في المجال المكاني والزماني، محدد عن طريق تزويد كل الاقتصاد بمجموعة من الآلات التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل التي تؤدي إلي إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية.

إذن فالصناعات المصنعة لا تتصف بمكانتها التموينية، أو بما تقدمه في نظام المدخلات. ولكن لأنها صناعات سلع إنتاج وليس العكس حيث يقول دي برنيس. نحن لا ندخل أو نسجل ضمن الصناعات المصنعة إلا تلك التي تنتمي إلى السلع الإنتاجية .1 فاسوداد المصفوفة يترجم على المستوى الملموس بتمفصل هياكل الاقتصاد المتخلف، إذ تتجه

[1]GD bernises deux strategie op cite p548

القطاعات الاقتصادية إلى السوق الداخلية سواء كانت سلع وسيطة أو سلع تجهيزية. وهو ما يقلل الارتباط القطاعي للاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من حيث مدخلات كل قطاع أو مخرجاته، فاسوداد المصفوفة يعني هنا تعميق التوجه نحو الداخل. أن هذا التوجه نحو السوق الداخلية نحو إشباع حاجات الاقتصاد الوطني سوف يقلل من ظاهرة التفكك ،وذلك عن طريق تكامل قطاعات الاقتصاد الوطني . أما فيما يخص تحديد الصناعات المصنعة فيجملها في مجموعة الفروع لأربعة التي تقدم السلع الرأسمالية إلى القطاعات الأخرى وهي تجهيزات صناعية الآليات محركات ومولدات الكهربائية.

الفروع الكبرى للصناعات الكيماوية صناعة الكيمياء العضوية وصناعة الأسمدة الازوتية للكيمياء المعدنية والمنتجات الأساسية والوسطية الكبرى والمواد البلاستيكية والمطاط الصناعي.

إنتاج الطاقة رغم أن إنتاج الطاقة لا يعتبر بحد ذاتية صناعة مصنعة ولكنه يلعب دورا هاما بما يحدثه من أثار ربط أمامية وخلفية سواء عن طريق التحسينات التكنولوجية الأخذة بواسطة المراكز الطاقوية أو الصناعات المستهلكة للطاقة وخاصة الصناعات الكيماوية.[1]

بهذا التحديد للصناعات المصنعة نجد ديبرنيس يعود إلى فرنسوا بيرو. الذي يرى أن الدفع أو التحريك الأساسي يأتي من السلع الإنتاجية، ويذهب إلى السلع الاستهلاكية وهو ما كان متضمنا في النماذج متعددة القطاعات وخاصة نموذج فلدمان مهالانوبيس. بهذا

[1] GD bernise industrie industrialisante op cit p

التحديد فنحنا أمام نموذج يجعل الصناعات الإنتاجية، وبتحديد أكثر الصناعات الوسيطة، حجر الزاوية في تطبيق هذا النموذج. فكيف كان المسار العملي لهذا النموذج.

1- المسار العملي للصناعة التحويلية الجزائرية:

بالتحديد السابق للصناعات المصنعة أو ما يسمى بالتصنيع النظامي والمقصود به [1] السياسات الصناعية التي وضعت موضع تنفيذ بهدف تحقيق الاستقلال وتدعيم الاعتماد على الذات بشكل متدرج فهو يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية.

+) الإحلال المتنامي للواردات التي كان يتم استيرادها من الآلات والمعدات التي تضمن الشروط الأساسية لسيرورة التصنيع.

+) تقديم الآلات والمعدات المتنوعة وجميع المدخلات الضرورية للتنمية الزراعية.

+) بعث أو خلق صناعات استهلاكية، وتقديم المعدات الضرورية لها والسلع الوسيطة من المواد الأولية النصف معالجة. فهذه الصناعات الاستهلاكية تضع حد نهائي بشكل متدرج إلى الواردات التي كان يتم استيرادها، وتسمح هذه الصناعات الاستجابة لرفع المستوى المعيشي للفئات العريضة من السكان.

أما بخصوص الصناعات إلي تعتمدها الجزائر لتحقيق تنميتها الصناعية وخاصة الصناعة التحويلية فيمكن العودة إلى مقدمة المخطط الرباعي الأول أين يتم تحديد الخيارات الصناعية التي كانت تتمثل في الصناعات التالية:

[1] www Abdelmajidbouzidilindustrialisation et industrie algérienne ;org

+) صناعة الحديد الضروري تقديمه إلى الصناعة والميكانيكية والالكترونية ،والتي تصنع السلع الإنتاجية.

+) تحويل المنتجات غير الحديدية من اجل توسيع الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية فهذه الصناعات تلعب دور أساسي في عملية الاستثمار على مستوى الآلات والمعدات الموجهة إلى النشاط الصناعي والزراعي والخدمي. فهذا القطاع هو الذي يقدم اكبر نسبة من السلع الاستهلاكية المعمرة الموجهة للعائلات.

+) إنتاج أدوات البناء التي تحتاجها سياسة التنمية الوطنية التي تعد شرط الديناميكية الاستثمارية.

+) صناعة الأسمدة التي تعد المنتوج الاستراتيجي للتنمية الزراعية.

+) تقديم منتجات الكيمياء الأساسية التي تسمح بامتلاك المواد الأولية للصناعات التحويلية والضرورية لمختلف صناعات الصناعات الإنتاجية.

إلي جانب هذه الصناعات التي اعتمدت، وكانت بمثابة النواة الأساسية. بناء على معطيات الموارد والتي كانت لها الأولوية في الاستراتيجية الصناعية، سعت الجزائر من جهة أخرى دعم هذه الصناعات، بمجموعة أخرى من الصناعات تمثلت في الصناعات الغذائية وصناعات الجلود وجميع صناعات لاستهلاك الجاري، بهدف إحلال واردات هذه القطاعات بهدف تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان الأكثر ضرورة.

2- آليات تحقيق السياسة الصناعية:

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها الدولة الجزائرية، و خاصة ضعف الرأسمال الخاص كان لزاما على الدولة الجزائرية، أن لا تكتفي بالدور التقليدي في النشاط لاقتصادي والمتمثل في واضعة السياسة المالية والنقدية والضريبية. بل كان لزاما عليها أن تخوض التجربة التنموية، فنحن أمام ما يسمى بالدولة التنموية الموجودة ليس في مجال الخدمات كالصحة والتعليم والتكوين ولكن في مجال الإنتاج، من خلال الاستثمار الذي أوكل للقطاع العام الذي سيطر على القطاعات، التي تعد استراتيجية خاصة صناعة الحديد والصلب الذي اعتمد كونه صناعة وسيطة. تنطلق منها أثار الحث وتنبعث الديناميكية الصناعية، ومن هنا كان لزاما انتهاج التخطيط كمنهاج لتحقق الأهداف التنموية. أذن فالاستثمار الذي كانت تقوم به الدولة من خلال القطاع العام. الذي كان له اليد الطويلة في الدور التنموي الذي تعكسه المبالغ الاستثمارية الضخمة والتي قدرت 134مليار دج خارج قطاع المحروقات موزعة كالتالي(الجدول).

جدول رقم (1): حجم الاستثمارات خارج قطاع المحروقات (مليار دج)

الفترة	المبلغ
1969-1967	1.30
1973-1970	7.70
1977-1974	48.10
1984-1980	18.00
2004-2001	525.00
2009-2005	4101.70
2014-2010	2121.40

المصدر: من اعداد الباحث

فهذه المبالغ الاستثمارية كانت وراء إنشاء 400 مركبات صناعية و 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. موزعة عبر كامل التراب الوطني الحديد والصلب عنابة، الصناعة الميكانيكية قسنطينة، والالكترونية سيدي بلعباس، والبتروكيماوية ارزيو وسكيكدة، وكان ذلك عند انطلاق التجربة التنموية وبالتحديد التجربة الصناعية ,هكذا كانت الانطلاقة عن تطور مؤسسات الصناعة فيقدم لنا المسح الاقتصادي الدي قدمة الديوان الوطني للإحصاء صورة حديثةعنمؤسسات الصناعة التحويلية والجدول التالي يعكس ذلك.

الجدول رقم (2): تطور عدد المؤسسات وتوزيعه حسب عدد العمال ورقم ا لاعمال

الفترة	1980	1989/80	1999/1990	2011/2000
عدد المؤسسات	2545	4151	14635	71001
عدد العمال	9-0	49-10	249-50	اكتر من 250
عدد المؤسسات	87964	2954	1134	284
رقم الاعمال	اقل من 20مليون دج	من 20مليون ادج 200مليون دج	اكثر من 200ميون دج الى 2مليار	اثر من 2ملياردج
عدد المؤسسات	78992	11747	1297	300

Source : Recensement Economique 2011 année, ONS(2013).

يصنف الجدول السابق عدد مؤسسات الصناعة التحويلية من حيت فترة انشاءها وحجمها اعتمادا على حجم العمالة وكذلك حجم رقم الاعمال ويغيب عدد المؤسسات المتعثرة ويمكن ملاحظة التالي ان اكبر عدد مؤسسات الصناعة التحويلية التي انشاؤها كان خلال 2001و2011 تمثل 71001من اصل 92336تشتغل بقطاعات الصناعة التحويلية. كما ترتفع نسبة المؤسسات الصغرى إلى 78964 من أصل 92336 اي بنسبة

تتجاوز 90٪ من عدد المنشآت الصناعية ولا نستطيع التأكيد على سيطرة هذه الفئة من المؤسسات على نسيج الصناعات التحويلية، لان رأسمالها لا يتجاوز 20 مليون دج مما ينعكس على مساهمتها في الإنتاج والقيمة المضافة أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل أكثر من 10 و 49 عامل فنصيبها 2954 من أصل 92336 وهي نسبة ضئيلة جدا.أما المؤسسات التي يتجاوز عدد عمالها 50 عاملا ويقل عن 250 عاملا. فإن عددها اقل من نصف المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها 10 و 49 عامل . أما المؤسسات التي يتجاوز 250 عامل فعددها 284 وهو يتطابق مع عدد المؤسسات التي يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج والبالغ عددها 300 عامل وهي نسبة ضئيلة جدا من مجموع عدد مؤسسات المشتغلة في قطاع الصناعات التحويلية والبالغ عددها 92336 مؤسسة اقتصادية.

المبحث الثاني:

الأداء الإنتاجي أو الاقتصادي للصناعة التحويلية

للوقوف على الأداء الاقتصادي للصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني يمكن التم يز بين مستويين:

+) دور الصناعة التحويلية في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني المعبرة عن كفاءة الأداء الاقتصادي. كنصيبها في الإنتاج والأجور والقيمة المضافة والعمالة وعدد المنشاء ات المشتغلة في مجموع الاقتصاد الوطني، وتطول قائمة المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها لاستقراء كفاءة الأداء الاقتصادي، إلا أن أهم المؤشرات التي تعبر ليسرفقط عن أدائها بل على المكانة التي تحتلها الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني وهي مسالة تتعلق بالتحول الهيكلي للناتج المحلي وهو جوهر عملية التنمية الصناعية.

+) دور قطاعات الصناعة التحويلية وهنا يتم التحليل على مستوى فروع الصناعات التحويلية الاثنين والعشرون حسب التصنيف الصناعي الدولي الثالث. من حيث دور هذه الفروع من حيث النمو في الإنتاج والقيمة المضافة وهيكل الإنتاج وهيكل القيمة المضافة لمعرفة الوزن النسبي لكل قطاع ذلك في هيكل الصناعة التحويلية .ا د تعبر عن مدى تطور هذه الصناعة ،فكلما كانت هذه الفروع يغلب عليها المستوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط ،كلما ارتفعت القيمة المضافة ،وكلما كانت فروع الصناعات تعتمد على

التكنولوجية المنخفضة أو تعتمد على الموارد الطبيعية كانت صناعات مهدره للموارد وضعيفة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك فيتحدد دور الصناعة التحويلية وفروعها بما تستقطبه من أيدي عاملة. وحل لمشكلة البطالة وبما تقدمه من أجور مساهمة منها في رفع المستوى المعاشي لفئة معينة من سكان المجتمع. كما يتم متابعة الأداء الاقتصادي للصناعة التحويلية من خلال فروعها على مستوى عدد المنشآت الاقتصادية التي تشتغل بها وعلى مستوى العلاقات الاقتصادي الدولية من خلال المجهود التصديري والاختراق والتدويل.

1- الوزن النسبي للصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني:

إذا كان الوزن النسبي للصناعة التحويلية يمر تحليله كما سبق الإشارة إليه فان هناك حقيقة وجب الوقوف عندها وهو التحول الذي عرفه هيكل القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي حيث كانت الصناعة تحتل مركز الصدارة بأكثر من النصف تراجعت لتترك مكانتها لقطاع الخدمات وهو يؤكد حقيقة سبق الإشارة إليها وهو يعبر عن احد أوجه الاختلال الهيكلي.

فهذا التراجع في مكان الصناعة نجده مجسدا في مكانة الصناعة التحويلية مما يؤكد أن فقدان الصناعة لمكانتها ساهمت فيه الصناعة التحويلية والجدول التالي يقدم لنا صورة عن ذلك.

الجدول رقم (3)يمثل الوزن النسبي للصناعة التحويلية لسنة 2011 في الانتاج والقيمة المضافة والاجوروالعمالة وعدد المنشآت الاقتصادية لسنة 2011

القطاع/الوزن	الإنتاج	القيمة المضافة	الأجور	العمالة	عدد المشات
الزراعة	0.09	0.10	0.9	21.1	
الماء والطاقة	0.01	0.0	0.028	1.1	1061
المناجم والمحاجر	0.001	0.001	-	1.8	1139
الخدماتللأشغال البترولية			0.037		122
المحروقات	0.38	0.46	0.077		275
الصناعة التحويلية	0.096	0.047	0.077	11.1	93902
البناء و الأشغال	0.15	0.11	0.346	12.7	8746
النقل والاتصالات	0.09	0.08	0.11	5.7	121483
التجارة	0.11	0.12	0.10	17.5	528328
المطاعم والمقاهي والفنادق	0.01	0.013	0.02		62000
الخدمات المقدمة للمؤسسات	0.011	0.013	0.03	1.8	3623
الخدمات المقدمة للأسر	0.01	0.012	0.03		
		٪100	٪100	٪100	

Source : Comptes économiques 2001/2012 , ONS(2013) ; recensements économiques 2011-2013, ONS

بالنسبة لعدد المشات وبصفة عامة فهي تتوزع بين قطاع التجارة الذي يحتل مكان الصدارة بنسبة 55.1٪ ثم الخدمات 34٪ الصناعة 10.1 ثم قطاع البناء بالنسبة الضعيفة التي لاتتجاوز 0.01٪.

أما بالنسبة لعدد الم شات موزعة حسب هيكل الانتاج نجد التجارة في المقام الأول متبوعة بقطاع النقل والاتصالات 12.6٪ أما بالنسبة للصناعة التحويلية فنصيبها 9.7٪ أما المطاعم والمقاهي والفندقة فنصيبها 06.4٪.

أما بالنسبة للإنتاج نجد اكبر مساهمة تقدم من طرف قطاع المحروقات بنصيب 38٪ من الناتج الإجمالي ثم قطاع البناء والإشغال العامة 15٪ ثم التجارة 11٪ ثم تأتي الصناعة

التحويلية في المركز الرابع ب 9.6٪. وهو نصيب متواضع لا يعكس أهمية هذا القطاع ثم يأتي قطاع النقل والاتصالات ب9٪.

أما بالنسبة للقيمة المضافة نجد قطاع المحروقات يساهم بالنصيب الأكبر حيث يقارب النصف وذلك بنصيب 46/ متبوعا بقطاع التجارة 12/ من القيمة المضافة المحققة على مستوى النشاط الاقتصادي. أما قطاع البناء فكان نصيبه 11٪ متبوعا بقطاع النقل والاتصالات08٪ أما قطاع الصناعات التحويلية فان نصيبه بالكاد يقارب 5٪ من القيمة المضافة المحققة على مستوى النشاط الاقتصادي. فهذا الضعف على مستوى أداء الصناعة التحويلية يعود إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الأمر الذي اضعف من مساهمته في لاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الوزن النسبي لقطاعات الاقتصاد الوطني في تقديم الأجور وتتوقف كتلة الأجور المقدمة في كل قطاع على عدد العمالة من جهة ومستوى الأجور من جهة أخرى حيث نجد أن قطاع المحروقات يقدم أعلى الأجور لعماله مقارنة بباقي القطاعات ثم تأتي الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية وداخل هذا القطاع تتميز الأجور من قطاع إلى أخر.

فيما يخص لكتلة الأجور في الاقتصاد الوطني ،فهي تتوزع على الشكل التالي يحتل قطاع البناء والإشغال العمومية 34٪ ثم النقل والاتصالات 11٪ ثم التجارة أما قطاع الصناعة التحويلية فلا تدفع إلا 8٪ من كتلة الأجور و هي نفس النسبة يدفعها قطع المحروقات رغم العمالة القليلة مقارنة بالصناعة التحويلية.

أما فيما يخص توزيع العمالة يستحوذ قطاع الخدمات على اكبر نصيب من العمالة بـ27٪. وهي نفس النسبة من مساهمته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي متبوعا بقطاع الزراعة التي لا يتجاوز نصيبها في هيكل الناتج المحلي 10٪ والأجور 9٪ ويعكس ذلك انخفاض الأجور في هذا القطاع أما تجارة الجملة والتجزئة فنصيبها من العمالة 17.5٪ إذ تعد مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات وخاصة وان نصيبه في هيكل الإنتاج والقيمة المضافة دون ذلك بكثير أما قطاع البناء الذي يشغل 12.7 من مجموع العمالة فهو يتجاوز بمفرده جميع قطاعات الصناعة التحويلية التي كان نصيبها 11.2 وهي نسبة إلى حد ما تبدو ضعيفة وهي مرآة لهذا الأخير إذ تحتل الرتبة الخامسة فيهيكل العمالة على مستوى النشاط الاقتصادي ويعود ذلك إلى عملية التسريح التي عرفها هذا القطاع.

2- الأداء الاقتصادي القطاعات الصناعة التحويلية:

+) تطور متوسط معدلات القيمة المضافة في الصناعة التحويلية:

تأتي أهمية هذا المؤشر من كونه يقدم لنا مدى مساهمة الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي أي إلى أي مدى كان معضدا للنمو أو كابحا له، فإذا كان نموه سالبا كان أثره سلبي مما يترتب عليه انخفاض الوزن النسبي للقيمة المضافة إلي الناتج الوطني مما يجعله عائقا للتحول الهيكلي المنشود المفضي إلى التنافسية وخاصة إذا عرفنا أن القطاعات التي لعبت دورا في هذا النمو السلبي والجدول التالي يقدم لنا صوره عن تطور

نمو القيمة المضافة والناتج الوطني ونسبة الصناعة التحويلية إلى الناتج بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005.

جدول رقم(4): نمو القيمة المضافة نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نمو القيمة المضافة	3.5	0.7-	5.6-	1.3-	4.4-	1.4-	8.7-	3.8-
القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.06	0.06	0.05	0.05	0.05	0.05	0.04	0.04
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نمو القيمة المضافة	8.4	1.6	1.1	2	2.9	1.4	2.6	3.3
القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	5.1	4.4
نمو الناتج الاجمالي الإجمالي	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2010/05	2013/10
نمو القيمة المضافة	3.9	3.6	4	4	3.2	3	2.74	2.94
القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الاجمالي	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.96	3.26	---	---	---	---	---	3.8

1 www unido .org

2 www maste nation

يلاحظ على المعطيات الخاصة بالقيمة المضافة والناتج المحلي غلبة النمو السلبي للقيمة المضافة خلال فترة التسعينيات مما يجعلهاعاملا كابحا للنمو الاقتصادي خلال هذه فتره. حيث عرفت معدلات نمو سلبية لسنوات متتالية من سنة 1991 إلي غاية 1997, وهذا التدهور يمكن تفسيره بالظروف السياسية التي عرفتها الجزائر التي لم تعرف انخفاض معدلات الاستثمار فقط، بل تم تخريب كثير من المصانع والورشات. إلا أن المطلع على إحصائيات نفس المصدر يجد أن التدهور بدا منذ 1987 وبشكل متتالي مما يبين أن ضغط انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 وتفاقم أزمة المديونية المترتبة عليها وقع عبئها على الصناعات التحويلية. ورغم العودة القوية لمعدل النمو

الحقيقي حيث وصل الى8.4٪ سنة 1998 متجاوزا معدل نمو الناتج الذي لم يحقق إلا 5.1٪ فما عدا هذه السنة، عاد هذا المعدل إلى تواضعه بين 1.1٪ سنة 2001 وحقق أعلى معدل له 3.3٪ سنة 2005 وكان متوسطه خلال الفترة 2010/2005 2.74 أما متوسطه خلال الفترة 2013/10 فكان 2.94.

أما بالسبة لتوزيع هذا النمو بين فروع الصناعات التحويلية الاثنين والعشرون فعلى تواضعه, فان هناك أربعة فروع للصناعات التحويلية حققت نمو ايجابي، ممثلة في تكرير البترول 7.2 والمعادن الأساسية 8.25 والات والأجهزة الكهربائية 0.6 ومعدات الراديو والتلفزيون 0.6. أما باقي الفروع فنموهاكان سلبي, فهذه الشمولية في النمو السلبي لفروع الصناعة التحويلية، هو المفسر لتواضع النمو خلال الفترة 2010/2005. فهذا النمو الذي يتراوح بين السلبية والتواضع هو المفسر الأساسي لضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة 2013/2001 حيث تراوح 6.9٪ سنة 2003. لتعود وتنخفض إلى 3.9٪ وتعاود الارتفاع إلى 5٪ 2013 وبهذه المستويات من الضعف في مستويات القيمة المضافة إلى الناتج الوطني تجعل الجزائر في أسفل هرمية إنتاج القيمة المضافة عالميا ،وتؤكد حقيقة أن الجزائر تنتمي إلى الدول ما قبل الصناعة بامتياز وكان طريقها إلى ذلك ضعف القيمة المضافة الإجمالية إلى الإنتاج حيث كانت النسبة 30.85 سنة 2007 و34.62 سنة 2016 فما بالك إذا تم اعتماد القيمة المضافة الصافية.

+) الأداء الاقتصادي للصناعات التحويلية لسنة 2012

يقدم لنا الجدول(5)الأوزان النسبية للإنتاج وقيمة المضافة والأجور والعامالة والمؤسسات.

القطاع/الوزن النسبي	الإنتاج	القيمة المضافة	الأجور	العمالة	المنشآت
ismee	0.19	0.16	0.34	0.24	0.32
أدوات البناء	0.08	0.14	0.16	0.16	0.02
الكيمياءوالمطاط البلاستيك	0.10	0.10	0.11	0.11	0.02
الصناعات الغذائية	0.53	0.24	0.23	0.22	0.25
المنسوجات والملابس	0.03	0.03	0.04	0.13	0.12
الأحذيةوالجلود	0.007	0.005	0.0	0.03	0.001
الخشب والفلين والورق	0.02	0.03	0.06	0.10	0.12
صناعاتأخرى	0.4	0.09	0.03		0.030
	٪100	٪100	٪100		

Source : Comptes économiques , ONS(2013).

قبل البدء في تحليل كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاعات الصناعة التحويلية، وجب الوقوف عند حقيقة فارقة كون هيكل الإنتاج والقيمة المضافة عرف تحولا كبيرا إذ الصناعات التي كانت تمثل النواة الأساسية لعملية التصنيع. والتي كانت تمثل 36٪ في هيكل الإنتاج خلال نهاية الثمانينات والقيمة المضافة التي كانت في نفس الفترة في حدود 30٪، تدهورت إلي ما يقارب النصف سنة 2011 بالنسبة للقيمة المضافة والإنتاج فهذه الحقيقة مست الأداء الهيكلي للصناعات التحويلية.

وبالعودة لكفاءة الأداء الاقتصادي لقطاعات الصناعة التحويلية يلاحظ أن الصناعات الحديدية والكهربائية والميكانيكي ة والالكترونية قد فقدت مكانتها من حيث المساهمة لصالح الصناعات الغذائية التي وصلت إلي . 53٪ وهي أعلى نسبة مساهمة يعزهاا قطاع في الصناعات التحويلية.

أن هذا التدهور في الإنتاج والقيمة المضافة لم يعكسه انخفاضا في كتلة الأجور لهذا القطاع حيث ظل هذا القطاع يقدم أعلى نسبة في تقديم الأجور. حيث وصلت هذه النسبة

34٪ ويمكن تفسير ذلك أن أجور العاملين في هذا القطاع تعتبر من أعلى الأجور قطاعات الصناعات التحويلية .حيث وصلت خلال هذه السنة إلى 54 ألف دينار الجزائري، أذن الوزن النسبي للعمالة من جهة وارتفاع الأجور من جهة أخرى. مما يستدعي الوقوف على القيمة المضافة الصافية, التي كانت ضعيفة. اما بالنسبة للعدد المنشآت فنصيب هذا القطاع من إجمالي عدد المنشآت التي تنشط في قطاع الصناعات التحويلية وصل إلى 32٪ بعدد 30950 منشاة.أما الصناعات الصاعدة في هيكل الوزن النسبي للإنتاج. 53٪ وهيكل الوزن النسبي للقيمة المضافة بـ 24٪ والمتمثلةفي الصناعات الغذائية فان نصيبها من تقديم الأجور لا يستقيم مع نصيبها من الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى الصناعات التحويلية. مع ما يقدمه من أجور وذلك لسيطرة القطاع الخاص، الذي يقدم أجور اقل مما يقدمها القطاع العام.

أما قطاع مواد البناء فلا يساهم في إجمالي الإنتاج إلا بنسبة 8٪, أما نصيبه في هيكل القيمة المضافة فيرتفع إلى 14٪ من إجمالي القيمة المضافة. ويفسر ذلك أن مستلزمات الإنتاج قليلة نسبيا مقارنة مع باقي القطاعات. أما نصيبه من الأجور فيرتفع 16٪ من إجمالي الأجور المدفوعة في قطاع الصناعة التحويلية، وهي نفس النسبة من العمالة أما بالنسبة إلى عدد المنشآت التي تشتغل في هذا القطاع فهي لا تمثل إلا 2بالمائة.

أما فيما يخص قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فتتقارب مساهمتها في القيمة المضافة والإنتاج والأجور, حيث كانت على التوالي 10٪ لكل من الإنتاج والقيمة المضافة 11٪ للأجور والعمالة. أما المنشآت فنصيبها 2٪ من إجمالي المنشآت في الصناعة التحويلية،

وقد يعود ذلك إلى كبر حجم المنشآت هذا القطاع.أما المنسوجات والملابس فإنها تعد من الصناعة التحويلية، التي لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة في هيكل الإنتاج والقيمة المضافة إذ لم تتجاوز هذه النسبة 3٪ لكل من الإنتاج والقيمة المضافة. أما فيما يخص الأجور فهي الأخرى ضعيفة، إلا أن خصوصية هذا القطاع في هذا السياق أن الأجور تستهلك اكبر نسبة من القيمة المضافة حيث تقارب 50٪ ,وهو الذي يفسر حجم العمالة الكبير حيث وصل إلى 12٪ من حجم العمالة. أما بالنسبة إلى عدد المنشآت التي تنشط على مستوى هذا القطاع فيبدو كبيرا حيث وصل إلى 12٪ وذلك لسيطرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة.

أما قطاع الفلين و الورق فان مساهمته كانت 2٪ من الإنتاج و3٪. من القيمة المضافة. أما الأجور فكانت 6٪ من الأجور فهذا الفارق يمكن تفسيره من خلال النسبة الكبيرة للأيدي العاملة, حيث وصلت إلي 10٪ من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية. أما عدد المنشآت فان نصيبها وصل إلى 12٪ من اجمالي المنشآت التي تشتغل في قطاع الصناعة التحويلية وهو نصبب كبير وتفسيره أن هذا القطاع يسيطر على نشاطه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعد قطاع الأحذية والجلودمن اضعف قطاعات الصناعة التحويلية أداء ا اقتصاديا, فعلى مستوى مساهمته في الإنتاج فلا يحقق الا نسبة 0.007 وكدلك هو مستوى القيمة المضافة اد لا يحقق إلا 0.005 أما من حيث تقديمه للأجور فلا تصل مساهمته حتى

0.003وكذلك هو حاله من عدد المنش آت التي تشتغل في هذا القطاع حيث لا تتجاوز النسبة 0.001 وهو وضع لم يعرفه أي قطاع على مستوى الصناعات التحويلية.

3- ضعف الطاقات الإنتاجية:

تعد الطاقات الإنتاجية بمثابة البوتقة التي ينصهر فيها الأداء الإنتاجي من إنتاج وقيمة المضافة وإنتاجية العاملين وأجورهم، إلي أخر المجاميع الاقتصادية. إلا هذه الطاقات الإنتاجية قلما استعملت بكامل طاقتها وتتعدد أسباب ذلك من أسباب هيكلية متعلقة بالتوطين الصناعي وأسباب مؤسساتية وأخرى متعلقة بالبيئية الخارجية الممتثلة في السوق وكلها أسباب مفضية إلي ذلك والجدول التالي يعكس هذا الضعف في الطاقات الإنتاجية.

يقدم لنا الجدول التالي رقم (6)عن ضعف الطاقات المستعملة

القطاع/ السنة	2010	2011	2012
الصناعات ح م ك ا	33.9	37.7	40.3
مواد البناء	87	86	84.5
الكيمياء المطاط البلاستيك	43.2	40.6	41.9
الصناعات الغذائية	70.5	65.7	59.2
النسيج والملابس الجاهز	32	35.7	38.8
الجلود والأحذية	55.5	45.5	62.8
الخشب والفلين والورق	23.5	25.5	24
صناعاتأ خرى			

Source : ons 2013

يعبر ضعف استعمال الطاقات الإنتاجية أو الطاقات العاطلة عن احد أوجه ضعف الأداء الاقتصادي للصناعات التحويلية وبذلك فهو هدر اقتصادي يمكن حسابه بإضافة الطاقات

المستعملة إلى الطاقات غير مستعملة التي تساوي مئة بالمئة وللحصول على الإنتاج الأمثل عند مستوى مئة في مئة ثم ضرب الإنتاج المتحصل عليه في الطاقات غير مستعملة لمعرفة كمية الإنتاج المهدور على مستوى الصناعات التحويلية. يمكن أن نسوق ملاحظة تتعلق بكفاءة أداء الطاقات الإنتاجية الموكل إليها أداء العملية الإنتاجية للصناعة التحويلية والمتمثلة في تراوح هذا بين الوسطية والضعف ولا يخرج عن ذلك القطاعين أدوات البناء التي تتجاوز فيها نسبة الطاقات المستعملة 80٪ وهي نسبة مقبولة جدا تعبر عن قدرة هذا القطاع عن تصريف منتجاته ورغم المنافسة لبعض منتجاته من طرف المنتجات المستوردة وقد يكون ذاك وفي جانب منه إلى حركة البناء والأعمار التي تعرفها الجزائر وقد يكون إنتاجه مرتبط ضامنا سوقه مسبقا من خلال اتفاقيات.

أما بالنسبة لقطاع السلع الغذائية فيلاحظ مستوىمقبول من استعمال الطاقات الانتاجية مقارنة مع قطاعات اخرى ولكن يلاحظ ميلا نحو تدهور استعمال الطاقات الانتاج حيث انتقلت نسبة الاستعمال في هده الصناعات من 70.5٪ سنة 2010الى 59.2٪ سنة 2012 وهو تدورا كبيرا في استعمال الطاقات الإنتاجية .

أما صناعات الحديد والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية ,ورغم الأهمية التي يحتلها في النسيج الصناعي الوطني إذ اعتبر النواة الأساسية للتنمية الصناعية إلا أن مستوى استعمال طاقته الإنتاجية بعيدا كل البعد عن المستوى المقبولاقتصاديا حيث يختل المكانة ما قبل الأخيرة في كفاءة استخدام الطاقات الإنتاجية إلا أن هذه المكانة يحتلها بعد

أن تحسن استعمال طاقته الإنتاجية حيث انتقلت من 33.9٪ إلى 40.3٪ إلا انه إذا انتقلنا إلي الفروع الصناعية داخل هذا القطاع حيث نجد فرع السلع الاستهلاكية الميتاليك لا تشتغل إلا في حدود 14٪ سنة 2012 أما السلع الاستهلاكية الميكانيكية فتسجل 0.3٪أما السلع الاستهلاكية الكهربائية فتسجل 30٪ سنة 2012.

أما بخصوص سلع المعدات الحديدية والمعدات الميكانيكي ة والكهربائية فهي على طرفي نقيض في حين تحقق الأولى 163٪ فان الثانية والأخيرة لا يحققان إلا 24٪ و26٪ أما صناعة السيارات الصناعية فان كفاءه استخدام الطاقات الإنتاجية في حدود 45٪ أما الميكانيك الدقيقة فهي في حدود 72.8٪.

أما قطاع الكيمياء والبلاستيك والمطاط فهذا التواضع في استعمال الطاقات الإنتاجية يحمل في طياتة اختلاف صارخ بين فروع هذا القطاع بين فرع 46 الذي كانت طاقاته الإنتاجية المستعملة التي كانت ضعيفة حيث كانت 4.9٪ وترتفع هذه النسبة في فرع الكيميا ء العضوية الأساسية الي11.8٪ وعلى ضعف هذه النسب في الطاقات الإنتاجية المستعملة هناك ما هو اضعف بنسبة تتراوح بين 4.5٪ و 1.5٪ إلا انه هناك صورة مقابل لهذه الصورة الضعيفة في استعمال الطاقات الإنتاجية والمتمثلة في فرع صناعة الأصباغ حيث تصل هذه النسب 87٪ والصناعات الدوائيه بـ 84٪ وهي نسب مرتفعة مقارنة بالفروع الأخرى. أما صناعة النسيج فإن الطاقات الإنتاجية المستعملة تبدو ضعيفة إذ تتراوح بين 32٪ و38.8٪ إلا أن الأمر يختلف على مستوى الفروع حيث يسجل فرع السلع الوسيطة النسجية مستوى مقبول مقارنة بالوضع العام على ضعفه فان قطاع السلع الاستهلاكية

تصل فيه الطاقات الإنتاجية المستعملة إلى 15٪ وهي نسبة ويمكن تفسير ذلك بالمنافسة الشديدة التي يعرفها هذا القطاع من طرف المنتجات الأجنبية. أما صناعة الجلود والأحذية فان نسبة استعمال الطاقات الإنتاجية تتقارب مع متوسط استعمال الطاقات الإنتاجية في الصناعة التحويلية عامة وهي نسبة تبدو غير مقبولة في ظل اقتصاد يطمح لتعبئة فائضة الاقتصادي وتختلف نسب استعمال الطاقات الإنتاجية داخل هذا القطاع حيث تصل هذه النسبة في فرع السلع الجلدية الوسيطة إلي 50.3٪ وداخل فرع السلع الجلدية الاستهلاكية إلى نسبة 69.8٪. أما بالنسبة لصناعة الخشب والفلين والورق فانه يعد من بين القطاعات الضعيفة في استعمال الطاقات الإنتاجية إذ لم تتجاوز نسبة استعمال الطاقات الإنتاجية 25٪. إلا انه هناك تباين داخل فروع هذا القطاع إذ تسجل فوع الخشب والمتمثلة النجارة لإنتاج السلع الوسيطة وصناعة الأثاث حيث تتراوح هذه النسب بين 43.2٪ للتجارة و56٪ لصناعة الأثاث بينما تنخفض هذه النسب بشكل كبير على مستوى صناعة الفلين حيث لا يستعمل من الطاقة الإنتاجية إلا 13٪ وأما فرع تحويل الورق فلا يستعمل إلا 16٪ من طاقته الإنتاجية.

على العموم فان ضعف استعمال الطاقات الإنتاجية على مستوى قطاعات الصناعة التحويلية ليست خاصية الفترة محل الدراسة بل تمتد عبر فترة طويلة بدءا من التسعينات إلي غاية 2012 والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(7): نسب استعمال الطاقات الإنتاجية للصناعة التحويلية خلال2002-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
50.1	47.2	47.5	49.8	45.7	46.1	47.1	44.8	45.8	45.5	46

Source :ONS(2013)

يبين الجدول أعلاه حقيقة انه ولمدة إحدى عشر سنة ورغم ما تم إعلانه من إعادة تأهيل المؤسسات لم تؤدي الى رفع مستوى الطاقات الإنتاجية إلى المستوى حيث ظلت تتراوح مكانها إذن فان الانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجيةلا يجد تفسيره في التغيب ومشاكل الصيانة ونقص التموين ونقص قطع الغيار إلى أخره من الأسباب العارضة التي لا يمكنها أن تقعد بالطاقات الإنتاجية إلى هذا المستوى من الضعف ولسنوات متتالية بل تعود إلى نمطية المنتوج الجزائري من جهة وانفتاح السوق الجزائري أمام المنتوج الأجنبي.

أن ضعف الأداء الكبير للصناعات التحويلية والذي يترجمه تواضع مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز 5٪ بينما المتوسط العالمي هو أعلى من هذه النسبة بكثير أما باعتماد قاعدة بيانات الإنتاج فان الصورة لا تختلف حيث المتعارف عليها تتراوح بين 25٪ إلى 30٪ بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة تحول بجانب تواضع مساهمتها في العمالة التي لم تتجاوز 9.8 بينما المتوسط العالمي لسنة 2013 بالنسبة لجميع دول العالم 15٪ إما على مستوى هيكل الإنتاج المحلي للصناعات التحويلية فقد عرف هو الأخر تدهورا في الأوزان النسبية لمكوناته إذ انتقلت المساهمة الكبيرة لقطاع الصناعات الغذائية بـ 53٪ من الإنتاج في هذا القطاع بعدما كان يحتل مركز الصدارة طيلة التجربة الصناعية فكيف انعكس هذا الأداء وهذا التحول في هيكل

الإنتاج المحلي للصناعات التحويلية على الأداء الخاص بالعلاقات الاقتصادية الدولية من مجهود تصديري أو أداء تصديري أو اختراق للمنتجات العالم الخارجي للسوق الوطنية ودرجة مساهمتها في الطلب المحلي ومدى تدويل قطاعات الصناعة التحويلية.

الصناعة التحويلية بين المجهود التصديري من والاختراق والتدويل

إن هذا الضعف في استعمال الطاقات الإنتاجية التي تعد جزء من بناء التحتي تجد انعكاساتها في بناء الفوقي الذي يمثله المجهود التصديري واختراق والتدويل بامتياز.

جدول رقم (8) المجهود التصديري والاختراق والتدويل

القطاع/السنة		2008	2007	2010	2011	2012
ص ميكانيكية	1	17.6	5.4	5.2	3.3	2.1
ص كهربائية	2	90.68	87.98	87.47	86.97	86.20
ص اكترونية	3	0.92	0.89	0.85	0.87	0.9
مواد البناء	1	3.1	3.2	2.4	2.1	1.4
	2	19.09	21.95	29.58	26.97	29
	3	0.22	0.24	0.31	0.29	0.30
الكيمياء والمطاط	1	5.7	33.8	49	67.8	66
	2	85.01	78.57	84.24	90.14	77.8
	3	0.57	0.34	0.49	0.68	0.7
الصناعات الغذائية	1	0.9	0.5	2.9	2.9	2.4
	2	27.94	25.92	28.49	33.22	32.6
	3	0.85	0.79	0.85	0.9	0.8
النسيج والملابس	1	0.7	0.4	0.5	0.1	0.1
	2	35.98	40.87	41.05	51.72	58.5
	3	0.28	0.26	0.29	0.33	0.3
الجلود والأحذية	1	19.9	14.3	21.4	37.3	29.2
	2	58.43	61.39	65.73	77.03	78.3
	3	0.60	0.62	0.67	0.78	0.7
الخشب والفلين والورق	1	2.8	2.0	2.4	2.7	3.1
	2	71.92	73.16	74.44	77.2	78.3
	3	0.60	0.62	0.67	0.78	0.7
صناعات أخرى	1	0.01	00	0.1	00	0.2

0.5	27.4	34.43	24.64	21.35	2	
0.8	0.77	0.75	0.73	0.72	3	

Rapport d' activité n°74 /2013Source. ONS 1

4- المجهود التصديري في قطاعات الصناعة التحويلية:

ليس بالضرورة أن يكون القطاع الأكثر مجهود تصديري هو القطاع الأكبر مساهمة في الصادرات السلعية ذلك أن قطاعات الصناعة التحويلية تتباين من حيث مساهمتها في الإنتاج فالقطاع الأكثر مساهمة في الإنتاج وهو قطاع الصناعات الغذائية لم يحقق إلا نسبة 1٪ من إنتاجه كصادرات خلال الفترة 2009/2001 ولم يتسنى له أن يتجاوز ذلك إلا ابتداء من سنة 2010 حيث قارب مجهوده التصديري 2.9٪ وما لبث أن انخفض إلى 2.4٪ سنة 2012 فهذا المجهود لا يجعل منه مساهما كبيرا في صادرات الصناعة التحويلية على قلتها.

أما ثاني قطاع من حيث مساهمته في الإنتاج وهو قطاع الحديد والصناعات والميكانيكي ة والكهربائية والالكترونية فبعد أن كان مجهوده التصديري في حدود 28.8٪ من إنتاجه في سنة 2006 ما لبثت أن تدهورت بشكل كبير لتصل هذه النسبة 5.4٪ سنة 2009 ثم إلى سنة 2.1٪ سنة 2012.

أما ثالث قطاع من حيث مساهمته في الإنتاج وبنصيب 10٪ فهو قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فيسجل اكبر مجهود تصديري 57٪ سنة 2008 وتنخفض إلى 33.8٪ لتعود بشكل مضاعف وتصل الى 67.7٪ سنة 2011 ثم 66.2٪ سنة 2012 وهي نسب تعبر

على أن أكثر من نصف الإنتاج معد للتصدير ومن هنا يمكن الاستنتاج أن هذا المجهود التصديري وفي جانبه الكبير منه يتأتى من قطاع الكيمياء.

أما قطاع الأحذية والجلود وعلى ضعف مساهمته في الإنتاج فان مساهمته التي لا تتجاوز 7٪ في هيكل ناتج الصناعة التحويلية فان المجهود التصديري في هذا القطاع يتراوح بين 19.9٪ سنة 2008 ليرتفع إلى 37.3 وهو مجهود كبير إلا انه لا يلبث أن يعود ثانية إلى 29.2 فهذاالتذبذب لا تعكسه هذه الفترة بل يمتد من الفترة 2012/2001 مما يبين سوق هذا القطاع غير مستقرة.

ما قطاع الفلين والخشب والورق فان ضعفه كمساهم في هيكل الناتج إذ لا يتجاوز 3٪ فان مجهوده التصديري الذي كان 2.8٪ ارتفع إلى 4.8 إلا أنها ما لبثت عادت إلى 3.2٪ فهذا القطاع وقطاع النسيج والملابس وقطاع صناعات تحويلية أخرى مجهوده التصديري لا يصل إلى مستوى الواحد الصحيح بالمئة بهذه المستويات الضعيفة من الأداء التصدير آو نسبة الصادرات من إنتاج قطاعات الصناعة التحويلية سوف تجد انعكاسا لها في تنافسية الصناعات التحويلية إذ ما الأداء التنافسي إلا أن ترجمة للأداء الإنتاجي.

5 - الاختراق في قطاعات الصناعة التحويلية:

يعبر الاختراق عن نسبة الواردات على مستوى السوق الداخلية ومادامت سوق داخلية فان الواردات يضاف إليها التعريفة الجمركية والهامش التجاري منقوصا منها الصادرات.

ويمكن صياغته على الشكل التالي:

الاختراق = واردات السلعة من القطاع المعني/ واردات الدولة من نفس القطاع + انتاج هذا القطاع + التعريفة الجمركية +الهامش التجاري –الصادرات

بهذا المعنى فان قطاع الحديد الصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية يعد من القطاعات الأكثر اعتمادا على الواردات وذلك لضعف أو انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي وذلك لما لا يتم إنتاجه لسد احتياجات السوق المحلية يتم استيراده وخاصة السلع الوسيطة والرأسمالية وهو الذي يجعل من هذا القطاع من اكبر القطاعات اختراقا حيث يلاحظ ا نسبة الاختراق كانت تساوي 90.68 وظلت مرتفعة وانخفضتإلا أنها ظلت مرتفعة عند المستوى العام لهذا القطاع طيلة الفترة 2012/2001 بل وقبل هذا التاريخ.

أما قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فهو ثاني قطاع اعتمادا على الواردات لتغذية السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية بعد قطاع الميكانيك والكهربائية والالكترونية وأول قطاع من حيث المجهود التصديري وكانت نسب الاختراق عالية حيث تراوحت بين 85.01 وانخفضت الى 78.57 ثم عادت إلى الارتفاع مسجلة أعلى نسبة اخترق ب 90.14 متجاوزة القطاع الذي يحتل مكان الصدارة خلال سنة 2011 إذ يسجل 86.97 في نفس السنة.

أما قطاع الخشب والفلين والورق فهو ثالث قطاع مجسدا لظاهرة الاختراق في الصناعة التحويلية وخاصية ظاهرة الاختراق في هذا القطاع هو الاستفحال من سنة إلى أخرى حيث كانت نسبتها 55٪.سنة 2001الى71.92٪ سنة 2008 إلى أن وصلت 78.3٪

سنة2012 وهو ما يعكس تزايد حاجات الاقتصاد الوطني من منتجات هذا القطاع نتيجة عدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبيته الطلب المحلي مما دفعه إلى الاستيراد مما انعكس على تطور نسبه الاختراق من سنة إلى أخرى ويشكل متزايد.

أما صناعة الأحذية والجلود فهو القطاع الأكثر ضعفا من حيث الأداء التصديري إذ لم تصل نسبة هذا الأداء الوحدة بالمئة أما على مستوى اختراق هذا القطاع بالواردات الأجنبية فان هذه النسبة ما انفكت تتطور من سنة إلى أخرى حيث كانت 58.43٪ سنة 2008 ثم تطورت إلى أن وصلت 78.3٪ سنة 2012.

6 - التدويل في الصناعة التحويلية:

يعبر التدويل عن درجة التشبيك مع الاقتصاد الدولي ويأخذ الصيغة التالية لقياسه:

(المجهودالتصديري +((1- المجهود التصديري)× نسبة الاختراق))

يحتل قطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية مركز الصدارة في مؤشر نسبة التدويل حيث تتراوح هذه النسبة بين 0.92 سنة 2008 و 0.90سنة 2012 وباقي السنوات قريبة جدا من هذه النسب وهو بذلك فهو منكشف على العالم الخارجي شديد الحساسية لجميع التغيرات في أسعار الصرف الدولية وكذلك التضخم المستورد هو بذلك يعد أهم قطاع متلقي للصدمات الخارجية بشكل مباشر مما يجعل منه قطاع منكشف على العالم الخارجي.

قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك عرف هذا القطاع انخفاضا في نسبة التدويل بدءا من 2008 حيث أصبحت تتراوح بين 0.57 و0.7 وذلك بعدما كانت تتراوح بين 0.95 سنة 2001 و0.83 وهو وضع غير طبيعي أعدنا النظر في إحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني فوجدنا التالي أن درجة التدويل كبيرة جيدا بين 0.85 سنة 2009 و0.97 سنة وباقي النسب فتتراوح بين 0.92 و0.93 سنة 2008 و2012.

الصناعات الغذائية عرفت نسبة التدويل تطورا كبيرا مقارنة بالفترة 2006/2001 التي لم تتجاوز نسبة التدويل فيها 0.24 إلا انه بداية من 2008 عرف هذا الأخير تطورا كبير حيث وصل 0.90 سنة 2011 و0.80 سنة 2012.

الجلود والأحذية على ضعفه فان هذا القطاع يسجل أداء مقبولا كما ترتفع نسبة الاختراق 0.80 بينما تسجل ظاهرة التدويل أداء متوسط إلا أنها ترتفع سنتي 2011 و 2012 مستوى 0.70 وهو نفس الوضع يعرفه قطاع الفلين والورق الخشب.

أما القطاعين الأقل تدويلا فهما قطاع النسيج والملابس الجاهزة وقطاع أدوات البناء اللذان لا تتجاوز فيهما هذه النسبة 0.30 لكلى القطاعين لسنة 2012 وباقي السنوات فكانت هذه النسبة دون ذلك.

أن عملية الاختراق والتدويل يعكسان ظاهرة اشمل تتمثل في الانكشاف على العالم الخارجي وخاصة في قطاعات التي تحتل وزن نسبي اكبر في هيكل الإنتاج والقيمة المضافة ويتميز الاقتصاد المنكشف على العالم الخارجي وهو نفسه المدول والمخترق

احاديا كحالة الجزائر بضعف علاقات الترابط والتشابك الأمامية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وقطاعات الصناعة مما يؤدي إلي تسرب للخارج في عمليات الإنتاج و قد يكون الاعتماد على الواردات شيء طبيعي إذا اقترنت الزيادة في الواردات زيادة للصادرات إلا أن الوضع الذي أمامنا يختلف حيث نجد عملية الاختراق كبيرة جيدا إذ ليست واردات كمستلزمات للإنتاج أو تغطي النقص الذي لا يقوم الجهاز الصناعي بتوفيره بل نحن أمام واردات مبعثها ارتفاع للدخول في ظل تحرير المبادلات الخارجية قاد إلى عدم مسايرة تطور الصناعة التحويلية من حيث وزنها النسبي في هيكل الناتج ونصيبها في هيكل الصادرات وهو ما يعكسه الأداء التصديري الضعيف وهو في حد ذاته يعبر عن اختلال كبير لا يمكن معالجته إلا عبر بعث استراتيجية صناعية جديدة يكون احد معالمها سياسة انتقائية لا حلال الواردات من جهة وسياسة لتشجيع الصادرات أذاتها في ذلك بعث عملية التنويع إلى مداها.

إن صورة الهناء التحتي ممثلة في المتغيرات الاقتصادية التي سقناها بإضافة إلي انعكاساتها على مستوى بناء الفوقي هي المحدد الأساسي للتنافسية الصناعية.

المبحث الثالث:

حول تنافسية الصناعة التحويلية لدول شمال إفريقيا

كفاءة الأداء الصناعي التنافسي

دفعت العولمة القائمة علي عملية التحرير وتعميقه إلى احتلال ظاهرة التنافسية اهتماما متميزا حيث صارت تمثل تحدي لجميع الاقتصاديات المنخرطة في الاقتصاد العالمي متقدمة منها ونامية على السواء. فبالنسبة للدول المتقدمة هو المحافظة على مركز الصادرة في هرمية الاقتصاد العالمي وداخل هذه الصادرة هناك سباق على قمة هذه الصدارة و بالنسبة للدول النامية فان التنافسية هدفها التدرج في معراج هرمية الاقتصاد العالمي ويتحقق ذلك عبر ما تخترق به دولة اقتصاديات منافسة ،عبر ما تقوم به من تصدير إلى العالم الخارجي أي التوسع في الصادرات وبالتحديد الصادرات الصناعية القائمة على التكنولوجية المتوسطة والعالية حيث القيمة المضافة المرتفعة. ويتحقق ذلك عبر عملية تنموية ناجحة تتغذى التنافسية من دعم جميع فروع النشاط الاقتصادي وبالتحديد فروع الصناعة التحويلية ودون ذلك فهي تنافسية هشة لتنمية رثة.

من هنا فان التنافسية تعتبر عملية ديناميكية يمكن خلقها واكتسابها.وتتزايد هذه القدرة التنافسية من خلال سياسة تنموية رشيدة تعضد النمو الاقتصادي، وتعيد هيكلة الناتج المحلي الإجمالي لصالح دور اكبر للصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المرتفعة

والخدمات المعتمدة على التكنولوجية العالية. ويتحقق ذلك باختيار السياسة الاقتصادية الملائمة. والسياسات الفعالة التي تؤدي إلى كفاءة عالية في تخصيص الموارد.إذن فان التنافسية هي دالة في التحول الهيكلي و لا يمكن تحقيق هذا التحول إلا عبر الحماية، ودون ذلك فان الاختراق الأحادي الجانب سيكون خاصية الاقتصاد. تجعل من الصعوبة الاندماج الايجابي لتحقيق التنمية كعملية لرفع القيمة المضافة للاقتصاد. وبالتحديد عن طريق الصناعة التحويلية ومنع هذه القيمة المضافة من التسرب إلى الخارج.

1 حول تعريف التنافسية رفعا لكل لبس و ردءا لكل التباس:

و فيما يخص تعريف التنافسية فعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه، إلا أن التعريف الذي قدمه مايكل بورتر نجده يفي بالغرض المطلوب حيث يرى (أن التنافسية على مستوى الدولة تعني العمل على زيادة إنتاجية الدولة مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة سكانها. ويكون ذلك من خلال قدرة منشآت الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية والعمل على زيادة هذا المستوى مع مرور الوقت).[1] وليس بعيدا عن هذا التعريف ما قدم في تقرير اللجنة الرئاسية الأمريكية حول التنافسية الصناعية المنشور في سنة 1985 (بان التنافسية لبلد ما هي الدرجة التي يستطع بها- في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، أن تنتج السلعوالخدمات التي تلبي شروط الأسواق الدولية وفي نفس الوقت تزيد من الدخول الحقيقية لمواطنيها. وتقوم التنافسية على المستوي الوطني

[1]Michael porter. the competitive advantage of nation . the free press macmilan new York 1990p113 116

على تفوق في الإنتاجية وعلى قدرة الاقتصاد على تحويل الناتج إلى النشطات عالية الإنتاجية التي تؤدي في المقابل إلي زيادة مستويات الأجور الحقيقية).[1]

أما مفهوم الميزة النسبية فهو يقوم اعتمادا على التحليل الساكن، حيث تعتمد على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف نمط واتجاه التجارة الدولية النسبية بين الدول وعليه يتم تحديد التخصص.فالميزة التنافسية تقوم على التحليل الديناميكي حيث تخلق ويمكن اكتسابها من خلال قدرة عوامل الإنتاج على التنقل وخاصة قدرة رأس المال والتكنولوجية والعمل الماهر وتذهب كثيرا من الدراسات على أن الميزة النسبية تعد شرطا ضروريا لتحقيق الميزة التنافسية.[2]

و بالنسبة للمركز التنافسي لصناعة معينة أو لدولة معينة فهو يتحدد بالنصيب الكمي زيادة ونقصان في لحظة زمنية معينة ومقارنتها بفترة أخرى. وتكون الدول الأكثر مساهمة في تغذية سوق معينة بنصيب اكبر تحتل مركزا تنافسيا أعلى من غيرها كما نجد هذه الدول في المراتب المتقدمة على مستوى مؤشرات قياس التنافسية.

وللوقوف على تنافسية الصناعات التحويلية الجزائرية اخترنا البعد الصناعي والمتمثل في كفاءة الأداء الصناعي. والبعد التجاري والمتمثل في كفاءة الأداء التجاري. من خلال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية المصدرة ثم ربط هذه النتائج بالتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري وكل ذلك عبر مقارنة بين دول شمال إفريقيا.

---

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى، مجلس المنافسة الأمريكي أورده في القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في مداخلة التنافسية من متطور تكنولوجي ورقة عمل 99 معهد التخطيط القومي جمهورية مصر سنة 2000.ص291

[2] إيمان محمد احمد، تنافسية الصناعة التحويلية المصرية رئاسة الوزراء جمهورية مصر العربية 2003ص33

2 – دارسة مقارنة لدول شمال إفريقيا:

تسعى الدول في تحقيق عملية التصنيع، عبر محاولة إحداث تحول هيكلي ;بهدف خلق النواة الأساسية لجهاز إنتاجي مترابط أماميا وخلفيا. وهذا هو جوهر التصنيع كونه عملية.[1] أما الجانب الأخر المتعلق بعملية التصنيع فهو الإنتاج بكفاءة عالية ،من اجل السوق الداخلية والخارجية وتختلف السياسات الصناعية في ذلك من حيث الأولويات التي تضعها، السوق الداخلية أو لا ثم السوق الخارجي أوالاثنين معا ' أوأولوية السوق الخارجي. ومهما يكون الحال فالسوق الخارجية صارت تتمتع بأولوية خاصة في جميع التوجهات الصناعية. ونجد أفضل معبر عن تنافسية الأداء الصناعي ما تم صياغته من طرف اليونيدو في مجموعة من المؤشرات. تساعد في الوقوف على الأداء التنافسي. متجاوزا بذلك قدرة النماذج الرياضية على الوفاء بالغرض المطلوب وذلك لسرعة التطور التكنولوجي الحاصل.[2]

حيث وضع اليونيدو مجموعة من المؤشرات للأداء التنافسي. (cip) إقامة معايير مرجعيةللأداء الصناعي الوطني. فوضع مؤشر قياس الأداء الصناعي باستخدام مؤشرات تعتمد على ثلاثة إبعاد.

+) البعد الأول:

ويتمثل في قدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير المصنوعات تنافسيا ويشمل:

[1] المهندس علي احمد نجيب، كراسات في تصنيع مصر رقم61 دار النشر مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية ح م العربية 1985 ص43

[2] المعهد العربي للتخطيط الكويت تقرير التنافسية العربية 2003 العدد الأول ص9

***القدرات الصناعية وتقاس بمتوسط القيمة المضافة في الصناعة للفرد أو الساكن**

MVA/Pc

***القدرات التصديرية وتقاس بمتوسط نصيب الفرد من الصادرات الصناعة التحويلية لكل ساكن (mx/pc).**

+) البعد الثاني:

ويتمثل في تعميق البعد التكنولوجي والارتقاء

تتمثل في مؤشر مركب يتكون من كثافة التصنيع، ونوعية الصادرات أو جودة الصادرات.

-) كثافة التصنيع ويتم الحصول على هذا المؤشر من المتوسط الحسابيمن المؤشرين الفرعيين التاليين التاليين.

المؤشر الفرعي الأول نصيب القيمة المضافة متوسطة وعالية التكنولوجية للصناعة التحويلية إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية. AMHV

المؤشر الفرعي الثاني حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج الوطني الإجمالي MHVA وعليه فان كثافة التصنيع

تساوي(/2MHVA+MVAS)=INDINT

-) نوعية الصادرات ويتم الحصول على هذا المؤشر من المؤشرين الفرعيين نصيب صادرات الصناعة التحويلية عالية ومتوسطة التكنولوجية في إجمالي صادرات الصناعة التحويلية MHXSH

أما المؤشر الفرعي لنوعية أو جودة الصادرات فيتمثل في نصيب صادرات الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات MXSH وعليه فإن نوعي الصادرات يمكن التعبير عليها بالصيغة التالية :

.MXQUL=(MHXSH+MXSH)/2

+) البعد الثالث: الأثر العالمي

ويغطي هذا البعد اثر مساهمة اقتصاد دولة ما في إنتاج القيمة المضافة، وإنتاج صادرات الصناعة التحويلية على مستوى عالمي.وعليه يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين

-) القيمة المضافة في قطاع الصناعة من القيمة المضافة العالمية، لقياس الأثر في إنتاج التصنيع عالميا.

-) نصيب الصادرات المصنعة من الصادرات العالمية، لقياس اثر الاقتصاد في التجارة العالمية.

بهذه الأبعاد الثلاثة صار قياس الأداء الصناعي التنافسي يتشكل، من ستة مؤشرات أساسية مدرجة في جدول كفاءة الأداء الصناعي التنافسي التي يقدمها اليونيدو في

جداوله الخاصة بذلك من مؤشرات أساسية وأخرى فرعية، ولا نعتقد بان الدفع بالمؤشرات سوف يتوقف. ذلك أن أساس هذا التطوير يعود إلى حوار لا يزال مفتوحا، يتمثل في الأطروحة المؤيدة للتصنيع والأطروحة المؤيدة لاقتصاد الخدمات. هذه الأخيرة انكفأت بعدما كانت سائدة إلى غاية الأزمة العالمية 2008 وبعد هذا التاريخ عادت الأطروحات المؤيدة للتصنيع. والتيتمثل الأساس النظري لقياس الأداء الصناعي التنافسي.[1]

ولان الأداء الصناعي التنافسي ليس أداء أو حركة في المطلق. وإنما هو أداء وحركة في النسبي، يصبح من الضرورة اعتماد المنهج المقارن. أي اخذ عينة تتقارب ظروفها الاقتصادية وتم اختيار دول شمال إفريقيا مع الإشارة إلى أعلى المستويات التي تم بلوغها عالميا. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(9):كفاءة الاداء الصناعي التنافسي

البلد	الجزائر		تونس		المغرب		مصر		متوسط عالمي
السنة	2010	2014	2010	2014	2010	2014	2010	2014	2012
index Cip	0,02	0,02	0,04	0,05	0,04	0,04	0,04	0,04	0,55-0,08
1- مؤشر لكل ساكن									
القيمة المضافةلكل ساكن	181,5	206,5	684,81	698,77	405,56	415,12	420,08	453,98	1647-2344
صادرات لكل ساكن	396,3	511,5	1276	1317,6	435,87	577,28	210,08	221,15	3871,2
2- المؤشرات العالمية									
الأثر على الإنتاجالعالمي للقيمةالمضافة	00	00	00	00	00	00	00	00	0,01-0,19
الأثر على التجارة العالمية	00	00	00	00	00	00	00	00	0,01-0,19
3 - نصيب الأنشطة المعتمدةعلى التكنولوجية ع وم									
القيمة المضافة الصناعية ذات ع وم	0,30	0,27	20،0	0, 20	0,28	0,28	0, 23	0,20	0,24-0,82
نصيبصادرات تكنولوجية إلىإجمالي صص تحويل	0,00	0,02	0,45	0,47	0,38	0,49	0,26	0,34	0,83-0,34
4- النصيب في المجاميع الوطنية									
حصةالقيمةالمضافةل ص للصناعة التحويلية إلى الناتج	0,4	0,05	0,17	0,17	0,14	0,13	0,16	0,16	0,13-0,36
نسبةصادرات الصناعات إلى إجمالي	0,26	0,32	0,85	0,85	0, 78	0,81	0,64	0,69	0,97-0,61

[1]- اليونيدو. تقرير التنمية الصناعية سنة 2013 ص 43

5- مؤشرات الصادرات المانفكتورية									
مؤشرالصادرات لكل فرد	0,01	0,01	0,04	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01-0,11
مؤشرالصادرات في إجمالي الصادرات	0,26	0,34	0,85	0,85	0,79	0,81	0,64	0,69	0,41-1
مؤشر المساهمة في الصادرات العالمية	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,12-0,05
مؤشر الأنشطة موع التكنولوجيةِ في الصناعةالتحويلية	0,02	0,01	0,54	0,50	0,52	0,46	0,31	0,37	0,12-0,05
مؤشرجودة الصادرات	0,13	0,17	0,69	0,67	0,63	0,67	0,47	0,53	0,92-0,51
6- مؤشرالقيمة المضافة									
مؤشرنصيب الفرد في القيمة المضافة	0,01	0,01	0,05	0,05	0,03	0,03	0,03	0,03	0,01-0,13
مؤشرالنصيب فيالقيمة المضافة عالميا	0,00	00	00	00	0,01	0,01	0,01	0,01	0,04-0,13
نصيب القيمةالمضافة في الإنتاج الإجمالي	0,11	0,13	0,49	0,50	0,42	0,40	0,48	0,49	0,35-1
مؤشرنصيب التكنولوجية م ع في أنشطة إجماليالقيمة	0,35	0,34	0,23	0,25	0,32	0,34	0,26	0,25	0,29
مؤشركثافة التصنيع	0,23	0,23	0,36	0,37	0,37	0,37	0,37	0,37	0,84-0,32

Unido statistic data portrait 2016

يقدم لنا الجدول صورة مكثفة عن الأداء التنافسي الصناعي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2010-2014 ونظرا للظروف التي عرفتها الجزائر دون غيرها من دول شمال إفريقيا ارتاينا أن نستحضر سنة 1990 من حين لأخر لإجراء هذه المقارنة على مستوى كفاءة الأداء التنافسي. وكنا نتمنى أن نخوض قبل هذا التاريخ لكن سلسلة إحصائيات اليونيدو في هذا الخصوص لم تنطلق بعد. ويكفي أن نسجل التالي أن كفاءة الأداء الصناعي التنافسي كان كالتالي تسجل تونس مؤشر يقدر ب 0,04لكن الجزائر والمغرب فكان هذا المؤشر يقدر بـ 0,03، ومصر في قدر ب 0,02 بينما المتوسط العالمي كان 0,07 وكانت ألمانيا تحتل الصدارة ب 0,60 وهذا الموقف سنة 1990 فكيف تطور سنة 2014 سوف نتعرف على ذلك من خلال المؤشرات التي يعتمدها اليونيدو وهي كالتالي:

1 مؤشرات خاصة بكل ساكن 2 مؤشرات خاصة بالأثر العالمي 3 مؤشرات خاصة بنصيب الأنشطة المعتمدة على التكنولوجية العالية والمتوسطة 4 مؤشر النصيب

في المجاميع الوطنية 5 مؤشرات الصادرات الصناعة التحويلية 6 مؤشرات القيمة المضافة وتحتوي جميع هذه المؤشرات الرئيسية الستة على مجموعة من المؤشرات الفرعية يتباين عددها من مؤشر رئيسي إلى أخر لتشكل في المحصلة النهائية المؤشر الرئيس والمتمثل كفاءة الأداء الصناعي الذي كانت أخر إحصائياته صدرت سنة 2016 لتغطي سنة 2014 وصل عددها إلى ثمانية عشرة مؤشر فرعي كما هو مبين في الجدول السابق.

3 - كفاءة الأداء الصناعي التنافسي:

تحتل تونس صدارة تونس على مستوى هذا المؤشر وهو استمرار للوضع الذي كان قائما في سنة 1990 إلا أن هذه الصدارة صارت بقيمة مرتفعة عما كانت عليه 0,05 بدءا من سنة من سنة 1995. أما مصر التي كانت تتذيل الترتيب فقد قفزت بقيمة وصلت إلى 0,04 وبذلك تلتحق بالمغرب الذي يسجل نفس المستوى. أما الوضع الجزائري فجاء مغايرا حيث انتقل هذا المؤشر إلى 0,02 سنة 1995 ولم يتحرك إلي غاية 2014 بينما انتقل المتوسط العالمي من 0,07 إلى 0,08 مما يعني أن الثابت في الوضع الجزائر يعد تدهورا اذا ماقرن بالمتوسط العالمي الوضع على الأقل بمنطق تنافسية الأداء الصناعي ,أما بمنطق القمة في هذا المؤشر فقد وصل إلى 0,5 وفي سنوات أخرى 0,6 تحقق على مستوى ألمانيا بدون منازع0,7 .

+) مؤشرات خاصة لكل ساكن:

يتشكل هذا المؤشر من فرعين يخص الأول القيمة المضافة لكل ساكن والثاني الصادرات لكل ساكن. ويعبر هذا المؤشر عن القدرات الصناعية ويلعب حجم السكان دور مهما في تحديده من هنا نجد تونس استفادت من حجم السكان الذي ساعدها في احتلال مركز والصدارة على مستوى القيمة المضافة بـ 698 دولار أما المتوسط العالمي فيمتد بين 1647 دولار و 2344 وفي نفس الوقت على مستوى الصادرات لكل ساكن إذ وصل هذا النصيب إلى 1376 و 2344 دولار أمريكي وفي نفس الوقت بينما تسجل الجزائر على مستوى القيمة المضافة ضعفا شديدا اقل من تونس بثلاثة أضعاف 0 إلا انه على مستوى الصادرات فان الوضع أفضل إذ تسجل موقفا يقارب المغرب 51105 مقابل 577 ويتجاوز الموقف المصري الذي يسجل 221 لكل ساكن أما بالنسبة للمتوسط العالمي فكان 3871 دولار.

-) الأثر العالمي:

يعكس هذا المؤشر الأثر العالمي لاقتصادها أي مدى مساهمته في إنتاج القيمة المضافة العالمية وكذلك مدى مساهمته في الصادرات العالمية ونجد أن جميع دول شمال إفريقيا خارج هذه المساهمة وهي نتيجة منطقية للقدرات الصناعية التي يعبر عنها المؤشر الأول ولان نغالي إذا قلنا أن جميع دول شمال إفريقيا مجتمعة تكون خارج هذه الهرمية فمنذ 1990الى غاية 2014 والموقف لم يتغير وبالنسبة إلى المتوسط العالمي فهو بين 0,01 و0,19 بالنسبةللقيمة المضافة وبالنسبة للصادرات بين 0,01 و0,16

-) نصيب الأنشطة المعتمدة على التكنولوجية العالية والمتوسطة .

المؤشر الفرعي الأول الخاص بنصيب القيمة المضافة للصناعة التحويلية المعتمدة على التكنولوجية العالية والمتوسطة حيث تتصدر الجزائر دول شمال إفريقيا التي كانت قيمة 30 و27 لسنتي 2010 و2014 على التوالي وبالنسبة للمغرب فان قيمبة هذا المؤشر إلى 0,28 على التوالي.أما مصرفان هذا المؤشر سجل نسبة 0.23 و 0.20 وتسجل تونس أدنى مستوى على مستوى دول شمال إفريقيا بـ 0.20 لكل من سنة 2010 و2014 وتأتي أهمية هذا المؤشر كونه يعبر عن التعميق التكنولوجي في إنتاج القيمة المضافة للصناعة التحويلية وخاصة إذا كانت مساهمة الصناعة التحويلية في إنتاج القيمة المضافة على مستوى الناتج المحلي كبيرة وهو ما تفتقده الجزائر إما المتوسط العالمي فهو0.24 ويمتد إلى 0.82 كأقصى نسبة.

أما المؤشر الثاني الخاص بصادرات الصناعة التحويلية ذات التكنولوجية العالية والمتوسطة نجد الجزائر تعاني من ضعف هيكلي إذ لم تتجاوز هذه النسبة 0.02 سنة 2014 وماعدا ذلك فهو ما دون هذه النسبة منذ 1990. وبالنسبة للمغرب وتونس فان المؤشر يتقارب 0.45 و 0.49 للمغرب وتونس 0.45 و 0.47 أما مصر فإنها تتوسط مجموعة دول شمال إفريقيا ب 0.26 و0.34 أما المعدل المتوسط فهو 0.34 ويمتد إلى 0.83 وهنا من يصل في هذا المؤشر الواحد الصحيح.

4- النصيب في المجاميع الوطنية:

يتشكل هذا المؤشر الخاص بالمجاميع الوطنية من فرعين يتمثل الفرع الأول في نصيب القيمة المضافة للصناعة التحويلية من إجمالي الناتج والمؤشر الفرعي الثاني نصيب

صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات ويعكسان هذين المؤشرين مكانة الصناعة التحويلية بالقدرات الصناعية.

بالنسبة للمؤشر الأول المتعلق بنصيب الصناعة التحويلية في الناتج نجد أن مساهمة الصناعة التحويلية الجزائرية ومنذ سنة 1990 لم يزد عن الخمسة بالمائة وهي من النسب الضعيفة على مستوى العالم أما باقي دول شمال إفريقيا فان تونس تتصدر دول شمال إفريقيا ب17٪ متبوعة بمصر ب16٪ أما المغرب فان هذا المؤشر يبلغ 13٪ وهو نفس المعدل الوسطي العالمي وتظل دو ل شمال إفريقيا بعيدة عن أعلى مستوى الذي يصل إلى 36٪ من القيمة المضافة المتأتية من الصناعات التحويلية إلى إجمالي الناتج.

أما مؤشر صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات تحتل تونس صدارة هذا المؤشر إذ تصل هذه النسبة إلى 85٪ خلال الفترة 2010 و2014 وتقترب منها المغرب بنصيب 78٪ و 81٪. أما مصر فتحقق نسبة اقل على مستوى هذا المؤشر ب 64٪ و69٪ خلال نفس الفترة وتنخفض هذه النسبة في الجزائر لتسجل مستوى 26٪ و32٪ وهي اقل نسبة على مستوى دول شمال إفريقيا. أما المتوسط العالمي فهو 61٪ وتمتد هذه النسبة الى97٪.

مؤشرات صادرات الصناعة التحويلية

ويتشكل هذا المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية نتناولها تباعا.

-مؤشر الصادرات لكل فرد

تحقق تونس نسبة على مستوى هذا المؤشر تقدر ب 4٪ سنة 2010 إلا انه انخفض إلى مستوى اثنان بالمائة وهي أول مرة يصل فيها إلى هذا المستوى منذ سنة 2000 أما عن باقي دول شمال إفريقيا فان هذا المؤشر لم يتجاوز واحد بالمائة لباقي دول شمال إفريقيا بل أن هذه النسبة لم تعرف هذا المستوى إلا منذ سنة 2008 وهو وضع مصر أما بالنسبة إلى المتوسط العالمي فان الفرق شاسع بينه وبين دول شمال إفريقيا حيث يصل إلى إحدى عشر بالمائة ويمتد إلى الواحد الصحيح

-مؤشر حصة الصادرات في إجمالي الصادرات

نتيجة توجه تونس المبكر إلى حد ما نحو التصدير بما له وعليه سجلت مستوى عالي مقارنة، سجلت مستوى عالي مقارنة بدول شمال إفريقيا حيث كان هذا المستوى ب 0.85 خلال سنة 2010 و 2014 إلا أن هذا المؤشر وصل إلى 0.89 قبل هذا التاريخ 2004/2003. أما المغرب فان نسبة هذا المؤشر وصلت إلى 0.81/0.79 لسنة 2014/2010 وتسجل مصر مستوى في هدا المؤشر اقل من تونس والمغرب حيث كانت 0.64 و 0.69 لسنة 2014/2010 أما أعلى نسبة لهذا المؤشر عرفته مصر فكان 0.74 سنة 2000 أما الجزائر فينخفض فيها هذا المؤشر إلى 0.26 و 0.32 وهذا المؤشر هو أعلى مؤشر حققته الجزائر. ويسجل المتوسط العالمي 0.41 ويمتد إلى الواحد الصحيح

-مؤشر نصيب الصادرات في الصادرات العالمية

تتساوى جميع دول شمال إفريقيا في هذا المؤشر بقيمة 0.01 وهذا الموقف لم يتغير منذ 1990 وهو يعبر عن حالة التهميش التي تعرفه هذه المجموعة من الدول في مجال المبادلات، أما المتوسط العالمي فهو0.05 ويمتد إلى 12٪

-مؤشر نصيب التكنولوجية العالية والمتوسط في إجمالي الصادرات

تسجل تونس والمغرب مستويات متقاربة في هذا المؤشر الذي يمثل احد أبعاد جودة الصادرات حيث يسجل مستوى 0.50/0.54 والمغرب 0.52/0.46 والمغرب عكس تونس في اتجاه هذا المؤشر نحو الانخفاض هنا، واتجاه نحو الارتفاع في المغرب. وفي مصرفان المؤشر دون ذلك على الرغم من الارتفاع الذي عرفه من 0.31 سنة 2010 إلى 0.37 سنة 2014 بل أن هذا المؤشر تضاعف بين 2006 و 2014 حيث كان 0.16 أما الجزائر فان هذا المعدل لم يتجاوز 0.02 ودون ذلك 0.01 يلاحظ أن جميع دولا شمال إفريقيا دون المتوسط العالمي الذي 0.61 ويمتد إلى الواحد الصحيح

-نوعية الصادرات الصناعية

يمثل هذا المؤشر التعميق التكنولوجي في الجانب المتعلق بالصادرات حيث تتقارب مستوياته في كل من المغرب وتونس ويسجلان مستويات تصل في تونس 0.69 بعدما كان 0.67 أما المغرب فتسير في اتجاه معاكس حيث ارتفع هذا المؤشر من 0.63 الي0.67 أما مصر فارتفع فيه هذا المؤشر من. 0.53 إلى 0.67 وينتقل هذا المؤشر

من 0.13 إلي 0.17 والملاحظ أن جميع دول شمال إفريقيا تتجاوز هذا المتوسط الذي يبلغ 0.51 ويمتد إلى 0.92 ماعدا الجزائر التي تظل بعيدة عن هذا المتوسط العالمي

6- مؤشرات القيمة المضافة

ويتشكل من خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في 1 مؤشر القيمة المضافة لكل ساكن 2 مؤشر النصيب في القيمة المضافة العالمية 3 مؤشر نصيب القيمة المضافة في الناتج 4 نصيب الأنشطة عالية التكنولوجية والمتوسطة في مؤشر إجمالي القيمة 5 كثافة التصنيع

-مؤشر نصيب القيمة المضافة لكل ساكن

يسجل هذا المؤشر قيمة 0.05 في تونس، وينخفض إلى 0.03 في المغرب وهو نفس القيمة في مصر، أما الجرائر فان قيمة هذا المؤشر تساوي 0.01 بالنسبة لكل ساكن أما المعدل الوسطي فهو 0.01 ويرتفع إلى 0.02 ويمتد إلى 0.13

-مؤشر النصيب في القيمة المضافة العالمية

تسجل مصرا على نسبة 0.02 سنة 2010 و 0.01 سنة 2014 بينما تسجل المغرب 0.01 قيمة لهذا المؤشر وظلت مستقرة منذ سنة 1999 وتخرج الجزائر وتونس من المساهمة في القيمة المضافة العالمية لضعف هذه القيمة أما المعدل الوسطي فهو 4٪ ويمتد هذا إلى 13٪ فكم هي بعيدة دول شمال إفريقيا في إنتاج القيمة المضافة العالمية وهو جوهر عملية التصنيع.

-مؤشر نصيب القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

تسجل تونس أعلى نسبة على مستوى دول شمال إفريقيا بموشر 0.50/0.49 سنة 2014/2010 وتنخفض بقليل في مصر 0.49 و0.49 وبالنسبة للمغرب 0.40/0.42 لسنة 2014/2010، أما الجزائر فتعرف انخفاضا كبيرا مقارنة بدول شمال إفريقيا يصل إلى 0.13 خلال 2014/2010 إلا أن المتوسط العالمي فيسجل مستوى 0.35 ويمتد إلى الواحد الصحيح.

-مؤشر نصيب التكنولوجية العالية والمتوسطة في مؤشر القيمة المضافة

يسجل هذا المؤشر ارتفاعا في الجزائر والمغرب بشكل متقارب 0.34/0.32 في المغرب وليس بعيدا عنه هذا المستوى في الجزائر إذ يسجل 0.34/0.31 بينما ينزل هذا المستوى في كل من مصر إلى 0.25/0.26 تونس 0.25/0.23 لسنة 2014/2010 أما المتوسط العالمي فيصل إلى 0.29 ويمتد إلى الواحد الصحيح إذن المغرب والجزائر تتجاوز المعدل الوسطي بينما تقع تونس ومصر دون المعدل الوسطي

-مؤشر كثافة التصنيع

يعبر هذا المؤشر عن التعميق التكنولوجي مع مؤشرات أخرى وعرف هذا المؤشر ارتفاعا على مستوى تونس والمغرب حيث بتقارب هذا المؤشر 0.37/0.36 لتونس 0.37/0.37 للمغرب ومصر 0.37/0.37 خلال 2014/2010. أما الجزائر فكان لها سياق آخر حيث نجد هذا المؤشر يستقر عند 0.23 لسنة 2014/2010 أما المتوسط العالمي 032

ويمتد إلى 0.84 يسجل تجاوز تونس والمغرب ومصر ارتفاع عن المعدل الوسطي بينما تبتعد عنه الجزائر سلبا.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية المصدرة

إذا كانت المنظمة العالمية للتنمية الصناعية ركزت في صياغة مؤشر الأداء الصناعي التنافسي على النشطات الصناعية.من حيث حجم القيمة المضافة وحجم الصادرات وجودتها وكثفاتها والمحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي. وترتيب ذلك على مستوى عالمي ,هناك تصور أخر وهو تصور قائم بذاته يمثله المركز العالمي. للتجار يركز على الأداء التجاري فقط ويعتمد منهج بالأساس إلا أن المركز يقدم في نفس الوقت قياس للمضمون التكنولوجي لكل بند من بنود التجارة العالمية على مستوى جميع الدول وكذلك طرق المعالجة من سلع أولية ورأسمالية ووسيطة واستهلاكية لكل بند من بنود التجارة العالمية وهو بمثابة أغناء لإحصائيات التنافسية وخاصة عند الاهتمام بالبعد التكنولوجي. في تجسيده المادي أو المعرفي

-كفاءة الأداء التجاري

تتعدد مناهج قياس التنافسية حيث هناك المنظمات العالمية المعنية بذلك كالبنك الدولي ومنتدى دافوس عبر التقارير السنوية للتنافسية العالمية وتقرير التنافسية العربية الذي تحول إلى تقرير للتنمية من منظور هيكلي فهذه المنظمات تقدم إطار عام للتنافسية عبر مؤشرات متعددة تتزايد من فترة إلى أخرى ضمن مجموعة من المحاور إلا أن هذه التقارير

تقدم إطارا عاما للتنافسية أو البيئة التي يحتاج رجال الأعمال معرفتها من اجل اخذ قراراتهم الخاصة بنشاطهم

أما المنهج الأخر فهو الذي يعتمد على قياس الميزة التنافسية للسلعة أو الصناعة وتتعدد هنا المؤشرات[1] والتي يمكن تناولها تباعا

-مؤشرات تكلفة الموارد المحلية

يقيس هذا المؤشر تكلفة الموارد المحلية مقومة بالعملة الوطنية الأزمة لتوفير ما يعادل وحدة واحدة بالعملة الوطنية من العملة الأجنبية. بصيغة أخرى فهو يقيس القيمة المضافة بالأسعار المحلية بالعملة الوطنية مقسومة على القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة الأجنبية. ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لكفاءة الأنشطة الاقتصادية والصناعات وارتفاع قيمة المؤشر تعكس ضعف الميزة وانخفاض درجة التنافسية. ويتم قياس معامل تكلفة الموارد المحلية باستخدام الأسعار المحاسبية أسعار الظل من خلال الصيغة التالية

وتشير رموز المعادلة إلى مايليDRC=VAD\VAW

Vad = القيمة المضافة بالأسعار المحلية مقومة بالأسعار المحلية

Vaw= القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار العالمية

حيث يتم التعبير عن بسط المعادلة بالعملة المحلية ومقامها بالعملة الأجنبية. فيكون لمؤشر تكلفة الموارد المحلية نفس مضمون مؤشر سعر الصرف. ويكون النشاط

[1]- الدكتور محمود حسن حسني، الميزة التنافسية ومناهج قياسها الندوة القومية الثانية الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة الجارة العالمية مركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية جامعة حلوان القاهرة 1997ص 514

الاقتصادي أو الصناعة ذات كفاءة إذا كان المؤشر تكلفة الموارد المحلية اكبر من مؤشر سعر الصرف والعكس.

ويمكن استخدام هذا المؤشر كمرشد للمستثمرين يقومون على أساسه بتوجيه إنفاقهم الاستثماري على الأنشطة والمنتجات التي تتمتع بأعلى ميزة نسبية ممكنة. بالإضافة إلى كونه يقدم تلميحا لصانع السياسة عن المجلات التي تبتعد التسعير فيها عن تكلفة الفرصة البديلة.

-مؤشر معدل الحماية الفعال

يستخدم هذا المؤشر كأحد مقاييس كفاءة الأنشطة أو صناعات معينة ومن التعبير عن درجة التنافسية الدولية في الإنتاج والتجارة. ويشير المؤشر إلى النسبة التي تفوق بها القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار المحلية ونفس هذه القيمة عند تقويما بالأسعار العالمية

ويمكن قياس مؤشر معدل الحماية باستخدام عدة صيغ أبرزها:

$$ERP=(VAD-VAW)\backslash VAD =(VAD\backslash VAW)- 1$$

تشير رموز المعادلة إلي مايلي:

ERP = معدل الحماية الفعلي

القيمة المضافة مقومة بالأسعار المحلية VAD / VAW القيمة المضافة بالأسعار العالمية

وتكون الصناعة أو النشاط كفء إذا كانت قيمة المعامل اصغر من الصفر أي سالبة ويعاني من عدم الكفاءة إذا كان المعامل اكبر من الصفر أي موجبة.

والجدير بالذكر انه ورغم جاذبية فكرة معدل الحماية الفعال وشيوع استخدامه إلا انه يعاني من قصور ومن أبرزها افتراض وجود علاقة ثابتة بين الناتج النهائي والمدخلات المستوردة. فالتغير في المعدل الاسمي قد يؤثر على نسبة المكون الأجنبي من خلال ضيق أو اتساع إمكانات حلال المكونات النحلية بدلا من المكون الأجنبي.

-مؤشر التحيز ضد التصدير[1]

ويقيس هذا المؤشر مدى التحيز ضد التصدير الناجم عن هيكل معين للتعريفة الجمركية ويأخذ الصيغة التالية:

$$AEB = \{ [(1+Tf) / (1+Ti) - 1] \} \times 100 .$$

وتشير الرموز المستخدمة إلى مايلي:

AEB = مؤشر التحيز ضد التصدير

Tf = معدل التعريفة الاسمية السلعة النهائية

[1]- الدكتور محمد حسن حسني، الندوة القومية، مصدر سبق ذكره، ص 522

Ti = لمعدل التعريفة الاسمية على المدخلات المستوردة مضروبا في نسبة المكون المحلي' ويأخذ هذا المؤشر في الاعتبار اثر الضرائب والدعم الظاهر منها والضمني، سواء كان مفروضا على المدخلات والمخرجات.

-مؤشر أولوية التصدير.

من المسلم به أن السعى نحو التصدير أو زيادة الصادرات من سلعة معينة أو طائفة من السلع يتطلب زيادة الواردات من بعض مستلزمات الإنتاج المباشرة آو غير المباشرة اللازمة لهذه السلعة أو زيادة المستخدم من بعض المستلزمات المحلية القابلة للتصدير فإذا كان هدف الدولة زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي ينبغي عليها التوسع في أنشطة التصدير التي تحتاج إلى اقل قدر ممكن من مستلزمات الإنتاج المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير ويستخدم الصيغة التالية:

$$EP[(Ii+ Ix)\backslash x]*100$$

حيث تشير رموز المعادلة إلى

EP= مؤشر أولوية التصدير

Ii = قيمة مستلزمات المستوردة

Ix = قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير قيمة صادرات السلعة

MPR مؤشر معدل اختراق الأسواق

ويقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق أسواق تصديرية معينة ويقاس هذا المؤشر بالصيغة التالية

$$MPRIJ = (MIJ)\ (Qij\ )\ /\ (Qij + MIJ - XIJ)$$

حيث تشير الرموز إلى الأتي

Mij= من السلعة (lواردات الدولة)

Qij= انتاج السلعة (j في الدولة)(l)

Xij= صادرات السلعة (j) بواسطة الدولة (l)

فارتفاع قيمة المؤشر اختراق الأسواق – سوق معين – يدل على أن هذا السوق أكثر قبولا للسلعة محل الاعتبار أو أن السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

فإذا أخذا هذا المؤشر قيمة واحد صحيح أو اكبر دل ذالك على تمتع هذه الصناعة أو السلعة بميزة نسبية وقدرة تنافسية وإذا كان هذا المؤشر اقل من الواحد دل ذالك أن هذه الدولة لا تمتلك ميزة نسبية وعليه لا تمتلك قدرة تنافسية في الصناعة أو السلعة المعينة

كما يجب الإشارة أن مؤشر بالاسا يطبق على الواردات بنفس المنطق والصيغة.

استمرارا على المنهج المقارن الذي اعتمد سابقا في الوقوف على تناقسيية الأداء الصناعي، نحاول الوقوف على تنافسية الصادرات الصناعية بالاعتماد على منهج بالاسا للميزة النسبية الظاهرية التي تعد أساس الميزة التنافسية.

-الميزة النسبية الظاهرية بيلا بالاسا

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرية أكثر المؤشرات استخداما في قياس الميزة التنافسية .نظرا لسهولة جمع البيانات الخاصة بعملية القياس كونها تقيس القدرة التنافسية من خلال تركيزها على الصادرات دون غيرها من المجاميع الاقتصادية .حيث تقيس التنافسية من خلال الأهمية النسبية لصادرات دولة من سلعة في هيكل صادرات هذه الدولة مقسومة على إجمالي صادرات السلعة على مستوى العالم من إجمالي صادرات العالم.

ويعود الفضل إلى بيلا بالاسا كاول من صاغ مفهوم الميزة النسبية الظاهرة وأوضح إمكانية الاعتماد على النفقات التجارية الفعلية في تفسير الميزة النسبية الظاهرة، التي تتمتع بها الدولةبما يسمح بإدخال العوامل السعرية والعوامل غير السعرية وهو بهذا العمل يجعل الميزة الظاهرة تقترب من الميزة التنافسية، التى صاغها بورتر 1وعليه يمكن الاعتماد على هذا المؤشر في قياس التنافسية بالمعنى الأكثر شمولا كونه يعكس الأداء

2- الفعلي الكفء للتجارة

ويمكن التعبير عنمؤشربلاسا RCAxt=(Xxl/Xxt)/(Xwe/Xwt)

Xxlالصادرات من السلعة

Xxtإجمالي الصادرات

Xwe صادرات العالم من السلعية

Xwإجمالي الصادرات العالمية

فإذا أخذت قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح أو اكبر دل ذلك على تمتع هذه الصناعة أو السلعة بميزة نسبية وقدرة تنافسية وإذا كان هذا المؤشر اقل من الواحد دل ذلك أن هذه الدولة لا تمتلك ميزة نسبية وعليه لا تمتلك قدرة تنافسية في الصناعة أو السلعة المعنية .كما يجب الإشارة أن مؤشر بالاسا يطبق على الواردات بنفس المنطق والصيغة

استمرارا على المنهج المقارن الذي اعتمد سابقا في الوقوف على تناقسيية الأداء الصناعي. نحاول الوقوف على تنافسية الصادرات الصناعية ,وبالتحديد الصناعة التحويلية. بالاعتماد على منهج بالاسا للميزة النسبية الظاهرية التي تعد أساس الميزة التنافسية، ونحاول أن نركز على تنافسية السلع التي لها ميزة نسبية ومنها الميزة التنافسية لدول شمال إفريقيا فردى وتباعا. إلا انه من الصعوبة تقديم جميع البنود التجارية التي لها ميزة تنافسية لان ذلك يتجاوز ورقة بحثية مما يدعونا للاكتفاء بالبنود التي لها قيمة كبيرة في هيكل الصادرات. وليس بالضرورة أنها البنود التي لها ميزة نسبية أعلى. مع تسجيل قيمة جميع الصادرات التي لها ميزة تنافسية بعد تناول المجوعات السلعية بالتفصيل من حيث القيمة وقيمة مؤشر بالاسا ونصيبها من صادرات الوطنية

والمركز التنافسي المعبر عنه بنصيب الدول في سوق المجموعة السلعية ومراحل المعالجة والمستوى التكنولوجي.

فإذا أخذت قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح أو اكبر دل ذالك على تمتع هذه الصناعة أو السلعة بميزة نسبية وقدرة تنافسية وإذا كان هذا المؤشر اقل من الواحد دل ذلك أن هذه الدولة لا تمتلك ميزة نسبية وعليه لا تمتلك قدرة تنافسية في الصناعة أو السلعة المعنية .كما يجب الإشارة أن مؤشر بالاسا يطبق على الواردات بنفس المنطق والصيغة.

استمرارا على المنهج المقارن الذي اعتمد سابقا في الوقوف على تنافسية الأداء الصناعي. نحاول الوقوف على تنافسية الصادرات الصناعية، وبالتحديد الصناعة التحويلية. بالاعتمادعلى منهج بالاسا للميزة النسبية الظاهرية التي تعد أساس الميزة التنافسية، ونحاول أن نركز على تنافسية السلع التي لها ميزة نسبية ومنها الميزة التنافسية لدول شمال إفريقيا فردى وتباعا.إلا انه من الصعوبة تقديم جميع البنود التجارية التي لها ميزة تنافسية لان ذلك يتجاوز ورقة بحثية مما يدعونا للاكتفاء بالبنود التي لها قيمة كبيرة في هيكل الصادرات. وليس بالضرورة أنها البنود التي لها ميزة نسبية أعلى. مع تسجيل قيمة جميع الصادرات التي لها ميزة تنافسية بعد تناول المجوعات السلعية بالتفصيل من حيث القيمة وقيمة مؤشر بالاسا ونصيبها من صادرات الوطنية والمركز التنافسي المعبر عنه بنصيب الدول في سوق المجموعة السلعية ومراحل المعالجة والمستوى التكنولوجي.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية التونسية

كفاءة الأداء التجاري(1)

تتميز الصناعة التحويلية التونسية دون باقي دول شمال إفريقيا، كون أهم قطاع تتشكل منه صادراتها هو القطاع الذي يحتل الصدارة في إجمالي صادرات العالم. وهي المجموعة السلعية 85 وتتمثل في المعدات الكهربائية والاليكترونية، التي تبلغ صادرات تونس منها ما قيمته 4013,121 مليون دولار أمريكي والاهم أن السلع الرأسمالية تحتل مكانة متميزة و نسبتها من الصادرات التونسية فتقدر 23,52 وبموقف تنافسي عالمي يقدر 0,19 وإذا كان هذا القطاع من التكنولوجية العالية إلا انه في الصناعة التونسية لايتجاوز 15٪ أما مرحلة المعالجة في هذه السلع فهي السلع الوسيطة تمثل 46,7٪ والسلع الرأسمالية 40,7 والسلع الاستهلاكية 27٪ والمنتوج الذي يتصدر هذه المجموعة السلعية هو الأسلاك العازلة بقيمة 1823.242 مليون دولاراي ما يقارب 50٪ من هذه المجموعة السلعية.

أما ثاني مجموعة سلعية تحتل صادرات تونس، فهي المجموعة 62 ممثلة للملابس غير المتماسكة وغير الكروشية والمجموعة 61 ممثلة للملابس المتماسكة والكروشية. فصادرتها التي تتمتع بميزه تنافسية تبلغ قيمتها 2037,785 مليون دولار وبموقف تنافسي 10,7 ونسبة من صادرات تونس تقدر ب .15,22اما المجموعة 61 فتقدر صادرتها التي تمتلك ميزهتناقسية ب 733,226 مليون دولار. وبموقف تنافسي 3,5

[1]Tredcompetitivennse /trade performance hs for tunisia 2009/20013

ونسبة من الصادرات التونسية تقدر ب4,3. أما عن موقع هاتين المجموعتين من إجمالي الصادرات العالمية فهما يحتلان مراتب متقدمة إذيحتلان مراكز متقدمة 15 و 16 لان هاتين المجموعتين تعدان من التكنولوجية الضعيفة. أما عن مرحلة المعالجة فهي 100٪ سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 15 والتي تمثل صناعات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية فان الصادرات التي لها ميزة تنافسيةتقدر 668,216 مليون دولار، و مؤشرللميزة التنافسية يقدر7,3. إلا أن نصيب زيت الزيتون يشكل 75٪ ويقدرمؤشر الميزة التنافسية 74 وبنسبة من الصادرات التونسية تقدر 3,9، ولكون هذا القطاع من قطاعات الصناعات الغذائية المعتمدة على الموارد فان التكنولوجية تعد من التكنولوجية الضعيفة، إلا انه يحتل مركزا متقدما في تراتبية إجمالي الصادرات العالمية.أما عن مرحلة المعالجة فجميع المنتجات تعد من السلع الوسيطة.

تمثل المجموعة السلعية 31 المخصبات التي تقدر الصادرات التي تتمتع بميزة نسبية تبلغ قيمتها 600,059 مليون دولار، وبمؤشر يعبر عن هذه الميزة التنافسية يقدر بـ 10,1 بنصيب من إجمالي الصادرات التونسية يقدر بـ. 3,5 وتحتل هذه المجموعة السلعية الرتبة 44 في هرمية إجمالي الصادرات العالمية، أما التكنولوجية المستعملة فهي التكنولوجية المتوسطة. أما مرحلة المعالجة لهذه السلع فتعد من السلع الوسيطة100٪.

أما المجموعة 28 والمتمثلة في الكيماويات غير العضوية والتي تقدر صادراتها التي تمتلك فيها ميزه تنافسية ب 363،476 مليون دولار، أما مؤشر التنافسية فيقدرب 4,5 ،

أما نصيبها من الصادرات التونسية فيقدر ب 2,79أما عن ترتيب الكيماويات غير العضوية في هرمية إجمالي الصادرات العالميةفهي تحتل المركز 29، أما التكنولوجية المستخدمة فهي التكنولوجية المتوسطة أما مرحلة المعالجة فكلها سلع وسيطة.

أما المجموعة السلعية 64المتمثلةفي الأحذيةوالجراميق فان قيمة الصادرات التي لها ميزة تنافسية تقدر 469,853 مليون دولار، وبمؤشرللميزة التنافسية تقدر بـ 4 وبنصيب من الصادرات التونسيةتقدر 2,75وتحتل هذه الصناعات أو المجموعة السلعية مركزا متقدما في تراتبيةإجمالي الصادرات العالمية وذلك برتبة 26وتعد التكنولوجية المستخدمة هنا من التكنولوجية الضعيفة ومرحلة المعالجة فكلها سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية الخاصة باللدائن اعتمادا على مؤشر بالاسا فان المجموعة لا تتوفر على ميزه نسبية إلا أن الانتقال بالتحليل على مستوى أربعة أرقام للتصنيف التجاري نجد أن منتجات البلاستيك لها ميزة تنافسية في حدود 331,337 مليون دولار من أصل 434,573، وبنصيب من الصادرات التونسية 2,5 أما التكنولوجية المستعملة فهي المتوسطة. أما عن مرحلة المعالجة فهي 59٪ وسيطة و41٪ استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 88 المتمثلة في الطائرات والمركبات الفضائية تتمتع صادراتها بميزة تنافسية تقدر قيمتها 325,655 مليون دولار وبمؤشر 1,91 وبترتيب عالمي 18 من مجموعات الصادرات العالمية.وتعد هذه المجموعة من المجموعات عالية التكنولوجية، إلا أن نصيبهالا يتجاوز الواحد بالمائة. كما أن السلع التي يتم تصنيعها هي عبارة عن سلع وسيطة خاضعة للمعالجة الباطنية أو التعهيد.

أما المجموعة السلعية 73 والمتمثل في مصنوعات الحديد والصلب بقيمة صادرات لها ميزة تنافسية تقدر 312,296 مليوندولار وبمؤشر 1,1، وبنصيب من الصادرات التونسية يصل1,83والترتيب العالمي لصادرات هذه المجموعة السلعية هو الرتبة 13 والتكنولوجية المستخدمة فهي المتوسطة، ما مرحلة المعالجة لهده السلع فهي 88,6٪ و 11٪ سلع رأسمالية.

هذا بعض من صادرات تونس التي لها ميزة تنافسية والتي تبلغ 11974.48 مليون دولار أمريكي

-تنافسية منتجات الصناعة التحويلية المغربية

كفاءة الأداء التجاري[1]

على غرار التجربة التونسية سارت صادرات المغرب على نفس المنوال إذ تتصدر المجموعة السلعية 85 المتمثلة في المعدات الكهربائية والالكترونية بقيمة صادرات لها ميزة تنافسية تبلغ 3200,774 مليون دولار، وبمؤشر يبلغ 1,3وبنصيب من الصادرات المغربية تصل إلى 14,43 من إجمالي الصادرات المغربية، وموفق تنافسي يقدر ب 16,0وبترتيب ثاني مجموعة سلعية من إجمالي المجموعات السلعية المشكلة لا جمالي الصادرات العالمية. أما التكنولوجية المستخدمة فهي العالية ب 20,6٪. أما عن مرحلة معالجة للمنتوج فهي66,7٪ سلع وسيطة33,1٪ رأسمالية وب02سلع استهلاكية.

[1]Trade competitivennes map performance hs of moroco 2009/2013

أما المجموعة السلعية ا لثانيةفي الصادرات المغربية فهي المجموعة 62 المتمثلة في مصنوعات ملابس واكسسوارات ليست كروشية وليست متامسكة وتبلغ قيمة الصادرات التي لها ميزه تنافسية 2228.183دولار أمريكي، وبمؤشر تبلغ قيمته 9,2 وبنصيب من الصادرات المغربية يصل إلى 10,20 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية في إجمالي الصادرات العالمية فتحتل الرتبة 16 من بين المجموعات المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية، أما التكنولوجية المستخدمة فهي التكنولوجية الضعيفة ومرحلة المعالجة فهي 100٪ سلع استهلاكية

أما المجموعة السلعية الثالثة من بين الصادرات المغربية فهي المجموعة السلعية 31 والتي تتمثل في المخصبات. التي تبلغ قيمتها 1938,841 مليون دولار وبمؤشر للتنافسية يقدر 8,25 ونسبة من الصادرات المغربية بنسبة 8,74 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية في هرمية المجموعات السلعية المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية فهوالرتبة 44 والتكنولوجية المستخدمة فهي المتوسطة. ومرحلة المعالجة فهي 100بالمائة سلع وسيطة

أما المجموعة الرابعة فتتمثل في عربات أخرى من سكك الحديد التي تبلغ صادراتها التي تمتلك فيها ميزة تنافسية ب 1662 مليون دولار أمريكي وبمؤشر للميزة التنافسية يقدر بالواحد ونسبة من الصادرات الوطنية 7,49 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية من إجمالي الصادرات العالمية فهي الرتبة الرابعة. أما عن التكنولوجية المستعملة فهي المتوسطة ومرحلة المعالجة سلع وسيطة.

أما المجموعة السلعية الخامسة في إجمالي الصادرات المغربية فهي المجموعة 28 والمتمثلة في الكيماويات غير العضوية. والتي تبلغ صادراتها التي لها ميزه تنافسية1460,482 مليون دولار أمريكي، وبمؤشر للميزة التنافسية يصل 10,6 وبنصيب من الصادرات المغربية تقدر 6,5 أما عن ترتيب هذه المجموعة السلعية في إجمالي الصادرات العالمية، 29 والتكنولوجية المستخدمة فهي العالية في حدود 1٪ ومرحلة المعالجة فهي 100٪ سلع وسيطة.

أما المجموعة السادسة من الصادرات المغربية البند 61 والمتمثلة في مصنوعات الملابس المتماسكة والكروشية والتي تقدر صادراتها التي تملك قدرة تنافسية بقيمة 871,254 مليون دولار ومؤشر للتنافسية 3,2 ونسبة من الصادرات المغربية تقدر 3,9 بالمائة وتحتل هذه المجموعة مركزا متميزا في الصادرات العالمية إذ تحتل الرتبة 16 و طبيعة التكنولوجية فهي الضعيفة و مرحلة المعالجة فهي السلع الاستهلاكية.

أما المجموعة السلعية السابعة من الصادرات المغربية والمتمثلة في البند 16 وهو عبارة عن اللحوم الأسماك والمأكولات البحرية فتبلغ صادراتها 712 مليون دولار ومؤشر للميزة النسبية يقدرب 11 وبنصيب 3٪ من الصادرات المغربية كما تحتل الرتبة أربعة وخمسون من الصادرات العالمية وطبيعة التكنولوجية فهي الضعيفة ومرحلة المعالجة فهي السلع لاستهلاكية.

أما المجموعة السلعية الثامنة 88 والمتمثلة في الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاءها فتبلغ قيمة صادراتها التي تمتلك فيها ميزة تنافسية تقدر بـ 426.654مليون دولار

وبمؤشر2,2 وبنسبة من الصادرات المغربية تقدر 1,5، وترتيب هذه المجموعة السلعية من الصادرات العالمية فهي المرتبة 18 والتكنولوجية المستعملة فهي العالية وفي حدود 18٪ بينما يصل المتوسط العالمي إلى 64,8 بالمائة وعن مرحلة المعالجة فتعد 100٪ من السلع الوسيطة.

أما المجموعة السلعية التاسعة 64 التي تتمثل في الأحذية والجراميق وأجزاؤها فتقدر صادراتها التي تمتلك فيها ميزة نسبية 333,921 مليون دولار ومؤشر 2,2و نسبة من الصادرات المغربية تقدر 1,5 أما ترتيب هذه المجموعة على مستوى إجمالي الصادرات فهي الرتبة 26 أما طبيعة التكنولوجية فهي الضعيفة.أما مرحلة المعالجة فجميع السلع استهلاكية.هذه بعض من صادرات المغرب التي تمتلك ميزة تنافسية والتي تقدرب1354289 مليون دولار أمريكي

-تنافسية منتجات الصناعة التحويلية المصرية

كفاءة الأداء التجاري(1)

على خلاف تونس والمغرب التي تصدرت صادراتها صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية وهذه الصدارة تحمل أكثر من دلالة على مستوى التحول الهيكلي للصادرات عالية التكنولوجية. إلا أن مصر وضعها مغاير إذ تتصدر مجموعة 39 صناعة اللدائن والبلاستيكالصادرات التي تملك ميزة تنافسية بقيمة 1518,002 مليون دولار أمريكي، وبمؤشر للميزة التنافسية تقدر ب 1,7 ونصيب من الصادرات المصرية يقدر ب 5٪. أما

[1]- خريطة التجارة العالمية تنافسية الصادرات المصرية سنة 2015 الصفحة الخاصة بمصر

عن موقع هذه المجموعة السلعية فتحتل المركز السابع في هرمية المجموعة السلعية المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية، أما عن طبيعة التكنولوجية فهي العالية في حدود 4٪ ومراحل المعالجة فهي سلع وسيطة 88٪ والباقي سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية85 المعدات الكهربائية والالكترونية فان مصر تمتلك صادراتها ميزة نسبية تقدر ب 1204,730 مليون دولارإلا أن هذه القيمة لا تملك فيها مصر مؤشر واحد صحيح إذن وجب البحث في الميزة النسبية على مستوى أربعة أرقام من التصنيف التجاري ليتبين أن هناك منتجين على هذا المستوى بقيمة 977,819 مليون دولار. وبمؤشرين 5,2 و1,2 إما نصيب ذلك من الصادرات المصرية فيقدر 4,19 وتحتل هذه المجموعة المركز الثاني في ترتيب المجموعات السلعية الممثلة لإجمالي الصادرات العالمية، و طبيعة المستوى التكنولوجي فهي عالية التكنولوجية بنسبة 1,7٪ .ومراحل معالجة السلع فنجد 81,6٪ سلع وسيطة و8,4٪ سلع رأسمالية و10٪ سلع استهلاكية.

أماالمجموعة السلعية 31 المتمثلة في المخصبات آو الأسمدةبقيمة صادرات لها ميزة تنافسية 1185,730 مليون دولار، وبمؤشر للميزة التنافسية يبلغ 11,8 وبنصيب من الصادرات الإجمالية 4,12 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية في هرمية المجموعات السلعية المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية فهي الرتبة . 44 أو طبيعة التكنولوجية فهي المتوسطة ومرحلة المعالجة فهي سلع وسيطة.

أما المجموعة السلعية 72 والتي تتمثل في الحديد والصلب التي تبلغ صادراته التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية تقدر قيمتها 971 مليون دولار أمريكي وبمؤشر للميزة النسبية

تقدر106 أما نصيبها من الصادرات المصرية فتقدرب 13٪ وبترتيب في هرمية المجموعات المصدرة بالرتبة 11 أما طبيعة التكنولوجية فهي المتوسطة أما مرحلة المعالجة فهي سلع وسيطة أما المجموعة السلعية

أما المجوعة السلعية والمتمثلة في اللائلي والأحجار الكريمة بقيمة صادرات لها ميزة نسبية بقيمة 901,083 مليون دولار. وبمؤشر للميزة التنافسية يقدر 2,3. أما نصيبها من الصادرات المصرية فتبلغ، 3,14 أما عن ترتيبهذه المجموعة السلعية في هرمية المجموعات السلعية لا إجمالي الصادرات العالمية فهي المرتبة السادسة.أما طبيعة التكنولوجية فهي ضعيفة مرحلة المعالجة سلع وسيطة.

المجموعة السلعية 62 والمتمثلة في مصنوعات الملابس والإكسسوارات والتي تقدر قيمة صادراتها التي تتمتع فيها بميزةب865,073 مليون دولار.وبمؤشر للتنافسية يقدر ب2,7 ونصيبها من الصادرات المصرية يقدر ب 3,01، وترتيب هذه المجموعة السلعية في هرمية المجموعات السلعية فتحتل مرتبة متقدمة ممثلة الرتبة . 16 و طبيعة التكنولوجية فهي ضعيفة و مرحلة المعالجة فهي سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 76 الممثلة في الألمنيوم ومصنوعاته فان قيمة الصادرات التي تتمتع بميزة نسبية تقدر ب 688,640 مليون دولار. وبمؤشر للتنافسية يبلغ 2,7 وبصيب من إجمالي الصادرات المصرية يقدر 2,39 أما عن ترتيب هذه المجموعة السلعية في هرمية المجموعات السلعية المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية إذ تحتل الرتبة 23

وطبيعة التكنولوجية فهي المتوسطة. ومرحلة المعالجة فهي سلع وسطية ب 93,9 ٪ و 3,2 سلع رأسمالية.

أما المجموعة السلعية 52 والمتمثلة في القطن بقيمة صادرات لها ميزة تنافسية تقدر535,100 مليون دولار. أما مؤشر هذه الميزة التنافسية فيبلغ 1,86 وبنصيب من الصادرات المصرية يقدر ب 1,7 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية في إجمالي المجموعات المشكلة لإجمالي الصادرات فتحتل الرتبة 44 وطبيعة التكنولوجية فهي ضعيفة. ومرحلة المعالجة 68٪ سلع وسيطة و6,5 سلع استهلاكية والباقي سلع أولية.

أما المجموعة السلعية 61 والمتمثلة في الملابس والإكسسوارات المتماسكة والكروشية وتقدر صادراتها التي لها ميزة تنافسية 499,135 مليون دولار، وبمؤشر للتنافسية 1,4 ونصيب من الصادرات المصرية يقدر 1,73وتحتل هذه المجموعة السلعية الرتبة 15 في هرمية المجموعات السلعية المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية. أما طبيعة التكنولوجية فهي الضعيفة و مرحلة معالجة السلع فهي سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 28 والمتمثلة في الكيماويات غير العضوية التي تقدر قيمة صادراتها التي لها ميزه تنافسية 488,865 مليون وبمؤشر للميزة التنافسية يقدر. 1,7 وبنصيب من الصادرات المصرية 1,7 أما عن تراتبية هذه المجموعة السلعية في المجموعات السلعية المشكلة لا إجمالي الصادرات العالمية فتقع في الرتبة 29 أما طبيعة التكنولوجية فهي تكنولوجية عالية في حدود 1٪ .أما طبيعة المعالجة فهي سلع وسيطة 100٪.

أما المجموعة السلعية 69 المتمثلة في السيراميك بقيمة صادرات لها ميزة تنافسية تقدر447,981 مليون دولار. ومؤشر للميزة التنافسية يقدر 5,6 ونصيب من الصادرات المصرية يقدر.1,56 أما عن ترتيب هذه المجموعة السلعية في مجموعة السلع المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية وتحتل الرتبة،52 وطبيعة التكنولوجية فهي الضعيفة. و طبيعة المعالجة 98,2٪ سلع وسيطة و1,8 سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 73 مصنوعات الحديد والصلب بقيمة صادرات تقدر 437,358 مليون دولار أما يمتلك منها ميزة تنافسية فتقدر ب 369,122 مليون وبمؤشرات للميزة التنافسية3,5 6,8 1,5 1,8 لا أربع منتجات. وبنصيب من الصادرات المصرية يقدر1,44 أما عن ترتيب هذه المجموعة السلعية من إجمالي المجموعات السلعية لا إجمالي الصادرات العالمية فتحتل الرتبة 12 أما طبيعة التكنولوجية فهي المتوسطة. أما طبيعة المعالجة فهي 72,7٪ سلع وسيطة و 1,7٪ سلع رأسمالية و 25,8٪ سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 57 المتمثلة في السجاد وأغطية أرضية بقيمة صادرات لها ميزة تنافسية ب 405.128 مليون دولار، وبمؤشر لهذه الميزة بقدر 17,6 وبنصيب من الصادرات المصرية 1,38 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية من إجمالي الصادرات العالمية فتحتل الرتبة 81 أما طبيعة التكنولوجية فهي الضعيفة، أما طبيعة السلع فهي سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 48 والمتمثلة في الورق والورق المقوى بقيمة 381,981 مليون دولار للصادرات التي لها ميزة تنافسية وبمؤشر لها يقدر 1,4 وبنصيب للصادرات المصرية.1,33 أما عن ترتيب هذه المجموعة السلعية في المجموعات السلعية المشكلة لإجمالي الصادرات العالمية فهو الرتبة 20.أما طبيعة التكنولوجية فهي متوسطة، وطبيعة المعالجة فهي 33,7٪ سلع وسيطة و66,3٪ سلع استهلاكية.

المجموعة السلعية 99 والمتمثلة في الأثاث والإضاءة وعلاجات المساكن الجاهزة يقيمة صادرات لها ميزة تنافسية تبلغ 377.559l مليون دولار. وبمؤشر 1,1 ونصيب من الصادرات تقدر 1,31 وتحتل هذه الرتبة 14 في هرمية المجموعة السلعية المشكلة لا أجمالي الصادرات العالمية أما طبيعة التكنولوجية فهي متوسطة. أما طبيعة المعالجة 13,7 سلع وسيطة 4,3 سلع رأسمالية و82٪ سلع استهلاكية.

أما المجموعة السلعية 38 المتمثلة في المنتجات الكيماوية الأخرى والتي تقدر صادراتها التي لها ميزة نسبية 377,012 مليون دولار وبمؤشر للميزة التنافسية يقدر 1,3 ونصيب من الصادرات المصرية يقدر ب 1,2 وبموقع في الصادرات العالمية يتمثل في الرتبة 38 وطبيعة التكنولوجية فهي التكنولوجية العالية وبنسبة 6,1٪ وسلع وسيطة ب 93,9٪ و6,1 سلع استهلاكية.

هذا بعض من صادرات مصر التي تمتلك فيها ميزة تنافسية والمقدرة ب 13749.103 مليون دولار أمريكي.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية المصدرة من "الجزائرية

كفاءة الأداء التجارية(1)

بخلاف جميع دول شمال تعد صادرات الجزائر من اكبر صادرات دول شمال إفريقيا. إلا إنأغلبية الصادرات تعود لقطاع المحروقات بنسبة تقارب 0,98 من إجمالي الصادرات. إلا أن هذا القطاع يعد من الصناعات الاستخراجية وبالتدقيق أكثر نجد أن هذا القطاع يعرف نشاط تحويلي إلا يرتقي إلى الصناعة التحويلية .فكل ما هناك عبارة عن تحويل أولي يقدمه اليونيدو في إحصاءاته الصفحة المتعلقة بإحصائيات أساسية كجزء من صادرات الصناعة التحويلية حيث تصل هذه النسبة إلى 0,51.

انطلاقا من ذلك نحاول استخراج صادرات التحويل الأولي ولا يمكن إلا عبر اعتماد لربعة أرقام من التصنيف التجاري المتناسق. الذي يقدم لنا الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية ويمكن تحليل ذلك بدءا من التحويل الأولي المتضمن في المجموعة السلعية 27 وهي أولى المجموعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية تتمثل في المجموعة السلعية على مستوى أربعة أرقام 2711 وتحتوي هذا المجموعة على السلع التالية الغازات البترولية يقيمة 25676,526 مليون دولار بميزة تنافسية تقدر بـ 20,2 وبنسبة من الصادرات الوطنية ب 0,389 وبموقف تنافسي 0,0731 من الصادرات العالمية.

[1]Trade competitivennes map traeperfrormancehs of algeria 2009/2013

المجموعة السلعية 2710 وتتمثل في الزيوت البترولية غير النفط الخام بقيمة 7769,536 مليون دولار وبمؤشر للميزة التنافسية يقدر 2,2 وبنصيب من الصادرات الوطنية 11,77 وبنصيب من الصادرات العالمية أي موقف تنافسي 0,078.

المجموعة 2707 والمتمثلة في الزيوت وغيرها من منتجات التقطير من ارتفاع درجة الحرارة وقطران الفحم الخ بقيمة 1067,699 مليون دولار وبميزة تنافسية تقدر ب 13,5 كنسبة من الصادرات الوطنية تق درب1,62 وموقف تنافسي دولي ب 4,84 هذا عن صادرات منتجات التحويل الأولي. أما منتجات الصناعة التحويلية فتتمثل في المجموعات السلعية التالية:

المجموعة السلعية 28 والمتمثلة في الكيماويات غير العضوية وبالتحديد المجموعة السلعية 2814والمتمثلة في الامونيا لا مائي أو محلول مائي بقيمة 303,85 مليون دولار وبميزة تنافسية تقدر 9,2 ونسبة من الصادرات الوطنية 0,46٪.

أما المجموعة السلعية 2804 والمتمثلة الهيدروجين والغازات النادرة وغيرها بقيمة 39,011 مليون دولار وبميزة تنافسية تقدر بالواحد الصحيح ونصيب من الصادرات الوطنية.

أما المجموعة السلعية 17 سكر ومصنوعاته والتي تمثلها على مستوى أربع أرقام المجموعة السلعية 1701وتتمثل في السكر آو سكر البنجر وسكروز نقي كيماويا بقيمة 272,287 مليون دولار وبميزه تنافسية تقدر ب 2,4 ونسبة من الصادرات

الوطنية0,41 وموقف تنافسي يقدر ب 3,01 إلا أن الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية يعاني من عجز منذ 2010 وحصوله على مؤشر للميزة التنافسية اكبر من الواحد الصحيح. بهذه المعطيات لصادرات الصناعة التحويلية وأبقينا على صادرات التحويل الأولي فان صادرات الجزائر تأتي في المرتبة الأولى ب 34787,008 مليون دولار معتمدة أساسا على الموارد الطبيعية. أما إذا استبعدنا التحويل الأولي نجد أن صادرات الصناعة التحويلية لا تتجاوز 615,148 مليون دولار ثم ارتفعت إلى 1174,029 مليون وهي نسبة ضعيفة جدا دلالتها الأقوى أن الجزائر فشلت في أحداث التحول الهيكلي الذي ينسجم مع مستوى دخلها وحجم استثماراتها التي أنفقت على الصناعة التحويلية إذن فما ضعف كفاءة الأداء الصناعي التنافسي الجزائري إلا نتيجة لهذا الفشل الذي تترجمه نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج الوطني المحلي التي ظلت تراوح منذ 1990 إلي غاية 2014 بين 6 و 5٪ بل لم تعرف المستوى 0.06 منذ1992 إلى غاية 2014.

إلا انه حدث تطورا على مستوى صادرات الصناعة التحويلية تجاوزت المليار دولار وهي أول مرة تتجاوز فيها صادرات الجزائر هذه العتبة وذلك سنة 2015 بمساهمة ثلاثة مجموعات سلعية تتمثل في مجموعة المواد الكيمائية غير العضوية وهي المجموعة 28 من النظام التجاري المتناسق ومجموعة 31 من نفس النظام والمتمثلة في المخصبات والأسمدة ومجموعة والسكر

تتمثل المجموعة الأولى في المواد الكيماوية غير العضوية بقيمة 507 مليون دولار وبمؤشر للميزة التنافسية تقدرب 203 أما عن الموقف التنافسي فيساوي 4.08 أما نصيبه من الصادرات الوطنية فصيبها 4.5٪ أما ترتيب هذه المجموعة السلعية في هرمية الصادرات فهي الرتبة 29 أما التكنولوجية العالية فهي غائبة على الرغم أنها تعد من ذلك بعمدل 22٪ كمتوسط عالمي ويمكن اعتبارها من التكنولوجية المتوسطة.

أما المجموعة السلعية الثانية فهي المجموعة 31 والخاصة بالمخصبات والأسمدة بقيمة صادرات وصلت 421 مليون دولار وبمؤشر للميزة التنافسية يقدر ب 303 وبموقف تنافسي يقدر 0.07 أما ترتيب هذه المجموعة السلعية فتحتل الرتبة 31 في المجموعات السلعية المشكلة للصادرات العالمية أما طبيعية المعالجة فهي سلع وسيطة أما التكنولوجية فهي المتوسطة.

أما المجموعة السلعية الثالثة فهي مادة السكر بقيمة 150 مليون دولار بميزة تنافسية تقدر ب 107 وموقف تنافسي يساوي 3.08٪ ونسبة من الصادرات الوطنية تقدر ب 4.03٪ أما ترتيب المجموعة السلعية فهي الرتبة 93 أما طبيعة المعالجة فهي سلع وسيطة وتكنولوجية ضعيفة

صادرات الصناعة التحويلية لدول شمال إفريقيا من منظور تكنولوجي

-اعتماد على مراحل المعالجة

للوقوف على مستوى التطور التكنولوجي لصادرات الصناعة التحويلية اعتمدنا على إحصائيات المركز العالمي للتجارة في تصنيفه لكل بند من بنود النظام التجاري المتناسق حسب ما يسميها مراحل معالجة المنتجات حيث يقسم هذه المراحل إلى مرحلة أولية ومرحلة سلع وسطية ومرحلة سلع رأسمالية ومرحلة سلع استهلاكية وبالتمعن نجد أن جميع المراحل سواء سلع وسيطة أو سلع رأسمالية أو سلع استهلاكية هي حلقات الصناعة التحويلية بينما المرحلة الأولية تخرج إلى الصناعة الاستخراجية وبناء علية نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (10): هيكل صادرات الصناعة التحويلية لدول شمال إفريقيا حسب كل مرحلة من مراحل المعالجة.

هيكل ص	مصر	النسبة	تونس	النسبة	المغرب	النسبة	الجزائر	النسبة
سلع وسيطة	10 413,594	0,774	249,146	0,428	8791,74	0,644	1079	100
سلع رأسمالية	126,680	0,009	2170,85	18،0	1128,292	0,082	00	00
سلعاستهلاكية	3208,829	0, 215	4554,49	38،0	3626,629	0,273	00	00
المجموع	13749,103	100	11974,48	100	13547,289	100	00	100

المصدر:TRED MAP 2015

إذا كانت كل من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية تمثل الجانب العيني أو المادي للتطور التكنولوجي في الصناعة التحويلية كما تعكس مستوى تطور اقتصاد في حدود انعكاسات ذلك على التجارة الخارجية وبالتحديد على الصادرات الصناعية

من الجدول التالي:

وبالعودة إلى الجدول الذي يقدم لنا صادرات دول شمال إفريقيا التي تتباين من حيث القيمة حيث نجد أن حجم صادرات الصناعة التحويلية المصرية التي تمتلك ميزه تنافسية تتصدر دول شمال إفريقيا ب 13749,103 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0,47 من إجمالي الصادرات المصرية أما تونس التي كانت قيمة صادراتها التي تمتلك فيها ميزة تنافسية فتقدر ب 11974,48 حيث الفرق يقارب مليارين لصالح مصر إلا أن نسبة صادرات تونس التي تمتلك فيها ميزة تنافسية تقدر ب 0,70 وهي اكبر من نسبة مصر. أما المغرب فان قيمة صادراته التي تمتلك فيها ميزة تنافسية فتتفوق على صادرات تونس حيث كانت 13547,289 مليون دور أمريكي تتساوى مصر إلا أنها تتفوق عليها من حيث النسبة التي كانت 0,61.

-صادرات الصناعة التحويلية المصرية من منظور تكنولوجي

اعتمادا على مراحل المعالجة

إذا كان هذا حال حجم الصادرات فكيف كان هيكلها وهنا نجد الفرق الشاسع فرغم ارتفاع صادرات مصر إلا انه يلاحظ الغياب شبه التام للسلع الرأسمالية إذ تقدر نسبتها ب 0,001 بينما ترتفع حصة السلع الوسيطة لتصل إلى 0,701 وتقترب من صادرات السلع الوسيطة لكل من تونس والمغرب أما هيكل السلع الوسيطة فيمكن ملاحظة التالي تتصدر صادرات السلع الوسيطة المصرية صادرات المعادن من حديد وصلب والألمنيوم ومصنوعات الحديد والصلب والنحاس ومصنوعاته بالإضافة إلى الأحجار الكريمة والمعادن 3105,8 بقيمة مليون دولار أمريكي أي بنسبة0,32 من السلع الوسيطة.

أما السلع الوسيطة الكيماوية التي تضم المخصبات والكيماويات العضوية وغير العضوية فتبلغ قيمة صادراتها 2411,730 مليون دولار أمريكي بنسبة 0,25 إذن المعادن يشكلان أكثر من0,57 من مجموع صادرات السلع الوسيطة المصرية.

السلع الوسيطة الغذائية وتحتوي على مجموعة كبيرة من السلع تصل قيمة صادراتها إلى 1675,78 مليون دولار أمريكي وبنسبة 0,176.

أما السلع الوسيطة للبلاستيك ومصنوعات المطاطوهي أعلى قيمة في الصادرات بقيمة 1087,762 مليون دولار أمريكي وتمثل بند واحد من التصنيف التجاري المتناسق وتمثل نسبة 0,10 من صادرات السلع الوسيطة للصناعة التحويلية المصرية وهي المجموعة الوحيدة التي تساهم فيها التكنولوجية العالية ولكن بنسبة ضعيفة تقدر ب 0,04٪ بينما النصيب العالمي يصل إلى 2,5٪.

أما صادرات السلع الوسيطة للمنسوجات فهي تمثل الألياف والخيوط بقيمة 217,42 مليون دولار أمريكي ذلك أن اغلب منسوجات الصناعة المصرية هي سلع استهلاكية.

-هيكل صادرات السلع الاستهلاكية

يسيطر قطاع المنسوجات والملابس بصورة خاصة على هيكل السلع الاستهلاكية. ويعود إلى التجربة الطويلة التي مكنت مصر من اكتساب ميزة تنافسية وتصل نسبة السلع الاستهلاكية للمنسوجات والملابس والجلود بقيمة 1887,29 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 0,588 متبوعة بالورق والأثاث بقيمة 562,851 مليون دولار أمريكي أما

صادرات الورق والأثاث التي لها ميزة تنافسية فتقدر ب 562,851 مليون دولار أمريكي وبنسبة 0,24 من إجمالي صادرات السلع استهلاكية التي لها ميزة تنافسية أما صادرات السلع من المعادن كسلع استهلاكية فتقدر ب 448.427 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.139.

هيكل صادرات السلع الرأسمالية

تعد صادرات السلع الرأسمالية نقطة الضعف الكبيرة في الصادرات التي تمتلك فيها مصر ميزه تنافسية ولكن على مستوى أربعة أرقام من التصنيف التجاري المتناسق وهذه الوضعية ليست خاصية هذه السنة بل ملازمة منذ 2013/2009 حيث يغلب على هذه المجموعة السلعية السلع الوسيطة بينما كانت السلع الرأسمالية بمثابة رذاذ حيث كانت قيمتها لا تتجاوز 126,860 مليون دولار 0,009 وهي اقل من تونس والمغرب أما الجزائر فسياقها أخر

-الصادرات التونسية من منظور تكنولوجية

اعتمادا على مراحل المعالجة

تتصدر صادرات السلع الرأسمالية المتمثلة في الآلات والمعدات الكهربائية والكترونية هيكل الصادرات التونسية بقيمة 1874,12 مليون دولار تصل نسبتها 0,357 ويعود ذلك لدخول تونس مع الشركات عابرة الجنسيات في مشاريع المعالجة الباطنية أو التعهيد والتجميع بالنسبة للسلع الاستهلاكية في هذا القطاع ورغم أن هذا القطاع يعد من

التكنولوجية العالية إلا أن نصيبها لا يتجاوز 15٪. أما في مصر كما رأينا فتنخفض مستوى التكنولوجية العالية إلى 1,7٪ في هذا القطاع بينما يرتفع المتوسط العالمي إلى 50٪.

أما بالنسبة للصناعات الكيماوية سواء مها العضوية وغير العضوية أو المخصبات أو كيماويات أخرى فنجد قيمة صادراتها يصل إلى 1076,420 مليون دولار أمريكي أما نصيبها في السلع الوسيطة المصدرة فيقدر ب 0,205 أما مساهمة التكنولوجية العالية فهي تتراوح بين الصفر في المخصبات 0,1٪ و 5,4٪ كيماويات أخرى

أما ثالث قطاع للسلع الوسيطة فيتمثل في قطاع السلع الغذائية الذي يعد من القطاعات ضعيفة التكنولوجية ويقدر نصيبه من صادرات السلع الوسيطة 701,975 مليون دولار وبنسبة تقدر ب0,133 أما مساهمة التكنولوجية العالية في هذا القطاع فهي معدومة.

أما قطاع الطائرات والمركبات الفضائية فتقدر قيمة صادراتها بـ 325,655 مليون دولار أمريكي وبنصيب من صادرات السلع الوسيطة يقدر بـ 0,058 وتخضع عملية التصنيع إلى المعالجة من الباطن آو يعهد لها من طرف شركات صناعة الطيران بعمليات محددة أو سلع وسيطة وهو السبب كون هذا القطاع من التكنولوجية العالية إلا أن مساهمتها لا تتجاوز0,1٪. أما المعادن ممثلة في الحديد والصلب فتقدر قيمة صادراته 312,296 مليون دولار أمريكي ومصنوعات النحاس والالومنيوم ب 100,323مليون دولار أمريكيعلى مستوى أربعة أرقام إذن المعادن تشكل ما مجموعة 412,619 مليون دولار أمريكي بنسب 0, 0786.

أما المجموعة المتبقية فهي التي تبلغ صادراتها مبالغ قليلة في السلع الوسيطة التالية البلاستيك الجص القطن الورق السيراميك بقيمة 858,357 مليون دولار. ومن الملاحظ غياب المنسوجات كسلع وسيطة عد القطن وتمثل جميع صادرات هذه السلع 0,16 من إجمالي صادرات السلع الوسيطة هذا حال هيكل السلع الوسيطة فإلى أي مدى تتقارب مع هيكل السلع الاستهلاكية.

-هيكل صادرات سلع الاستهلاكية

تحتل صادرات السلع الاستهلاكية للمنسوجات والملابس صدارة السلع الاستهلاكية لقطاع الصناعة التحويلية التونسية بقيمة 2908,47 مليون دولار أمريكي بنسبة 0,638. أما إذا ضفنا لها صناعة الأحذية التي تقدر قيمة صادراتها 469,853 مليون دولار أمريكي التي تصل نسبتها 0.103 نجد هذين القطاعين يمثلان 0,74 أما إذا أضيفا السلع الاستهلاكية الالكترونية والكهربائية التي تبلغ صادراتها 505,653 مليون دولار أمريكي وبنسبة 0,111 تصل هذه النسبة في هذه القطاعات إلى 0,852 من صادرات السلع الاستهلاكية مما يبين تمركز صادرات في بنود محددة في المنسوجات والملابس والأحذية والسلع الاستهلاكية الالكترونية وميزه هذه السلع أن ميزانها التجاري يحقق فائض

-صادرات السلع الرأسمالية التونسية

يعد قطاع السلع الرأسمالية المعبر الأساسي عن مستوى التطور التكنولوجي حيث يمثل الشكل الأرقى في إنتاج السلع كونه ينتج السلع التي يتم بها إعادة الإنتاج وتتميز تونس

أنها استطاعت الولوج إلى هذا الفرع الأرقى من السلع الإنتاجية ليس على مستوى الإنتاج ولكن على مستوى التصدي فحسب ولكن على مستوى التصدير الذي يتميز بميزة تنافسية وهو مجال اهتمامنا فتونس تصدر مجموعة من السلع الرأسمالية ولكن ليست كلها ذات ميزة تنافسية إذ ترتكز صادرات هذه الأخيرة في قطاع الآلات والمعدات الكهربائية والالكترونية حيث تصدر تونس ما قيمته 1633,3 مليون دولار أما على مستوى أجزاء محركات السيارات فتبلغ صادرات تونس 218,732 مليون دولار. أما في قطاع الأجهزة البصرية فان قيمة صادرات بلغت 280,5 مليون دولار أمريكي وبالتحديد الأجهزة الكهربائية الطبية كمخطط القلب والأشعة تحت الحمراء. أما السلع الرأسمالية التي لها ميزة تنافسية في صناعات الحديد والصلب و الالمينوم فهي لا تتجاوز 50 مليون دولار إجمالا فان قيمة صادرات السلع الرأسمالية تبلغ 2170,55مليون دولار.

الصادرات المغربية من منظور تكنولوجي

اعتماد مراحل المعالجة

-هيكل صادرات السلع الوسيطة المغربية

تسيطر سلع الصناعات الكيماوية الوسيطة على مجموع السلع الوسيطة في الصناعات التحويلية إلا أن الملاحظ على الصناعات الكيماوية المغربية هو غياب مساهمة التكنولوجية العالية رغم أن الصناعات الكيماوية تحتاج إلى التكنولوجية العالية ذلك أن

المعدل العالمي يصل إلى 21,6٪ في الكيمياء العضوية 18٪ في الكيمياء غير العضوية للتكنولوجية العالية إذن 0,386 التي تقدر ب3399,323 مليون دولار أمريكي.

أما قطاع الآلات والمعدات الكهربائية والالكترونية فيمثل 0,243 في هيكل صادرات السلع الوسيطة بقيمة 2238,9 وتصل مساهمة التكنولوجية العالية إلى 0,206 إلا أنها تظل بعيدة عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى 0,50 أما قطاع عربات سكك الحديد فمساهمته في هيكل صادرات السلع الوسيطة التي تتمتع بميزة تنافسية يصل إلى 0,188 وبقيمة 1665 مليون دولار أمريكي، وتعد مساهمة التكنولوجية العالية معدومة ليس على مستوى المغرب بل على المستوى العالمي أما قطاع المركبات الفضائية والطائرات وأجهزتها فان مساهمتها تصل إلى 0,048 بقيمة 426,656 مليون دولار أمريكي إلا أن ما يجب تأكيده أن 82٪ هي عبارة عن قطع غيار الطائرات وهو بمثابة دخول المغرب في معالجة من الباطن مع الشركات عابرة الجنسيات في هذا الميدان أما عن مساهمة التكنولوجية العالية في هذا القطاع فتصل في المغرب إلى 43٪ بينما المتوسط العالمي 26,6٪ أما قطاع السلع الغذائية فان نصيب صادراته في هيكل صادرات المغرب التي لها ميزة تنافسية يصل إلى حدود 0,116 بقيمة 1021,431 مليون دولار أمريكي أما القطاعات المتبقية والمتمثلة في المنسوجات ب 193,077 مليون دولار أمريكي أما مصنوعات الرصاص و المتفجرات فلا تمثل إلا قيمة 26 مليون دولار أمريكي.

-هيكل صادرات السلع الاستهلاكية

تتصدر صناعة المنسوجات هيكل صادرات السلع الاستهلاكية بقيمة 3292,707 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0,907٪. أما الأحذية وهي من الصناعات الجلدية، فان نصيبها 0,093 وتغيب باقي السلع الاستهلاكية التي لا تمتلك ميزة تنافسية.

هيكل صادرات السلع الرأسمالية

تمثل صادرات السلع الرأسمالية ما قيمته 1128,292مليون دولار أمريكي وهي تضم ثلاث مجموعات سلعية إلا أن مجموعة الآلات الكهربائية تسيطر على هيكل صادرات السلع الرأسمالية بنسبة 94٪ الأسلاك العازلة وثنائيات الترانزيستور وأجهزة أشباه المواصلات وقطع ماكينات كهربائية متنوعة التطبيق مما يدل دخول المغرب في استراتيجيات الشركات عابرة الجنسيات في إطار التعهيد أو المعالجة الباطنية أما على مستوى مجموعة الغلايات والآلات والمفاعلات النووية والمتمثلة توربو الطائرات وتربو مراوح الغاز فهذه الأجزاء تدخل في إطار التعهيد إلا انه ورغم ايجابيته كونه يعبر عن مستوى من التطور التكنولوجي الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية إلا أن التعهيد والمعالجة الباطنية وكذلك التجميع لا يكتمل نفعة إلا إذا كان إفاقة كونه حلقة من حلقات التدرج في عملية التصنيع بدءا من عملية التعميق الصناعي.

تنافسية الصادرات الجزائرية من منظور تكنولوجي

الاعتماد مراحل المعالجة

بخلاف صادرات دول شمال إفريقيا التي تتنوع من حيث مراحل المعالجة من سلع رأسمالية ووسيطة واستهلاكية فان المجموعات السلعية التي تتمتع الجزائر فيها بميزة تنافسية تعد من السلع الوسيطة أي غياب السلع الرأسمالية والاستهلاكية وهو وضع في غير صالح التجربة الجزائرية نظرا لغياب السلع الرأسمالية وهي أرقى مجموعة سلعية تعبيرا عن التطور التكنولوجي.

إذا كان هذا المنظور التكنولوجي يركز على حلقات المعالجة من سلع وسيطة ورأسمالية واستهلاكية وهو يركز على الجانب المادي أين قطاع السلع الرأسمالية هو القطاع الأرقى في هذا التطور التكنولوجي إلا أن الجانب الأخر فهو اعتماد تقسيم صادرات تعتمد سلعها على الموارد والأخرى على التكنولوجية الضعيفة وأخرى التكنولوجية العالية والمتوسطة وهو الذي نحاول أن نقف عنده.

جدول رقم(11):هيكل صادرات دول شمال إفريقيا من منظور تكنولوجي اعتمادا على العنصر الناعم.

البيان	مصر	المغرب	تونس	الجزائر
موارد	0.37	0.19	0.22	
ضعيفة	0.32	0.24	0.32	100
متوسطة عالية	0.298	0.57	046	00
عالية	0.06	3.6	5.7	00
الصناعات الالكترونية	1.6	13.5	17.5	12.6
م ص الكترونية		51.8	51.8	

ق ص ت عالية	160	852	936	00
ن ص ص ت ت ع	0.07	0.045	0.066	0

تم التشكيل الجدول من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المركز العالمي للتجارة وتصنيف اليونيدو لمستوى التكنولوجي.

بالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ التالي:

إن نصيب التكنولوجية العالية على مستوى جميع دول شمال إفريقيا بعيدا على المتوسطالعالمي الذي يقدر ب 13,5. بينما تصل هذه النسبة في تونس إلى 5.7٪ فهي بعيدة عن المتوسط العالمي وهي تمثل أعلى نسبة بالنسبة إلى دول شمال إفريقيا بينما ينزل هذا النصيب للتكنولوجية العالية في المغرب إلى 3.6٪.

أما مصر فان نصيب التكنولوجية العالية فلا تحقق إلا 0.6٪ وهي أضعف نسبة للتكنولوجية العالية بينما تغيب التكنولوجية العالية على صادرات الجزائر التي تمتلك فيها ميزة تنافسية. إذا كانت هذه الحلقة الأرقى في هيكل التطور التكنولوجي فكيف على مستوى ادني الحلقات المتمثلة في السلع التي تعتمد على الموارد كونها الحلقة الأقل عائدا من القيمة المضافة. فنجد مصر تحتل مركز الصدارة بنسبة 37٪ من الصادرات المصرية التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية. بينما تنخفض هذه النسبة إلى دون ذلك بكثير لتصل إلى 19٪ في المغرب أما تونس فان نسبة الصادرات المعتمدة على الموارد تصل إلى 22٪ أما الجزائر مثلما غابت على حلقة (التكنولوجية العالية ') تغيب على صادرات المعتمدة على الموارد أما فيما يخص الصادرات إلي تعتمد على التكنولوجية الضعيفة فان مصر تتصدر دول شمال إفريقيا في هذا المجال بنسبة 32٪ وتبدو قاعدة التكنولوجية الضعيفة عريضة لارتباطها بالسلع الاستهلاكية وهي نفس النسبة التي تعرفها تونس ب 32٪ أما بالنسبة للمغرب فان نسبة التكنولوجية الضعيفة فوضعها أو

قاعدتها أضيق مما هو عليها الحال في تونس ومصر وهنا نسجل للمغرب أن الصادرات التي تعتمد التكنولوجية الضعيفة والصادرات التي تعتمد على الموارد قاعدتها ضيقة حيث تساوي.43/

وإذا عدنا إلى تجارب الدول فنجد التالي مصر

تتفرد مصر بأعلى نسبة صادرات تعتمد على الموارد حيث تصل إلى 37٪ من هيكل الصادرات وإذا أضيف لها التكنولوجية الضعيفة فان نسبتها تصل الى 69.2٪. أما التكنولوجية المتوسطة العالية فان نصيبها 30.8٪ أما التكنولوجية لعالية فإنها لا تصل إلى الواحد الصحيح أي ب 0.06٪ وترتفع هذه النسبة إلى 0.07٪ من إجمالي صادرت الصناعة 69.2٪ أي أن ما يقارب 70٪ يعود إلى صادرت يمكن القول صادراتها تعتمد على إهدار الموارد المحلية أما قيمة هذه الصادرات فهي لا تتجاوز 160 مليون دولار.

أما المغرب

فإن صادراتها المعتمدة على الموارد تقدر ب 19٪ وهي اقل نسبة من صادرات دول شمالإفريقيا وهي ظاهرة صحية في هيكل الصادرات المغربية. أما التكنولوجية الضعيفة فان نسبتها 24٪ إذن الحلقات الأضعف في الصادرات المغربية لا تشكل إلا 43٪ من هيكل الصادراتبينما التكنولوجية المتوسطة العالية تشكل 57٪ إلا أن التكنولوجية العالية تمثل 3.6٪، إذن المغرب على خلاف مصر إذتشكل التكنولوجية المتوسطة والعالية الغلبة في

إجمالي صادرتها مما يمكن القول إن المغرب أكثر تطورا في هذا الجانب على الأقل من مصر. ولايستقيم ذلك الا اذا كان هيكل الصادرات انعكاسا لهيكل الناتج المحلي الاجمالي

تونس

تشكل صادرات تونس المعتمدة على الموارد والتكنولوجية الضعيفة 54٪ أما لتكنولوجية المتوسطة العالية فان نصيبها 46٪ أما التكنولوجية عالية بمفردها فتصل الى 5.7٪ وهي أعلى نسبة على مستوى دول شمال إفريقيا وزيادة تونس على هذا المستوى تمتد لعدد من السنوات.

قام اليونيدو في سنة 2015 بتصنيف الدول المدرجة في ترتيب الدول المعنية بكفاءة الأداء الصناعي التنافسي حسب التنمية الصناعية المحققة إلى مجموعة أولى سميت بالدول الصناعية والمجموعة الثانية بالدول الصناعية الناشئة أو الصاعدة والمجموعة الثالثة سميت بالدول النامية الأخرى والمجموعة الرابعة بالدول الأقل نمو وما يعنينا هنا مناقشة الفئة الناشئة أو الصاعدة كون منطلقنا أن التنافسية تستهدف عملية التدرج في هرمية الاقتصاد العالمي من حيث خلق القيمة المضافة عبر زيادة مساهمة التكنولوجية العالية وأداتها في ذلك بناء منظومة صناعية كنواة لمنظومة إنتاجية ترتبط فيها الوحدات الإنتاجية وبالتحديد الوحدات الصناعية من خلال شبكة من المبادلات الكثيفة لتكون بالمحصلة النهائية نسيجا اقتصاديا وخاصة نسيجا صناعيا الأمر الذي يقود إلى أن يكون نمو احد الأطراف مصدرا لنمو الأطراف أخرى داخل هذه المنظومة بهذا التصور تكون التنافسية بعد بناء هذه المنظومة الصناعية بالمحصلة فان العبرة في هذا التصوران ينظر

للتنافسية كمنظومة بمجملها وليست كوحدات إنتاجية ويأتي مثال الصين مصداق لذلك ونعتبر أن الصين من الاقتصاديات الصاعدة بينما يضع اليونيدو تونس كدولة صاعدة بجانب الصين وغيرها من الدول وهنا نجد أن اليونيدو يهتم بالجانب الكمي دون النوعي في بناء المنظومة الإنتاجية وهو الذي ينقص من قيمة تصور اليونيدو وقد يضيف مستقبلا عملية التشابك الصناعي كأحد أبعاد الأداء التنافسي الصناعي وعليه فان طريق الصعود للجزائر هو طريق الصين وليس طريق تونس لتحقيق التنمية التنافسية وليست تنمية رثة لتنافسية هشة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

القدرة التنافسية للصناعة التحويلية

عالية ومتوسطة التكنولوجية

إن الفشل الذي عرفته التجربة الصناعية الجزائرية في التحول الهيكلي. والمتمثل في انخفاض الوزن النسبي للصناعة التحويلية. من حيث نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة، وكذلك الوزن النسبي لقيمة لصناعة التحويلية. وهو ماعبرنا عليه بالمجهود التصديري، الذي كان ضعيفا ، وهو مانعكس على تنافسية المنتجات الصناعية، التي كانت شبه غائبة مقارنة بالدول المغاربية ، إذن هل هذا الضعف في التنافسية، مرده إلى غياب القدرة التنافسية للصناعات التحويلية ، أو أن هناك قدرة تنافسية كامنة لم تستغل أي لم يتم النهوض بها إذن فإين تكمن أن وجدت هذه القدرة التنافسية. فبناءا على خيارات التجربة الصناعية الجزائرية فان قطاعات متوسطة وعالية التكنولوجية التي كانت نواها لتجربة الصناعية وفي نفس الوقت اكبر القطاعا ت إدرارا للقيمة المضافة. إذن فاختيارنا للبعد التكنولوجي يقودنا إلى تناول في المبحث الأول.

قراءة لهيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية من منظور تكنولوج ي أي محاولة التعرف على القطاعات الرافدة للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية ومحاولة الوقوف على التطور التكنولوج ي الذي عرفته الصناعة التحويلية ونتناول في المبحث الثانيالصناعات الدوائية كونها تعبر ع ن الصناعات عالية التكنولوجي ة بامتياز خاص ة بعد انتقال هذه

الصناعة من مجال الكيميا ء إلى المجال الحيوي . بالإضافة إلى ذلك فان هذه الصناعة تحتل مكانة متميزة نظرا لسعة سوقها في الجزائر.

وأما المبحث الثالث فيتناول الصناعات الهندسية كونها م ن الصناعات المعبرة عن التكنولوجية المتوسطة العالية ونظر اللاهمية التي تحتلها في الصناعة الجزائرية ، ونظر لتراتبية صادرات هذه المجموعة السلعية في الصادرات العالمية.

المبحث الاول:

هيكل القيمة المضافة للصناعة

التحويلية الجزائرية من منظور تكنولوجي

يعاني هيكل القيمة المضافة من مجموعة من الاختلالات يأتي في مقدمتها نصيبها الضعيف في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة . حيث تراوحت بين 4.6 و 4.7 خلال الفترة 2010 و 2012 وتتدهور اكثر إلى مستوى 4٪ سنة 2015 بينما يتراوح المستوى العام في الدول النامية بين 8 و 26٪ مع استثناء الحالات التي تخرج عن هذا الهامش. حيث تقع الجزائر خارج الهامش بالمعدل السابق الذكر. أما بالنسبة لهيكل القيمة المضافه من منظور تكنولوجي ، فان الاختلال يتعمق بين مساهمة القيمة المضافة التي تأتي من القطاعات المعتمدة على الموارد الطبيعية والقيمة المضافة المتاتية من القطاعات التى تعتمد على التكنولوجية الضعيفة أو المتوسطة أو العالية. ورغم التسليم بهذا الضعف فإنه يحتوي هو الاخر على اختلال كون التكنولوجية العالية تتمثل في أدنى حلقاتها حيث اقتصرت على عملية التجميع وذلك بسبب غياب أي محاولة للتعميق الصناعي.

جدول رقم(12): متوسط معدل النمو الحقيقي لفروع الصناعة التحويلية وهيكل القيمة المضافة للجزائر وشمال افريقيا وافريقيا وشريحة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع خلال الفترة:

الكود	التصنيف الصناعي	متوسط معدل نمو الحقيقي باسعار					هيكل القيمة المضافة خلال 2010-2005 الحقيقية لسنة 2005					
		الجزائر	شمال افريقيا	افريقيا	دول نامية ش د م	الجزائر	الجزائر	شمال افريقيا	شمال افريقيا	افريقيا	افريقيا	دول نامية شر د م
						2005	201	2005	2010	2005	2010	2010
15	الاغذية المشروبات	-3,o9	4,9	3,8	4,9	32,40	31,97	19.89	19.49	17,94	19,02	20,26
16	منتجات التبغ	-3,09	2,59	-11,07	0,52	7,22	7.13	5.96	5.84	2,66	2,53	1,16
20	منتجات الخشب	15.30	1,52	-3,37	0,57	4.29	2.32	1,81	0,8	3,49	2,55	1,58
21	منتجات الورق	-3,79	2,13	5,67	7,27	0,73	0,84	2,32	1,81	0,8	3,49	1,74
23	فحم الكوكوالمنتجات النفطية	7,17	0,83	0,28-	-0,12	7.79	14.09	4,79	3,37	3,3	2,8	8,11
25	المطاط والبلاستيك	-3.96	2,09	0,71	3,60	1,30	1,30	2,31	1,94	3,61	3,78	4,49
26	المنتجات المعدنية غير فلز	-6,16	7,43	5,6	-1,48	15.42	14,84	10,79	14,1	8,04	9,53	5,9
27	المعادن الاساسية	8,52	4,81	-6,17	-2,6	3,16	4,16	9,98	9,43	6,7	6,1	7,95
	ص ن قائمة على الموارد	\	\	\	\	72,51	76,64	57,73	56,66	40,66	52,86	50,98
17	المنسوجات	-7,45	1,07	5,88	4,9	3,2	2,5	6,13	5,74	5,34	4,24	2,77
18	الملابس والفراء	-14,31	-2,58	-6,36	\	2,56	1,42	7,04	6,01	6,47	5,54	2,38
19	الجلود والمنتجات الجلدية	-10,39	-7,26	-5,22	-0,53	1,42	0,89	0,59	1,5	1،1,	1,1	0,09
22	الطباعة والنشر منتجات	\	3,99	5,04	5,54	\	\	0,95	0,80	2,56	2,27	2,51
28	منتجات مشكلة	-1,94	7,41	1,77	1,97	9,57	9,57	4,25	4,38	5,95	6,01	3,89
36	الاثا ث وصت	-6.90	-4.06	6,84	1,9	1,27	1.29	0,91	0,93	4,76	5,64	2,47
	تكنولوجية ضعيفة	\	\	\	\	18,08	10,36	25,88	18,45	26,58	24,87	15.01
24	المواد والمنتجات الكيماوية	-3.96	1,69	1.14	3,49	1.3		11,59	11,83	8,18	10,93	11,21
29	الالات والمعدات	\	15,45	2,27	4,85	\	\	3,07	5,08	5,49	5,57	5,33
30	الالات المكتبية	-1,02	0,20	-1.83	0,79	0,76	0,58	0,17	0,16	0,51	0,43	0,93
31	اجهزة كهربائية	0,60	4,64	-1,54	1,72	0,45	0,54	2,63	2,56	2,94	2,39	2,63
32	معدات الاذاعة والتلفزيون	0.60	9.2	1,49	-1,83	0,45	0,54	1,59	0,89	0,94	2,77	2,50
33	الادوات الطبية والدقة	\	4,51	0,46	4.11	\	\	0,21	0,19	0,15	0,50	0,88

34	السيارات والمقطورات	-12,41	10,07	6.63	1.20	3.16	3,35	1,87	2,74	5,59	5,51	8,96
35	معدات النقل	12,41	1,12	2,92	5,18	3,1	3,3	0,83	0,50	1,04	1,02	1,26
المحتوى	ص قائمة على ت ع متوسطة	\	\	\	\	9,28	9.81	21,59	24,2	25,1	25,74	33,98

http www;unido org

يقدم لنا الجدول السابق مقارنة بين متوسط معدلات نمو القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية حسب التصنيف الصناعي الثالث من جهة والاوزان النسبية لهذه الفروع في تشكيل هيكل القيمة المضافة بين الجزائرودول شمال افريقيا ودول شريحة الدخل المتوسط المرتفع للقترة 2010/2005 وبالاسعار الثابتة للدولار الامريكي لسنة 2005 ومن منظور تكنولوجي والمقصود صناعات تحويلية معتمدة على الموارد الطبيعية وصناعات تحويلية تعتمد على التكنولوجية الضعيفة واخرى على التكنولوجية المتوسطة والعالية ونبدأ باطلالة على متوسط معدلات نمو القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية.

-متوسط معدلات نمو القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية

الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية

والتي تشمل الفروع التالية 15 و16 و20 و21 و23 و25 و26 من التصنيف الصناعي لثالث والمتمثلة في الصناعات الغذائية والمشروبات والخشب والورق والمنتجات النفطية المكررة والمنتجات المعدنية غير الحديدية والمعادن الاساسية والبلاستيك والمطاط الزجاج يلاحظ تفرد الصناعات التحويلية القائمة على الموارد الطبيعية بمعدلات نمو سلبية على مستوى جميع الفروع وهذه وضعية لم تعرفها المجموعات المقارنة سواء على مستوى

شمال افريقا اوالقارة الافريقية اوالدول النامية شريحة الدخل المتوسط المرتفع. حيث سجل قطاعا واحدا نمو ايجابي من اصل تسعة قطاعات خلال هذه الفترة 2010/2005 وهو قطاع المنتجات النفطية المكررة وهو ما يعبرعن شمولية التدهور ولكن اي تدهور فيكفي الاشارة الي المعدل السلبي لقطاع منتجات الخشب الذي وصل متوسطه خلال الفترةالى – 15.30 والمنتجات المعدنية غير الحديدية –6.16 امادنى معدل نموسالب فتحقق على مستوى قطاع التبغ. فهذا التدهور يعكسه عجز في ميزان التجاري لخاص بالصناعة التحويلية.

اما الصناعات ضعيفة التكنولوجيةوالتي تشمل البنود التالية 17 و 18 و 19 و 22 و 28 و36 فهي ليست بعيدة عن واقع الصناعة التحويلية المعتمدة على الموارداالطبيعية بل اسوءحيث يلاحظ تحقيق معدلات نمو سلبية على مستوى جميع قطاعات الصناعة التحويلية المعتمدة على التكنولوجية الضعيفة حيث يصل هذا المعدل الى اقصاه بالنسبة لقطاع صناعةا لمنسوجات ب 14.31٪ وهو ثانى اكبر معدل سلبي بعد صناعة الخشب من قطاع الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية. اما بالنسبة لصناعة الجلود والمنتجات الجلدية فكان معدل نموهاالسلبي يساوي 10.39٪ متبوعا بصناعة النسيج بمعدل سلبي 7.45٪ ثم صناعة الاثاث بمعدل سلبي 6.90 وادنى معدل سالب يعرفه قطاع الصناعات التحويلية ذات التكنولوجية الضعيفة. فكان على مستوى المنتجات المعدنية فهذه المعدلات السلبية الشاملة التى تتميز بها الصناعات التحويلية على مستوى الصناعات المعتمدة على الموارد وضعيفة التكنولوجية تعكس ازمة كبيرة في هذا القطاع

من هذا النمو السلبي الشامل والممتد عبر السنوات وسميت هذه الظاهرة بعملية تفكيك الصناعة التحويلية.

اما بالنسبة للصناعات التحويلية القائمة على التكنولوجية العالية فيمتد فيها النموالسلبي ليصل الى اقصاه والمتمثل بخروج قطاع الالات والمعدات وقطاع الادوات الطبية من دائرة انتاج القيمة المضافة بينما يحقق قطاع السيارات والمقطورات وشبه المقطورات ومعدات نقل اخرى معدل نمو سلبي في كل منهما ب 12.41٪ بقراءة لمعدلات النمو السلبية للصناعة التحويلية واذا ماقرنت بمعدلات نمو مجموعات في الجدول يمكن معرفة سر ضعف القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الجزائرية. حيث تتمركز خارج الهامش السفلي من معدل القيمة المضافة للدول النامية بمعدلات 4.3 و 4.7 وهي معدلات لا تنسجم مع مستوى الدخل فهذه المعدلات السلبية الممتدة عبر الزمن والشاملة لاغلبية القطاعات تدعونا للوقوف الي ظاهرة اعمق يمكن ان نطلق عليها بظاهرة تفكيك الصناعة والتي يمكن ان يعبر عنها التحول في هيكل القيمة المضافة من منظور تكنولوجي. فهذه المعدلات السلبية علي نحو اشمل بهذا المستوى لم تعرفها الا الولايات المتحدة في عزازمة الركود الذي رافقته الازمة المالية العالمية، ولكن مع الفارق النوعي فهنا ظرفية وفي الجزائر هيكلية، فهذا النمو السلبي انعكس على هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية الجزائرية. فباختزال الجدول السابق الى العناوين الاساسية له صناعة تحويلية معتمدة على الموارد الطبيعية واخرى على التكنولوجية الضعيفة واخرى على التكنولوجية المتوسطة العالية حيث نجد ان ثلاثة ارباع القيمة المضافة للصناعة التحويلية تعتمد على الموارد

الطبيعية، وهو مستوى بعيدا عن متوسط كل المجموعات حيث تسجل افريقيا ادنى مستوى سنة 2005 بـ 46٪ من الصناعات المعتمدة على الموارد الا انه يعاود الارتفاع ليصل الى 52٪ الا انه يظل بعيدا عن المستوى الجزائري الذي وصل الى 76٪. اما اذا اعتمدنا المقارنة بين المجموعة التي تنتمي اليها الجزائر من حيث مستوى الدخل فان الفرق يتسع لصالح مجموعة الدخل المتوسط العالية. اما بالنسبة للقيمة المضافة المعتمدة على التكنولوجية الضعيفة فانه تتقارب اذ تسجل سنة 2010 10.36٪ مقابل 11.21٪ بالنسبة لمجموعة الدخل المتوسط المرتفع الا ان عملية التقهقر في هيكل القيمة المضافة يتجسد على مستوى القيمة المضافة المتائتية من التكنولوجية العالية 9.81٪ مقابل 34٪ وهو فرق شاسع. اذن يلاحظ تحول هيكلي في مجموعة الدول المقارنة لم ينجز هدفه الاساسي الا في بعض الدول حيت تحولت الى دول ناشئة في اول خطوتها بينما الجزائر فالتحول الهيكلي لايزال يعاني من التقهقر فكيف هو واقع الحال اذا تم اعتماد طريقة اخرى فهذا غايتنا في النقطة التالية:

-المنظورالتكنولوجي لهيكل للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية

قبل متابعة تطورالقيمة المضافة من المنظورالتكنولوجي وجب الوقوف عند ظاهرة ميزت حركة التصنيع الجزائري من حيث التحول الهيكلي الذي عرفته ا لقيمةالمضافة للصناعة التحويلية. وهومايمكن ان نطلق عليه تفكيك عملية التصنيع اوقل ان شئت تقهقر عملية التصنيع.

- تفكيك التصنيع desindustrialisation

اذا امكن ان نؤرخ الي عملية تقهقر التصنيع فيمكن العودة الي بداية تعرض الصناعة الجزائرية الى المنافسية الخارجية قبل ان تكون هناك منافسة داخلية وهووضع لم تعرفه الا الجزائر ويمكن تأسيس ذلك عبرالتحولات التي عرفتها السياسة التجارية الخارجية لعملية

التحريركبديل لسياسة الحماية المتبعة على مستوى العلاقات التجاريةالخارجية. والتي يمكن اختصارها في المراحل التالية:[1]

اولى هذه المراحل يمكن ان نطلق عليها محاولة نزع الشرعية عن الحماية كسياسية للتجارة الخارجية ترجمت على أرض الواقع عبر رفع الدولة يدها على احتكار التجارة الخارجية وهي اكبر خطوة تعبر عن انسحاب دولة من النشاط الاقتصادي وهي اهم ضربة للسياسة الحمائية التي اعتمدت في تسير العلاقات التجارية الخارحية. اما الدوافع التي ادت الى ذلك فتتمثل في اختيار نهج التحرير كبديل للتوجيه الاقتصادي اوالتخطيط.

ومن هنا تبدا مرحلة جديدة في تطبيق سياسة تجارية خارجية وسياسة اقتصادية تجد اسسها في برامج صندوق النقد الدولي من برامج التكييف والتكييف الهيكلي ، في ظل بيئة دولية جامحة نحو التحرير وتعميق التحرير غذاها على مستوى خارجي مد العولمة ، وانهيار تجربة التخطيط في الدول الاشتراكية . اما على مستوى داخلي فان ضغط انهياراسعارالنفط وانفجار ازمة المديونية الخارجية التي (استعصى تسيرها) ومواجهتها بالامكانات المتاحة، مما ادى الى الالتجاء الى صندوق النقدا لدولي وكان ذلك من خلال

[1] Revue tier monde n 210 louverture commercial de l algrie apport eh limite dune approche deconomie politique du protectinnisme p55

الفترةالممتدة من سنة 1994/1986 من خلال ثلاث اتفقات اثنين قصيرةالمدى واخرى متوسطة المدى وكان ذلك عنوان المرحلة الثانية للسياسة التجارية الخارجية ، والتي امتدت من سنة 1998/1994 عبرماتم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللانشاء والتعمير ومع اهم دائنيهاعبرنادي باريس ونادي لندن على اتفاقين الاول في بداية 1994 ويسمى اتفاقية التثبيت الاقتصادي ومدته سنةوكان هدفها استقرارميزان المدفوعات.

اما الاتفاق الثاني وسمي بمخطط التسهيل الموسع وتم تنفيده بين سنة 1995 وسنة 1998 وكان هدفها اعادة هيكلة الاقتصاد للعمل في اقتصاد السوق وكان التزام الطرف الجزائري في هذاالاتفاق بما يلي.

- كبح جماح التضخم من خلال تجميد الاجور والتحكم في منح القروض وتقليص في الميزانية العمومية والغاء كل اشكال الدعم واعادة هيكلة نظام الاعانات التي يتم تقديمها من طرف الدولة للمؤسسات والافراد وتحرير السوق الداخلية.

تحرير التجارة الخارجية.

- تخفيض سعرالدينار 100٪ خلال سنة وتحضير شروط تحويله الجزئي مع نهاية مدة الاتفاق وعمليات تخفيض الدينارالجزائري من 21.414 سنة 1992 الى 58.7351 سنة 1998.

- خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية غير الناجحة وفتح راسمالها وتسريح جزء من عمالها كمحاولة لتخفيض من عبء تكلفة الاجور وعمليات تسريح 400 الف عامل.

- توفير شروط افضل لجلب الاستثمار وخاصة الاجنبي بالاصلاح الضريبي والنظام البنكي وقانون الجمارك والتشريعات التجارية ، بما فيها قانون الصفقات العمومية. الا ان تجربة تدفق الاستثمار الاجنبي تعلمناكم من دولة يسرت له شروط النشاط على اراضها فلم يتدفق الالمام او كم من دولة عسرت في شروط تدفقه فتدفق لها من كل فج عميق. مفارقة تجد تفسيرهاان تدفق ان الاستثمارالاجنبي يحل من اجل الاستفادة من التنمية في اي دولة لا ان تستفيد منه وهو سر استقطاب الدول حديثة التصنيع .[1]

- خفض النفقات العموميةعلى الحاجات الاجتماعية بمقدار 30٪.

اما التزامات الصندوق فتمثلت في اعادة جدولة الديون المستحقة بين سنة 1998/1994 والبالغة 14.4 مليار دولار 5.7 تم الاتفاق عليها مع الصندوق و 6.4 وهي قروض ثنائية حكومية تم الاتفاق عليها مع الدئينين العموميين، من خلال نادي باريس. اما الديون التجارية الخاصة فتم الاتفاف مع نادي لندن.

كماتم تقديم 1.9 مليار وجهت لتدعيم مختلف العمليات الخاصة باعادة الهيكلة الاقتصادية المنصوص عليهافي الاتفاق.

[1]- انظر في ذلك تقرير صندوق النقد الدولي حول تدفقات رؤوس الاموال سنة 1985.

اما المرحلة الثالثة: فهي محاولة ادارة عملية الانفتاح الاقتصادي قصد خلق شروطا فضل لعملية الاندماج في سيروة الاقتصاد الدولي المعولم. وكان ذلك عبر برامج اعادة تأهيلالمؤسسات لاقتصادية والذي كان عنوان بدايات الالفية الثانية والتى يتكرس الاختراق للاقتصاد الجزائري1 والذي يجعل من كون العولمة قائمةعلى اساس الاختراق المتبادل فان التعولم اوالتعامل الايجابي مع العولمة وفي وضع الجزائر يمر عبر تفكيك عملية الاختراق من خلال ضبط التجارة الخارجية فإلى اي مدى كان ذلك.

يمكن العودة هنا إلى مؤشر حرية التجارة الذي يعبرعن مدى قيام هذه الدولة أو تلك بتحرير تجارتها الخارجية والجدول التالي يوضح:ذلك

جدول رقم (13):

الوحدة النسبة الماوية

213	212	211	210	209	208	207	206	204	24	203	202	201	200	1999	1998	1997	1996	1995
68.7	72.8	72.8	70.7	68.6	68	66	62	54	55.	504.	60.	59.	39.	54.	54.	54.	54.	54.

Index theritage fondation 2012Source :

تعين هذه العلاقة لكل دولة بناءا على تحليل حواجزها الجمركية وغير الجمركية في وجه التجارة الخارجية مثل:

منع الواردات/ تحديد حصة الواردات /التشدد في متطلبات العلامة التجارية والتراخيص

يقدم لنا الجدول السابق لتطور مؤشر حرية التجارة خلال الفترة 1995/ ثبات في هذا المؤشر خلال الفترة بمعدل 54.2 خلال تطبيق برامج صندوق النقدا ماالفترة 2013/2001 فيرتفع هذا المؤشر لقترب من المتوسط المتوسط العالمي الذي كان 70.4٪.

اذا كانت السياسة التجارية الخارجية تشكل البعد الخارجي في تنظيم الاقتصاد الوطني ، الذي قاد الى تفكيك التصنيع عبر تعرض الانتاج الوطني للمنافسة من قبل الواردات، فان البعد الداخلي والمتمثل في تراجع الدولة عن النشاط الاقتصادي ، وبالتحديد النشاط الاستثمار الذي عرف تراجعا كبيرا على ما كان عليه خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية وفي ظل عدم قدرة القطاع الخاص لسد هذا النقص نظر الضعفه. حيث تركز في الصناعات الغذائية التي اصبحت مساهمته فيها كبيرة من حيث الانتاج الصناعي الوطني والقيمة المضافة. بل في اغلب قطاعات الصناعة التحويلية المعتمد على الموارد الطبيعية وكذلك الصناعات ذات التكنولوجية الضعيفة مثل صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود...الخ.

وللاستدلال على ذلك فان مؤشرالانتاج الصناعي في القطاع العام بمؤشر سنة الاساس لسنة 1989 فان صورة تفكك عملية التصنيع تتضح اكثرحيث يلاحظ التالي

انخفاض هذا المؤشر في سنة 2002 إلى 67 وسنة 2012 إلى 57 وذلك في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية. وانخفض هذا المؤشر في الصناعات الغذائية من 60 سنة 2002 وإلى 35.9 اما المطاط والكمياء فانخفض إلى 88 سنة 2002 الى 60.5 سنة 2012 وانخفاض في المنسوجات والملابس من 29 سنة 2002

إلى 12 سنة 2012 وكذلك الجلود والاحذية من 13 سنة 2002 إلى 6.5 سنة 2012 والخشب والفلين من 31.2 سنة 2002 إلى 14 سنة 2012 أما الفرعان اللذان حقق فيها المؤشر الصناعي 2012 ان هذا الوضع ناتج عن التعرض المفاجي للصناعة التحويلية إلى المنافسة من طرف الواردات فهذا عنصر مهم في مقاربة تفكيك عملية التصنيع. في مقارنة تجربة الدول المتقدمة نفسها والدول حديثة التصنيع اين نجد ان المنافسة الداخلية سبقت المنافسة الخارجية وهذه المعيطات نجدها غائيبة في التجربة الجزائرية 2 كما نجد ان السنوات التي اعتمدت في المقارنة هي سنوات انطلاقة ما يسمى بالانعاش الاقتصادي وبعث النمو من خلال ما يسمي ببرامج التأهيل.

والان عود على ذي بدء

عود الي هيكل الصناعة التحويلية بعد ان استفحلت وشملت معدلات النمو السلبية لجمع قطاعات الصناعة التحويلية مما ادى الى تقهقر عملية التصنيع. فكيف انعكس ذلك على التطور التكنولوجي ومن خلاله القدرة التناقسية في هذا القطاع وخاصة اذا علمنا ان الاوزان النسبية لقطاعات الصناعة التحويلية تعبر بامتياز على مستوى هذاالتطور، حيث كلما كانت الغلبة لقطاع السلع الانتاجية توفرت القدرة على اكتساب التكنولوجية التي يمكن من خلالها الدفع بالصناعات التحويلية الى مستوى اعلى من التطورالتكنولوجي ، واذا اردنا الدقة اكثر فان السلع الراسمالية هي المجسد الحقيقي للقدرة التكنولوجية والتنافسية في جانبها العينى وتتمثل السلع الراسمالية في فئة عريضة تعتبر الالات والمعدات الانتاجية

العمود الفقري للقدرة التكنولوجية والتنافسية لانها مبعث التعميق الصناعي والتكامل الانتاجي والمنتوج الذي بعد الشرط الضروري لزيادة القيمة المضافة المحلية.

انطلاقا مما سبق يمكن تقسيم فروع الصناعة التحويلية الي فروع تنتج السلع الاستهلاكية بغرض الاستعمال النهائي وصناعات اخرى انتاجية (تتوزع بين صناعات وسيطةوصناعات راسمالية) والخاصية الاساسية للصناعات الاستهلاكية ان انتاجها لا يعاود الدخول ثانية الى النشاط التحويلي وهو عكس السلع الوسيطة التي تعاود الدخول ثانية الي النشاط التحويلي. بينما يتحول جزءا منها الى النشاط الاستهلاكي وتعد في هذه الحالة صناعات استهلاكية غير خالصة وهو نفس الوضع تعرفه الصناعات الرأسمالية التي يتدفق جزء منهاالى الاستهلاك النهائي على شكل السلع الاستهلاكية المعمرة التي تنتج بغرض التسلية والتثقيف الشخصي والاستعمال المنزلي.

وبالعودة الي الجدول السابق الذي يقدمه اليونيدوعن هيكل القيمة المضافة والذي يفي بالغرض المطلوب الى حدما. نجدان السلع الاستهلاكية والمتمثلة في الفئات التالية على سبيل الحصر مجموعة الاغذية والمشروبات والتبغ والغزل والنسيج والملابس والاحذية اذ يصل نصيبها من القيمة المضافة الى 44٪ (مقابل 14.4/ لدول المتقدمة) تحتل الاغذية والمشربات 32٪من هيكل القيمة المضافة المحققة على مستوى الصناعة التحويلية.

اما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غيرالخالصة والتي يمكن اجمالها في المجموعات الفرعية التالية الاخشاب والاثاث والورق والطباعة والنشر والمنتجات المعدنية غير الفلزية والكيمياوية. بنصيب 20.47٪تحتل المنتجات غير الفليزية صدارة هذه الفئة بنسبة

14.84٪واذا اضفنا هذه النسبة الى السلع الاستهلاكية الخالصة نجد ان النصيب الاجمالي من السلع الاستهلاكية وشبه الاستهلاكية يصل الى 64.47٪الا ان هذه النسبة يجب ان تؤخذ بحذر ذلك ان الصناعات وبحسبا لاستخدام النهائي الانتاجي، يعد من صناعات السلع الوسيطة واذا اعتبرنا ان حوالي 8٪كنسبة تحكمية اوافتراضية من المجموعة السلعية المختلطة اكثر ميلا الى الاستخدام الاستهلاكي النهائي واذا اضفنا النسبة السابقة الى نسبة الصناعات الاستهلاكية الخالصة نستنتج ان الصناعات ذاتا لتوجها لاستهلاكي لايقل نصيبهاعن 52٪ وباقي النسبة تعود الى الصناعات الانتاجية في حدود 48٪وعليه يمكن أن نقرر بكل ثقة أن الصناعات ذات الاستخدام الاستهلاكي تمثل القطاع الغالب في هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

اما فيما يخص الالات والمعدات الانتاجية والسلع الراسمالية ، فإن خاصية غلبة الطابع الاستهلاكي فيمكن ان تتعمق. وتتمثل السلع الراسمالية في مجموعة كبيرة من السلع فحسب بيانات اليونيدو نجدان السلع الرأسمالية تتكون من مجموعة كبيرة من السلع مختلفة الطابع فيما بينها. وتتمثل في الالات والمعدات الانتاجية الالات والاجهزة الكهربائية ومعدات الاذاعة والتليفزيون الالات المكتبية السيارات والمقطورات ومعدات النقل الاخرى والمنتجات المشكلة ونسبتها من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 13.13٪ واذا اعتبرنا الالات والمعدات الانتاجية والمتكونة الالات المكتبية والمحاسبية الالات واجهزة كهربائية ومعدات الاذاعة والتلفيزيون ولادوات الطبية والدقة البصرية 2٪وعليه فان نصيب الالات والمعدات تقدرب15٪من السلع الراسمالية.

الا ان ما يجب تاكيده ان الالات والمعدات تتضمن جانبي متميزين

مما تقدم نخلص الى حقيقة هذا التطور وهو بعده عن التطور المعياري لهيكل القيمة والتحول الهيكلى في الصناعات التحويلية. والذي يعبرعنه بالمحتوى التكنولوجي للانشطة والتحول التدريجي من الصناعات ذات التكنولوجية المنخفضة الي الصناعات ذات التكنولوجية المتوسطة والعالية.[1]

[1]- اليونيدو تقرير التنيميةالصناغية 2011 ض10

المبحث الثاني:

الصناعة التحويلية عالية التكنولوجية

الصناعة الدوائية الجزائرية

ينبع تناول الصناعات الدوئية من كونها صناعة تصنف من الصناعات عالية التكنولوجية، مدرة لقيمة مضافة عالية. هذا من جهة ومن جهة اخري الي اي مدى كانت عملية تصنيع الدواء تحقق هذاالهدف. من هنا تأتي اهمية جعل البعد التكنولوجي كمدخل لدراسة صناعة الدواء.

البعد التكنولوجي في صناعة الدواء

تعد صناعة الدواء الصناعة التي لازمت الانسان منذ وجوده كونها صناعة لم تندثر منذ نشأتها عبر العصور، وكانت اكبر انطلاقة لها في العصر الحديث سنة 1887 من خلال استخلاص الاسبرين عن طريق التحويل الكميائي لمادة مستخلصة من فلق شجرة الصفصاف[1] وتعد لحظة تاريخية فارقة في صناعة الدواء. ومنذ ذلك التاريخ ماانفك التطورالعلمي والتقني في مجال الاكتشافات الجديدة يتسارع. حيث ظهرما يطلق عليه بالادوية الجديدة (الادوية المعجزة مثل البنسيلين)، اما على مستوى التشكيل الصيدلاني او تحضير الدواء فظهرت الاقراص والاشربة، ثم تحولت اهتمامات صناعة الدواء عبر شركاتها الى انتاج اشكال صيدلانية والتسويق المواد الخام واجراء بحوث والدعاية الخ.

[1]- الدكتور محمد رؤوف حامد التطور التكنولوجي في مصر الافاق والامكانيات المستقبلية حتى 2020 مكتبة الاسرة والهيئة المصرية للكتاب 2013 ص

فهذا التطور في صناعة الدواء يرسم لنا دخول الدول المتقدمة في معراج تصنيع الدواء والذي خاضته بكل قدرة واقتدار وكان من بوابته الواسعة (القمة) البحث والتطوير.

مرحلة البحث والتطويرالتحضير لصناعة الدواء

والمقصود به البحث بجميع اشكاله وان اختلف الوزن النسبي لكل شكل من اشكاله بحث اساسي وهو المجال الاقل تكلفة للشركات وذلك لدور الدولة والحكومات في النهوض به وهوبحث عام. اما البحث التطبيقي والتجريبي فهما عماد صناعة الدواء، حيث يستحوذان على 85٪ من مصاريف البحث والتطوير. اذا كان هذا عن الوزن النسبي لمصاريف البحث والتطوير يرتكز تقدمها على انشطة البحوث والتطوير وما نفكت ميزانية البحث والتطوير تتطور بالنسبة الى المبيعات حيث كانت 3.7٪ عام 1951 ثم 8.86٪ عام 1966 ثم 12.53٪ سنة 1985. بينما تصاعدت الى اكثرمن 20٪ لبعض الشركات خاصة اذا علمنا انه من بين اكبر 100 شركة عالمية توجد 29 شركة دوائية.

ولعل اهم التطورات التكنولوجية التي عرفتها صناعةا لدواء العالمية تلك النقلة النوعية والمتمثلة في انتقالها من الكمياء الى البيولوجية الى البيولوجية الجزئية (الدنا). بخروج الدواء من المجال الكيماوي الى المجال الحيوي لسان حاله في ذلك التكنولوجية الحيوية وبالتحديد الجزءالحيوي والمتمثل في الدنا.[1]

وهنا انتقل الانسان الى مرحلة ارقى من تطور تكنولوجبة الدواء حيث اعتمد فيها على استعابه الي الاعتمد على امكانياته الذهنية المتعاظمة وبالتحديد الامكانيات الخاصة

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى العولمة المقيدة كتاب الاهرام الاقتصادي،

بمتابعة التغيرات البيولوجية والتدخل في متابعاتها مكانيا وزمانيا وذلك بالاستفادة المستمرة من المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة. فمن المتوقع ان يصل الانسان الى بدء العلاج قبل ظهور المرض ويعود ذلك الى اكتشاف الجينوم البشري او ما يسمى الخريطة الوراثية للانسان.[1]

حيث يمكن ان يحقق الانسان مايلي

تطورالاختبارات التشخيصية، يتم من خلالها الوقوف على متغيرات متناهية في الصغر مقدمة لخلل قادم بعد سنوات تطورت معرفة الانسان عن الوراثة والامراض الوراثية خاصةالتعرف على خريطة الجينوما البشري .

ومن التقاء الثورة الحيوية والبيولوجية الجزئية وثورةالمعلوماتية تم استخدام تقنيات المعلوماتية وخاصة في مايمكن ان تتظمنه برمجيات النظم الخبيرة، [2] بالاضافة الى تطورات خاصة تمثلت في شيوع العلاج الجيني، واحلال الاعضاء باعضاء جديدة مهندسة وراثيا او ما يسمى بالطب البديل. واخر انتاج في ذلك نجاح اطباء بريطانيون في استنساخ اعضاء بشرية تمثلت في الاذن والانف والحنجره وكذلك الكلى (عصرالجينات والالكترونات).[3]

-مرحلة تصنيع الدواء

وتتشكل هذه ا لمرحلة من عمليتين.

---

[1]- عصرالجينات واليكترونيات، مصدر سبق ذكره.
[2] - الدكتور رؤرف حامد التطور التكنولوجي مصر سبق ذكره ص 27 .
[3]- عصر الجينات والالكترونيات ، سبق ذكره، ص 118.

تنصب الاولى على تصنيع الدواءمن خلال تصنيع الخامات من مصادر (فيسون) المضاد للادز يتطلب 36 حامض اميني اويحتاج انتاج (انسيو لين) 24 عملية مختلفة[1]، وتكون معظم المنتجات المتحصل عليها على شكل مسحوق ويتم توجيهه الى الواحدات التطبقية للحصول على المنتجات النهائية. وتقوم المصانع باستخدام سيرورة تصنيع تتطلب استمارات ضخمة وعمالة ماهر ومرافق ذات جودة عالية (تنافسية الدواء).

اما العملية الثانية فتنصب على تصنيع المستحضرات التي تاخذ اشكال عدة شراب كبسولات امبولات، الانه تم استحداث انظمة جديدة لتوصيل الدواء الى المكان المقصود وتحقيق هذه الاهداف عبر وسائل جديدة، منها حوصلة الدواء داخل جزيئات دقيقة يخرج منها الدواءعندما يصل الى المكان المعين. كذلك هناك الانظمة لانطلاق المنضبطة مثل القرص المغطى بغشاء لاتؤثر فيه سوائل القناة الهضمية الا من خلال ثقب دقيق يصنع باليزر بحيث تخرج منها المادة الفاعلة في مكان معين داخل الجسم ،الخ. ويتطلب تشكيل صيغة الدواء درجة عالية من التقنية سلاسل انتاج متخصصة في انتاج واحد فقط وبتكاليف تنافسية مثل تكنولوجية (تيربوهالر) الذي يسمح استنشاق مبدا التفاعل بدون غاز. اما الصيغ الاخرى كالحبوب فلا تحتاج لمتطلبات تكنولوجية عالية.

المرحلة الثالثة : تجريب صلاحية الدواء وفاعليته.

يخضع الدواء خلال هذه المرحلة الي عملية التاكد من نجاح انتاج الدواء.حيث تقوم الحكومات المعنية بقبول صلاحية الدواء وتسجيله وقبل ذلك يتم التاكدعلى جملة من

[1]- تنافسية قطاع الدواء في دول شمال افريقيا مجلة الباحث

الشروط ،عبرالبحوث الخاصة بمدى توفر الفاعلية الحيوية المطلوبة عمليا. والبحوث الخاصة بقياس درجة السمية والبحوث الخاصة بتجارب استخدام الدواء. على المرضى على فترات مختلفة وكل ذلك تمهيدا للتصديق على تدولها تجاريا.[1]

وتستغرق هذه المرحلة عدة سنوات وتستنزف تكاليف مالية باهظة. وعلى العموم، فان تشييد دواء واحد بداءا من عملية البحث والتطوير مرورا بجميع المراحل الى غاية التجارب الاكلينيكية يستغرق في المتوسط عشرة سنوات، اما عن اخراج الدواء الى حيز الاستعمال الفعلي بعد هذه الفترة في تطلب نفقات تتروح بين 40 مليون دولار 250 مليون دولار، وهي نفقات باهظة مما يدعنونا للوقوف على البعد الاقتصادي لصناعة الدواء.

-البعد الاقتصادي لصناعة الدواء

سعيا منها لمغالبة ظروف عدم اليقين، الذي يكتنف صناعة الدواء كونها صناعة تعتمد على البحث والتطوير وقلبها النابض الابتكار والذي يعد حجر الاساس في صناعة الدواء. وكون هذه الانشطة تستلزم وتحتاج الى تكلفة عالية، يجعل من الفشل في اتمام تشييد الدواء مكلف للغاية لا قبل للشركات بمواجهة هذه الاعباء فرادى. من هنا تلتجئى الى الدفع بعملية الاحتكار في صناعة الدواء الى اقصاها عبر عمليات الاندماج واستحواذ، من جهة والتي تستهدف الحصة السوقية، واندماج استراتيجي والذي يستهدف القدرة الابتكارية لهذه الشركات. ونجد التحالفات الناتجة من التكنولوجية الحيوية يصل الى 50٪من حجم

[1]- محمد عبد الشفيع عيسىالاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجية مصدر سبق ذكره ص

التحالفات الكلية في كافة مجالات الانشطة الصيدلانية. [1] اما بالنسبة للاستحواد فنجدان هناك ميلا لهذه الظاهرة حيث استحوذت العشرون شركة الاولي عالميا علي 50٪من الشركات العالمية من مبيعات الدواء العالمية في نهاية التسعينات وارتفعت هذه النسبة الي 76٪سنة 2011 و 77 سنة 2012 وتتصدر الشركات العالمية التالية قائمة 20 شركة 2012. 2011- Pfzer – sanofi- navaris- merck –roche- glaxos- smithkline

فهذه لشركات الستة تستحوذ على 51٪ من نصيب العشرين شركة الاولى عالميا من مبيعات الدواء لسنة 2011 و49٪ لسنة 2012. اما نصيب هذه الشركات من مبيعات الدواء العالمية فكان 38٪، 37٪ على التوالي، اذن نحن امام ستة شركات تستحوذ على مايقارب 40٪ من مبيعات الدواء العالمية فهذه القوة السوقية المتعاظمة، تعبرعن قدرة هذه الشركات العملاقة على التأثير في جهاز الثمن، ومن خلاله الاسعار بحد ذاتها اذا حولت هذه الشركات هذه القوة السوقية الى سوق احتكار القلة التي تعبرعنها سوق الدواء بامتياز بما ينجم عنه من تحول الشركات هذه من متلقية للاسعار الى صانعة لها. فنحن بعدين كل البعد عن الراسمالية التنافسية التي هجرت الساحة الاقتصادية حيث تحولت الراسمالية الى راسمالية الاحتكارات الدولية وبالتحديد احتكار القلة. [2] والتي تعبر عنها سوق صناعة الدواء بامتياز. اذن نحن نعيش مرحلة راسمالية الاحتكارات الدولية والتي كانت انطلاقتها بداية السبعينات وهي بعيدة كل البعد عن راسمالية المنافسة الحرة التي

[1]- رؤوف حامد صناعة الدواء مصدر سبق ذكره ص 80

[2]- الدكتور رمزي زكي ازمة ديون العالم الثالث دراسات عربيةص51

كانت الشركات بها متلقية للاسعار في ظل سوق متكاملة وعكس سوق الدواء غير الكاملة. فهذه السوق تدفع بتعريض رفاهية المستهلك الى الخطر في ظل عدم مرونة الطلب على هذه السلعة الحيوية بالنسبة لحياة البشر.

-تطور صناعة الدواء الجزائرية البعد التنظيمي

من الصعب الوقوف على سياسة صناعية دوائية واضحة المعالم والاهداف والوسائل. فما بالك عن استراتجية صناعية في مجال الدواء تكون احد ابعاد الاستراتجية الصناعية العامة التي اعتمدت بدءا من المخطط الثلاثي الاول، بل كل ما كان هناك هو اهتمام بتوفير الدواء في ظل سياق عام يتمثل اساسه في محاولة الاهتمام بالخدمات الصحية لمجتمع عاش محروما من سلعة الدواء. أو قل ان شئت بسياسة دوائية. من هنا كان الاهتمام بتطوير البنية الاساسية للخدمات الصحية، التي لا يمكن ان ينكرالاهتمام الذي اولي لها كرافد من روافد السياسة الاجتماعية. اذن فالاهتمام بصناعة الدواء كان يلهث وراء تلبية الطلب المحلي على سلعة الدواء كجزء من الاهتمام بالخدمات الصحية. حيث اوكل ذلك من طرف وزارة الصحة الي الصيدلية المركزية الجزائرية التي كانت تتمتع بصلاحيات كاملة في ادارة شؤون الدواء من حيث الانتاج والاستيراد والتوزيع بالجملة، فهذه المؤسسة الصحية أوكل لها منذ تاسيسها استيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية. وكانت عملية تأميم مخبرين للدواء يحملان الاسم فرمالبيوتيك.

اما خلال الثمانينات وفي ظل التطورات التي عرفتها الجزائرمن خلال اعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، حيث تم فصل وظيفة الانتاج عن وظيفة التوزيع والتي شملت

كبريات مؤسسات القطاع العام، وتحولت الصيدلية المركزية من خلال هذه الاجرءات الى اربع مؤسسات حكومية.

1- المؤسسة الوطنية للانتاج الصيدلاني enpp.

2- اما وظيفة التوزيع فتكفلت بها ثلاث مؤسسات اعتمد على البعد الجغرافي

- استيراد وتوزيع الادوية للغرب الجزائر يانكوفارم.

- وتوزيع الادوية للشرق الجزائري قسنطينة ووسط الجزائرانوفارم

- استيراد وتوزيع الادوية للجزائرالعاصمة انافارم اما بالنسبة لاستيراد الاجهزة الطبية فتكفلت بها مؤسسة ennene الحكومية.

فهذه الهياكل التي تم وضعها موضع التنفيذ معنية بتوفيرالادوية اكثرمن انتاجها من خلال الاستيراد. فهذه المهمة لم تسلم من النواقص حيث كانت الاجراءات البيروقراطية التي كانت تنظم عملية التوزيع بمثابة هدر للامكانيات التي وفرتها الدولة، حيث ادت إلى اختنقات في السوق الوطنية للادويه. اما الانتاج الوطني فلم يعرف ذلك التطور الذي يمكن ان يتم تناوله على مستوى الاحصائيات من هنا يصعب الحديث عن سياسة لصناعة الدواء خلال هذه المرحلة. قد يكون انشاء المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية سنة 1989 التي تكفلت بمهمة انتاج الادوية للاستعمال البشري والحيواني، ومستها الاستقلالية سنة، 1989 حيث تم انشاء صيدال التي اختيرت من بين اولى المؤسسات الوطنية لتصبح شركة اسهم بهدف احتكارانتاج وتوزيع الادوية وفي سنة. 1993 عرفت

صيدال تحولات سمحت لها بالمساهمة في جميع العمليات الصناعية والتجارية عن طريق انشاء شركات جديدة.

ضمن هذ السياق تم انشاء الصيدلية المركزية للمستشفيات سنة 1994 وبانتهاء الفارمات في سنة 1996 اصبحت الشركة العمومية القابضة كيمياء صيدال تملك 100٪ من راسمال صيدال بانتهاء احتكار الدولة للمنتجات الصيدلانية سنة 1997. تم اعادة تنظيم قطاع توزيع الادوية حيث تم الغاء اوحل الفرمات الثلاث (الفانكوفارمانوفارمانافوم) وحلت محلها ثلاثة مؤسسات.

1- ديغوريماد التي اسندت لها مهمة التوزيع بالجملة ونصف الجملة للمواد الصيدلانية.

2- سمبدال التي اسندت لها مهمة استيراد المواد الصيدلانية لديغوماد

3- انديماد التي تهتم بتسير شبكة التوزيع بالتجزئة للمنتجات الصيدلانية وتموين الوكلات العمومية.

وفي نفس السياق والسنة انظم لصيدال مركب المضادات الحيوية الموجود بالمدية الذي كان ينتمي الى الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية، وفي اطارالمخطط الذي تم وضعه لاعادة هيكلة صيدال تمت الاجراءات التالية.

تحويل صيدال الى مجمع للصناعة الصيدلانية سنة 1998 والذي استغل كل وحدات الانتاج التي اضيفت لها الورشات التي كانت تابعة للفارمات.

ربط الصيدلية المركزية للمستشفيات مباشرة مع وزارة الصحة.

تطور القطاع الخاص الى مكان الصداره بجانب القطاع العمومي في ظل اقتصاد السوق الذي ادى الى كثرةالمتعاملين الخواص، منذ صدور قانون 90. فهذا الانفتاح يعكس انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي بعد فترة تميزت بعدم انتظام السوق.

اذا كانت هذه الاجرات تخص الاطار التنظيمي لهيكل الصناعة الدوائية قد انصب على الهياكل المنتجة للدواء والموزعة والمتاجرة. والتي انشأت منذ 1973 بهدف السيطرة على سوق الادوية والتحكم في حاجاته بما يتفق مع التطور في هذا المجال. وكان ذلك يتمحور حول السيطرة على اعباء الاستيراد من خلال استيراد ماهو ضروري للمجتمع الجزائري. وتم تعيين لجنة وطنية لهذا الغرض متكونة من ذوي الاختصاص والقربين من الميدان من اطباء وصيادلة واساتذة جامعيين في ميدان الصحة ومسييرين حيث قامت هذه بتعيين الادوية المسموح بتداولها في السوق الوطني وكان ذلك خلال سنة 1980 حيث تم اعتماد قائمة ب 1500 دواء يعاد تجديدها حسب الضرورة وكان ذلك سنة 1994 وسنة 1996 وكان اخرها سنة 2008.

تطور القيم الاقتصادية في الصناعة الدوائية الجزائرية.

تعد السوق الجزائرية من الاسواق الكبيرة على مستوى العالم حيث تحتل مرتبة متقدمة حيث تاتي من الاربعين الاوائل عالميا المرتبة 39 سنة 2007 والمرتبة 35 سنة 2012. اما على المستوى الافريقي فتحل المرتبة الثانثة بعد جنوب افريقيا، اماعلى مستوى الدول العربية فتحتل المرتبة الخامسة. ويعود ذلك الى السياسة الدوائية الجزائرية التي جعلت من هدفها توفير الدواء في الوقت المناسب لمن يحتاجه بالسعر المناسب.

فهكذا سياسة دوائية جعلت الجزائر تحتل مراتب متقدمة على مستوى الدول النامية في المؤشرات الخاصة بتوزيع الدواء والتغطية الدوائية. فاذا كان هذا هو حال السياسة الدوائية فكيف كانت صناعة الدواء. يمكن التاكيد على حقيقة ان صناعة الدواء وعلى غرار اغلبية الدول النامية اعتمدت التشكيل الصيدلاني اي معتمدة على الدمج الصناعي للمواد الخام التي يتم استيرادها في حدود 90٪،95٪في صور اشكال صيدلانية مختلفة تتوزع بين اقراص وكبسولات ومحمولات ' إذن نحن امام سياسة صناعية دوائية اختارت الحلقة الا ضعف في سياسة الدواء ويعود هذا التوجه في صناعة الدواء الى محاولة الركض وراء الرفع من مستوى تغطية الطلب المحلي، وهو الذي يتم التركيز عليه في الخطاب حول صناعة الدواء حيث نجد السوق الجزائرية يؤمها 57 منتجا سنة 2012 يتوزعون بين استثمارات جزائرية تعود ملكيتها للقطاع العام الذي تمثله صيدال بعدان انضمت اليها جميع الوحدات الانتاجية التي كانت تعود الي القطاع العام سنة 1997. كما يتواجد علي ساحة الانتاجمنتجين جزائرين خواص بعد ان قضوا ثلاث سنوات في مجال الاستيراد، الا ان نشاطهم الانتاجي يقتصر على عملية التغليف وتوجد شركات مختلطة يين القطاع العام والقطاع الخاص الاجنبي. وشراكة بين القطاع الخاص الجزائري اما اهم الشركات المنتجة علي مستوي السوق الجزائرية فهي مخبر pa lam lad l elkendi phamalliance saidalpfiter san aventis.

فهذه الشركات يتمركز الانتاج فيها علي مستوي ثلث الانتاج المحلي لصيدال والثلث الثاني تتقاسمه بفايزر وصافوني. وكان ذلك سنة 2005 وهذا الانتاج لا يغطي الاربع

الاحتياجات المحلية والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيرادا، ما سنة 2012 فان نسبة التغطية ترتفع الى ما بين 35 و40٪الا انه يظل العدد القليل من الشركات الذي يوفر ذلك لا يتجاوز الخمس شركات التي تنتج قرابة 80٪.

اما من حيث تغطية الحاجات الوطنية فيكفي تأكيد حقيقة ان 57 من المنتجين لا ينتجوا الا 455 دواء سنة 2010 و480 دواء سنة 2011 و487 سنة 2012 و515 سنة 2013 مسجل في قائمة الادوية التي تحتاجها الجزائر في سياستها الدوائية والتي تبلغ اكثر من 3600 دواء مسجل. ودائما في اطار الانتاج نجدان بعض المنتجين لاينتجون الا عدد قليل جدا من الادوية لا تتجاوز الاربعة وهو الذي يفسر استقطاب انتاج الدواء من طرف مجموعة محدودة من المنتجين، اما الذين ينتجون عددا محدودا جيدا من الادوية حيث تعد هكذا سياسة لهؤلاء بمثابة غطاء للبقاء على ساحة صناعة الدواء ولكن كمستوريدين اما فيما يخص الاستثمار فان المتوسط خلال الفترة الفين والفين وعشرة وصل الى 650 مليون دولار بينما ترتفع الى 3 مليار دولار في مصر 1170 في سوريا والمغرب 1093 وهو ما يفسرالى حدما نجاح هذه الدول في تحقيق نسب مرتفعة من تغطية الطلب المحلي بمستوى يتجاوز 50٪.وتتوزع الادوية بين الادوية اصلية وجنيسة ويقصد بالادوية الجنيسة تلك التي سقطت براءة الاختراع التي كانت تحميها اي تجاوزت 20 سنة مما يؤدي الى انخفاض اسعاره قد يصل الى 50٪وكثير اما يوضف هذا لانخفاض في الدعاية ضدا الادوية الجنيسة حتى داخل الولايات المتحدة الامريكية.

اما بالنسبة للجزائر فان هناك رهان علي الادوية الجنيسة نظر لتكلفتها المنخفضة والتي تجعل تكلفة السياسية الدوائية اقل اذا ماقورنت بالادوية الاصلية. والتي يسيطر على انتاجها فروع المخابر العالمية التي تنشط في الجزائر بينما يسيطرعلى انتاج الادوية الجنيسة القطاع العام وبالتحديد صيدال هذه الاخيرة التي تعاني من تحديات على مستوى السوق الوطنية ممثلة في الممارسات المضادة لقواعد المنافسة التي يقوم بها القطاع الخاص الوطني والاجنبي، والمتمثل في الترويج لمنتجاتهم عن طريق مايسمونها "بالاكراميات" التي تقدم للاطباء وللصيادلة من اجل تشجيع شراء ادويتهم بدءا من وصفة الطبيب فهذه الممارسات لا يمكن للقطاع العام ممرستها للقيود القانونية كما أن القطاع العام لا تتوفر له عملية تشجيع عن طرق البيع لاجل ب بينما يتوفر ذلك للقطاع الخاص، وذلك للمرونة المتوفرة للقطاع الخاص وانعدامها هناك وهذه ممارسات تجعل البيئة التنافسية موبؤه كما ان مصدر الاكراميات يثير تساؤل ايجد تفسيره ان الاسعار المعلنة عند الاستيراد غير حقيقية.

وهذا يقودن الى الممارسات التي يقوم بها الموردون الذين يقومون بعملية تشجيع .

لمنتجاتهم بنسب تخفيض خيالي بعيد عن اية منطق اقتصادي.

التطورالتكنولوجي في صناعة الدواء الجزائرية.

تعبرعملية التطور التكنولوجي عن تلك العملية الهادفة الى استخدام المعرفة العلمية في تطوير هذه الصناعة او تلك من خلال المستوى الذي بلغه تطور المقدرة العلمية الذي تعد

انتاج الالات وتكوين الطاقة البشرية المؤهلة المقوم الرئيس لذلك امام كوناتها فتتمثل في نظام التعليم ومراكز البحوث والتطوير ونظم المعلومات...الخ

في سعيا منها حاولتا لجزائرعلى مستوى صناعة الدواء احداث هذا التطور معتمدة على القوى البشرية لهذا القطاع وتخيرت في ذلك الية الاستثمار المباشر مع المخابر العالمية ليكون عونا لها في تحقيق هذا الهدف وكان ذلك في المنتصف الثاني لعشرية التسعينات من القرن المنصرم حيث سمحت له بالنشاط من خلال اقامة فروع لبعض كبريات الشركات الاجنبية تتقدمهم صافون الفرنسية او من خلال شركات مختلطة بين القطاع العام الذي تمثله صيدال او بينا لقطاع الخاص الذي كان يشتغل بالاستيراد والتكييف مع الشروط التي وضعتها الدولة حول ضرورة اشتغال المستوريدين بحقل الانتاج بعد سنتين من بداية اشتغالهم في قطاع الاستيراد والذي اخرج الكثير من دائرة النشاط بينما تحولت البقية الى النشاط الانتاجي وفتحت قنوات شراكة مع الشركات الاجنبية ويمثل ذلك مخبر جبارعلى سسبيل المثال.

اما الالية الثانية فهي الخاصة باتفاقية التراخيص التي عقدتها الجزائر من خلال ممثله الاكبر في صناعة الدواء مجمع صيدال مع كثير من فروع الشركات الاجنبية الفرنسية الامريكية الدانماركية الاردنية الكوبية...الخ، ومما يدل ان الاستثمار الاجنبي وبالتحديد الشركات المخطلتة كان بدافع الاهداف التكنولوجية وليس بغرض المساهمة في تغطية الطلب الداخلي من المنتجات الدوئية هي النسب الضعيفة التي لم تتجاوز 13٪من انتاج صيدال.

الجدولرقم (14): حجم الاستثمارفي الجزائرفي صناعة الدواء الجزائرية(الوحدة:).

الشركة	المبلغ	النسبة
Sanovi aventis	32000000	٪13
Hikma pharma	164863013	
saidal	149187464	
Gsk	141958937	
navartis	129138999	
pfizer	111323448	
Novo nordisk denois	85264536	
L americain msd	85264536	
Roche diagnostic	8526456	
astrazeneca	85264536	
المجموع		

Source : Rapport sectoriel sur l' industrie pharmaceutique (2011). ?

فهذه المبالغ الاستثمارية تعطي الاسبقية للشركة الفرنسية باستثمار يقدر 320 مليون دولار ثم الحكمة الاردنية 164 مليون دولار ثم تأتي صيدال بمبلغ 149 مليون الا ان هذه الاسبقية لا تترجم على مستوى الانتاج حيث نجد ان صيدال يظل اكبر منتج على مستوى السوق الجزائرية.

في محاولة لتطوره التكنولوجي التجاءت الجزائر عبر مجمع صيدال ومن خلال الشراكة الى صياغة مجموعة من اليات يمكن حصرها في جانبين يتعلق الاول اتفاقيات شراكة مشتركة صناعية الهدف الاساسي منها زيادة الانتاج وتنويع التشكيلات الدوائية.

امالجانب الذي سوف يكون محل اهتمامنا فهوالمتعلق بالبعد التكنولوجي الذي يحمل شقين اتفاقية شراكة التخصص (التصنيع)

–واتفاقيات اقتناء التراخيص

اتفاقية التخصص (التصنيع) يتم بموجب هذه الصيغة انتاج ادوية للمخابر الاجنبية التي تمتلك الخبرة والمهارة في مخابر صيدال مقابل اتاوات وتتمثل هذه المخابر الاجنبية في

التالي فايرز وصافوني ونوفونور دنسكو دار الدواء وميديو ميهكو وايليليلى ويقدر حجم الانتاج الاجمالي 13 مليون وحدة بيع وذلك عبر 10 اتفاقيات لاانتاج 43 دواء كما تنص هذه الاتفاقيات على صناعة بتراخيص من طرف صيدال لبعض التخصصات(المستحضرات الطبيعية وامتلاك ملفات التصنيع ل6 منتجات دوائية).

-اتفاقية اقتناء الرخص

قامت صيدال بشراء رخص للانتاج بعض المنتجات بموجب هذا الاتفاق من المخابرالاجنبية ويمكن ان نوردبعض منها

صولفايفارم فرنسارخص الطرف الفرنسي بانتاج منتجين

L acidrine et duspatalin

ميديكوباتم تسليم ملفات 4 ادوية لصيدال بموج بعقد

ميهيكو-الصين تم التنازل لصيدال بموجب عقد لثلاث ملفات لمنتجات دوائية مقابل شراء مواد ناشيطة

ايليليلى (الامريكية) تمصنع دواء(سيفالوصبورين) على مستوى فرع انتوبيوتيك بالمدية فارم(كوبا) تم ابرام اتفاق على انشاء مؤسسة انتاج الادوية المجمعة كالتي تستعمل لعلاج الامراض التنفسية (الربوالسل والامراض القلبية مرض الكبد وكذاالسيدا)

باكستير (الولايات المتحدة) تم الاتفاق مع المخبرالامريكي(باكستير)على اقامة اطار شراكة صناعية بهدف.

تسيير استغلال مقر لانتاج محلول مكثف (صوليتماسيف) الموجود في جسر قسنطينة التابع لفرع بيوتيك وتطوير تشكيلة من المنتجات الدوائية وكذا القدرات الانتاجية

ميفا سويسر اتفق على تصنيع تحت رخصة لمنتوجين للمضادات هما ديكلوفينال (اولفن)25غو80ملغ

الشيء الذي يمكن ان نؤكده من خلال هذه الاتفاقيات ان صيدال قامت من خلال التراخيص بتنويع تشكيلة الدواء وتوسعت في السوق الوطنية عن ما كانت عليه.

ان التحليل على مستوى الاتفاقيات لايبين امكانية اكتساب المعرفة كرافد من روافد التطورالتكنولوجي اذ يجب تحليل العقود الناتجة عن هذه الاتفاقيات والتي تبين التزامات كل طرف من طرفي العقود.

تم تحديد في هذه العقودالمنتجات التي يتم تصنيعها مع امكانية اضافة في عددها بشرط ان تتم الموافقة بين الطرفين ويلتزم الطرف المقدم للرخصة بعدم انتاج هذه الادوية حيث اصبحت من اختصاص صيدال.

يلتزم الطرف الاجنبي بتقديم تفنيين لتحضير المنتجات المتعاقد عليها والمساعدة بالعمال المؤهلين بالارشادات اللازمة والمتعلقة بتحضير المنتجات (الصيغ القواعد والمقاييس المستعملة)

تضمن صيدال علامة التصنيع للطرف الاجنبي ولايمكن لها انتاج مخصصات صيدلانية لها نفس التركيبة مع المنتجات التي تم الاتفاق عليها الا بالموافقة المسبقة

يتولى الطرف الاجنبي تزويد صيدال بالكميات والمكونات الرئيسية والضرورية لتحضير المنتجات التي كانت محل تعاقد على انتاجها التي يتم تخزينها في مخازن صيدال.

يتولى الطرف الاجنبي مسؤولية الرقابة والتحاليل لكل المكونات النشطة والضرورية لتحضير المنتجات المتعاقد عليها وكل المنتجات المصنعة المقدمة لصيدال والملتزمة هي الاخرى بالقيام بتحليل المواد للتأكد من سلامتها وعدم وجود تغيير اوغش اواتلاف

كما تلتزم صيدال بتقديم المنتجات في الوقت المحدد للتسليم بالنسبة للتخصص(التصنيع) وتسويق المنتجات بالنسبة للشراكة.

اهم مايلاحظ على هذه العقود سواء التي تمت في اطارالشركة هو الغياب المطلق الاهتمام بالسوق الخارجي سواء بالنسبة للطرف الاجنبي او المحلي ذلك ان السوق الخارجية تخرج عن استرتجية الطرف الاجنبى وهو وضع في غير صالح الطرف الوطني الذي يحتاج الى بناء منافذ خارجية تخدم عملية التصديرام ان سياسة احلال الواردات المعتمدة من طرف الجزائر حالت دون ذلك اما الاتاوات التي دفعها الطرف الجزائري فلا نملك احصائيات عنها الا ان تجربة الدول النامية تبين ان هذه الاتاوات كانت غالية ومبالغ فيها 1 الا ان افضل شيء تحقق في خدمة التطور التكنولوجي هو براءات الاختراع التي سجلت التي وصل

عددها 15 واحدة فقط تمت في اطار الشراكة وذلك خلال الفترة 2010/2006 لا يرتقي الى حجم ما يجنيه الطرف الاجنبي من وجوده على مستوى السوق الجزائرية.

الجدول رقم(15): نماذج من براءات الاختراع التي انجزتها صيدال خلال الفترة 2010/2006

Formulation dun comprime orodispersideabase d acide acetylsalicylique	10/04/2005	2006	Developpement avec partenaire etranger
Formulation d un comprme orodispersible a basede paracetamol enrobe	10/04/2005	2006	interne
Procede de fabrication d une poudre pour suspension dmoxicilline trihydrate par substitution de laspartamparlesaccharose	10/04/2005	2006	//
Formulation dune matiere de fabrication dun solute de rehydratation en perfusion	10/04/2005	2006	//
Formulation d une matrice desintegration rapide(saidaburst)	20/11/2005	2007	//
Formulation d un comprime orodispersible a base dibuprofene enrobe	30/05/2007	2008	Developpement avec partenaire etranger
Adjuvants d un traitement anti diabeteque abase de plante	05/08/2007	2008	//
Fabrication dune gelule amincissante abase deplantes	05/08/2007	2008	//
Fabrication d une creme veinoprotectrice abase de plantes	05/08/2007	2008	//
Fabrication de gelule adjuvants au traitement de lhypercholesterollemie a base de plante	05/0/2008	2008	//
Fabrication de gelule adjuvant au traitement anti lhypertenseur abase de plante	08/2007	2008	//
Formulation d un comprime orodispersible a base d on dansetron	08/2007	2008	//
Fabrication de gelule stimulante sexuelle naturelle a base de plante	08/2007	2008	//
Formulation d un comprime orodispersible a base d olanzapine	12/2007	2008	//
Procede de fabrication des comprimes en forme sublingual a base de buprenorphine	03/2008	2010	//

Source : Rapport sectoriel sur l'industrie pharmaceutique(2011) ?

يعد هكذا انجاز خطوة متقدمة على سبيل خوض تجربة صناعية في الدواء الا ان هذا التاكيد لا يكفي اذ يجب سبراغوار هذا وهنا نجد الحقائق التالية

تركزت البراءات الخمسة عشر التي تم تشيدها حول انتاج التشكيل الصيدلاني وليس تخليق الدواء . فهذه الحلقة في صناعة الدواء تختلف عن تكنولوجيا تصنيع الدواء او اكتساب سر صناعتة حيث تمثل الحلقة الاضعف في تصنيع الدواءوالمتمثل في مسحوق يتم وضعه في كبسولة او عبوة هي الاخرى مصنوعة من مواد يمكن ضبط اذابتها داخل جسم الانسان على مستوى الوقت والكمية التي تتدفق بها وهنا نجدانه من بين البراءات الخمسة عشران اكثر من نصفها لبراءات خاصة بالتشكيل الصيدلاني.

اما البراءات الخاصة بتصنيع الدواء فهومن اصول نباتية وعشبية خاصة بعلاج ارتفاع ضغط الدم والتحقيز الجنسي ومعالجة مرضى السكري والتخسيس وارتفاع الكلويسترول.

الا ان نقل هذا الانجاز الي حيز الوجود لم يحدث بعد او عملية نقله الى المجال التجاري فعدم خوض غمارهذه التحربة الى المنتهى مرتبط بمقدرة صيدال على التشيد من هنا وجب الوقوف عند القدره التنافسية.

-القدرة التنافسية للصناعة الدوائية من خلال مجمع صيدال

في محاولة منا الوقوف على القدرة التنافسية للصناعة الدوائية الجزائرية من خلال مجمع صيدال وجب العودة الى اعمال بورتر حول التنافسية والى المحددات التي صاغها كركائز للقدرة التنافسية.

1 ظروف عوامل الانتاج 2 وظروف الطلب المحلي 3 والصناعات المساندة والمغذية 4 واستراتجية المؤسسة وهيكل المنافسة المحلية اما الركائز الثانوية فتتمثل في دورالحكومة والصدفة.

-ظروف عوامل الانتاج

تعتبرعوامل الانتاج من ضروريات العملية الانتاجية في اية صناعة وتأخذ الشكل التقليدي المتعارف علية من راس المال والعمل والارض والموارد الطبيعية . الا ان بورتر يقدم عدة تصنيفات لعوامل الانتاج من عوامل اساسية مرتبطة بالارث او الكمون الذي تحصل عليه المجتمع دون انفاق عمل اوستثمار . وتتمثل في العوامل الطبيعية والمناخية والعمل غير الماهر فهذه العوامل لا يمكنها خلق قدرة تنافسيية الا انها تساعد على ذلك . ان العوامل التي يسميها بالمتقدمة وهي التي تم خلقها وتطويرها من خلال نشاط العمل والاستثمار ويتمثل في راسمال مادي وراس المال البشري ويتمثل هذا الاخيرفي صفوه راس المال من العلماء والمخترعين والمبتكرين والمعاهد العلمية المتخصصة ويمكن القول ان رأس المال البشري بهذا المضمون هو العقل الخالق لسر الصنعة يعد حجر الاساس للقدرة التنافسية وخاصة لصناعة عالية التكنولوجية.

اما التصنيف الاخر الذي اشار اليه فيتمثل في عوامل الانتاج المعممة والمتخصصة ويقصد بالاولى تلك التي يتم استخداماتها على مستوى واسع من الصناعات وتتمثل في

البنية الاساسية والوفرة في رؤوس الاموال التي يمكن استخدامها . اما العوامل المتخصصة وتتمثل في تلك العوامل التي ترتبط بانشطة محددة دون غيرها من الانشطة فهذه العوامل المتخصصة هي التي وراء تنافسية الولايات المتحدة في البرمجيات وايطاليا في صناعة الحليى سنغافورة في صناعة السفن وسويسره في صناعة الساعات والدواء ان هذه العوامل المتخصصة والعوامل المتقدمة تعبرعن نشاط البحث والتطوير .

اذا عدنا الى عنصر عوامل الانتاج ومدى مساهمته في القدر التنافسية وبالتحديد العوامل المادية والتي يقصدبها بورتر الطبيعية والمناخ والجغرافية فنجد ان هذا العنصر ايجابي بالنسبة للصناعة الدوائية الجزائريه الا انه بالنسبة للموارد البشرية فوجب ان نؤكد حقيقة وهي ان الموارد البشرية في الصناعة الدوائية هي متغير في دالة المدخل الذي تختاره اية منظمة او دولة في الدخول لصناعة الدواء وخاصة كصناعة عالية التكنولوجية . ونجد ان الجزائر اختارت الحلقة السفلى اي الدخول في صناعة الدواء من صنع الدواء لتغطية الطلب المحلي وليس من خلال تشييد دواء والدخول به السوق فهنا الفئة البشرية غير تلك فهنا البحث التطوير اذن نجد ان صيدال في ميدان العنصر البشري اتجهت الى تدريب المهارات في برامج الحصول على شهدات الايزو الخاصة بالجودة وكذالك الخاصة بالبيئة من خلال الاستعانة بالخبرات الاجنبية . كما وضعت برامج تكوين تحت اشراف المجموعات الاجنبة كالذي تم مع المجموعة الكندية كما حاولت وضع برنامج خاص باداره الجوده ونجدان العنصر البشري كداعم للتنافسية يبدو ضعيف ويكفي للدلالة على ذلك ان مصاريف التكوين لصيدال لا تتجاوز نسبة 1.08 من مصاريف المستخدمين . بينما هذه

لنسبة تتجاوز 10٪من مصاريف في مستخدمين في الدول لمتقدمة ان هذا الضعف في التكوين لصيدال يمثل تهديدا حقيقيا داخلي لصيدال قد يؤدي لهجرة كوادرها مما يجعل من التهديد الداخلي يطرح بقوة.

اما بالنسبة لسوق رؤوس الاموال الذي تعبر عنه البورصة في الجزائر فهو ضعيف للغاية ولا يمكن ان يعبر او يعكس اداء المؤسسات المنخرطة فيه على قلتها فيمكن ان نقول ان بورصة الجزائر هي تعبير مكثف لوضعية قطاعات الصناعة التحويلية الجزائرية.

اما البنية الاساسية التى تتطلبها صناعة الادوية والتي تتمثل في شبكة الاتصالات والطرق والموانى والكهرباء على الرغم من المجهودات التي بذلت وخاصة في شبكة الاتصالات. الا ان هذه الاخيرة لاتزال بطئة التطور.

اما البحث والتطوير والذي يعد من العوامل الخاصة وعلى الرغم من نجاح صيدال في تشييد جملة من براءات الاختراع رغم بساطتها كونها اعتمدت على التشكيل الصيدلاني الا انها لم ترى النور الى غاية اليوم وهو بحد ذاته انتكاسة لمجهود البحث والتطوير ذلك ان الهدف الاساس للبحث والتطوير هو تشيد الدواء ومادون ذلك يعد شي ثانوي ولمعرفة مكانة البحث والتطوير لدى صيدال يمكن مقارنة مخصصات البحث والتطوير في مجمع صيدال التي لا يتجاوز 1.5٪ من رقم المبيعات سنة 2008 بينما نجدهذه النسبة عشره اضعاف بالنسبة للدول المتقدمة وكمثال على ذلك بفايزرالامريكية حيث يصل هذه النسبةالى 15٪ من رقم مبيعاتها وهي خاصة ببحوث التطبيقية وبحوث والتجارب باستثناء البحوث الاساسية التي تقوم الدولة بتمويلها وهذا يقودنا الى حقيقة سبق تاكيدها وهي ان

مخصصات البحث والتطوير هو متغير في دالة المدخل الذي يتم اختياره لصناعة الداء وعليه فان اى سياسة دوائية لابد ان تدخل ضمن اهدافها تشيد دواء ولو دواء واحدا يكون جسر عبور الى استراتجية جديدة في صناعة الادوية.

ظروف الطلب المحلي

يعتمد بورتر في تحليله للطلب كمحدد للقدرة التنافسية من خلال تقسيمه الي بعديين رئسيين يتعلق الاول بطبيعته والثاني بحجمه ومعدل نموه فبالنسبة الى طبيعته فيرى فيه القوة المحركة للقدرة التنافسية لكونه يخلق قوة ضغط على المؤسسة من طرف المستهلكين التي تتعدد احتياجتهم في طلب منتجات جديدة تدفع المؤسسة الى المزيد من التجديد والابتكار للاستجابة لرغاباتا لمستهلكين مما يدفع في نهاية المطاف بتعزيز القدرة التنافسية لهذه المنشاءات ويرى بورتر ان طبيعة الطلب اهم من حجم الطلب ومعدل نموه في الدفع لتعزيز القدرة التنافسية ذلك ان وجود مستهلكين على مستوى عالي من الدراية والثقافة بما يستهلكون له عظيم الاثر على تعزيز القدرة التنافسية للمنشاءات

-حجم الطلب المحلي ومعدل نموه

يدفع النمو المتزايد فيحجم الطلب المحلي إلى تحفيز المنتجين ودفعهم على المزيد من الابتكار والتجديد بفعل عنصر الامان الذي تشكل لديهم والذي يدفع بعنصر المخاطرة الذي يمكن ان واجهه المؤسسة وخاصة على مستوى السوق المحلية حيث يمكن التنبؤ به الا

ان بورتر، يرى ان هذا العامل لا يعمل بمعزل عن العوامل الاخرى حيث لا يستقيم تأثير هذا العامل الا بتفاعله مع باقي العوامل الاخرى

وبالعودة الى حجم الطلب المحلي في السوق الجزائرية نجده عرف معدلات مرتفعة من 23.34 سنة 2003 ثم 18.55 سنة 2004 ثم ينحفض الى 7.80 سنة 2005 ثم يعاود الارتفاع الى 11.66 سنة 2006 فهذها لمعدلات على مستوى نمو الطلب المحلي لم يواكبها زيادة في تطور الانتاج المحلي في تغطية الطلب المحلي بل نجدان نسبة القطاع العام ممثلا في صيدال قد انخفضت من 0.096 سنة 2003 الى 0.068 سنة 2006 ونفس الوضع عرفه القطاع الخاص الذى انتقل نصيبه من 0.10 سنة 2002 الى 0.072 سنة 2006 بينما عرف النصيب السوقي للواردات ارتفاع امن 0.797 الى 0.855 سنة 2006 اذن فان العامل الذي كان من المفروض ان يكون عامل دفع للقدرة التنافسية في صناعة الدواء الجزائرية قد انتكس بفعل عدم قدرة المنتوج المحلي في تغطية الطلب المحلي ومرد ذالك ان معركة الادوية الجنيسة والادوية الاصلية لا تزال في غير صالح الادوية الجنيسة ومرد ذلك ان المستهلك الجزائري لا يزال ميال الاستهلال الادوية الاصلية رغم ارتفاع اسعارها مقارنة بالادوية الجنيسة ورغم ان صيدال يقدم نفسه كرائد في صناعة الادوية الجنيسة. اما الجانب الخاص بطبيعة الطلب فان صيدال بوجودها في سوق اين هي المؤسسة العامة قد تكون عامل ضغط عليها يدفعها الى الاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار.

-الصناعات المغذية والمرتبطة

تلعب الصناعات المرتبطة اوالمكملة دورامهم في تنافسية المؤسسة اذ لا يمكن للمؤسسة ان تحقق ميزة تنافسية بمعزل عن تلك المؤسسات المشتركة معها في التقنيات والمدخلات وقنوات التوزيع او تلك التي تقدم منتجات متكاملة مع صناعات مغذية والتي تقدم الى الصناعة المعينة بالمدخلات الضرورية واللازمة للانتاج.

اذن ان تواجد الصناعة ضمن عنقوداوعناقيد صناعية من اهم الاسباب لتنافسية المؤسسة وخاصة على مستوى دولي وترتبط هذه المؤسسات مع بعضها بروابط اطلق عليها بورتر بسلاسل القيم ذلك ان وجود المؤسسة داخل المجمع العنقودي يؤدي الى تقليل من عنصرالمخاطرة.

وبالنظر الى الصناعات الدوائية فان الصناعات التي يمكن ان تكون لها روابط خلفية نجدا لصناعة الكميائية التي يمكن ان تغذى الصناعة الدوائية الجزائرية بالمادة الاولية من اجل صناعة الدواء والصناعة الهندسية التي يمكن ان تقدم قطاع الغيار وهذا على مستوى تشغيل مصانع الصناعة الدوائية وهناك صناعات الزجاج والكرتون والبلاستيك التي يمكن ان تقدم منتجاته الى الصناعة الدوائية خدمة لعملية التعليب القائمة على صناعة الزجاج والبلاستيك والتغليف القائمة على صناعة الكرتون بهذاالتفكك بين الصناعة الدوائية والصناعات ذات الروابط الخلفية تفقد الصناعة الدوائية اهم ركيزة لقدرتها التنافسية.

-استراتجية المؤسسة والمنافسة المحلية

تختلف المؤسسات عن بعضها البعض من حيث اهدافها واسراتجيتها وطرق تنظيمها وادارتها من دولة الى اخرى ومن بيئة اجتماعية وثقافية وقيمية وكلما اتسقت المؤسسة مع بيئها المحلية كان ذلك عون لها في اكتساب قدره تنافسية ثابتة ومستقرة .

وبالعودة الى شركات الدواء في الجزائر نجد صيدال بمفردها كشركة عمومية اما باقي الشركات فهي موزعة بين قطاع خاص وطني واجنبي وهنا نجد صيدال الا ان هناك حقيقة وجب تأكيدها ان المسيطرين في انتاج الدواء في الجزائر لا يتجاوز الخمس شركات على راسهم صيدال وتعاني من نقص المرونة التتميز شركات االقطاع العام امام المؤسسات الخاصة التي تتميز بمرونة اكبر والتي تكون عائقا مقارنة بالشركات الاخرى وعامل مثبط لقدرتها.

بجانت المحددات او الركائز الاساسية هناك المحددات المساعدة ممثلة في دورالحكومات والصدفة دورالحكومات.

على الرغم ان بورتر لم يعتبر دورالحكومات محدد رئيسي للقدرة التنافسية الا انه راى امكانية ان تقوم الحكومات بدور مساعد في الارتقاء بعوامل الانتاج قصد الدفع بالانتاجبة عبر ما تقدمه من الاعانات المالية والاستثمار في التعليم والتدريب انطلاقامن الواقع الصناعي ودعم الادخار ودعم البحث والتطوير والابتكار وتوفير المعلومات والاهتمام بالبنية الاساسية.

على الرغم ان دورالحكومه لم يدرجه كمفعل للمحدات القدرة التنافسية الانه وبالعوده لصناعة الدواء الجزائرية نجد الحكومة حاضره كحكومه ممثلة لدولة تنموية واكبر دليل على ذلك قرارالحكومه الجزائرية برفع راسمال مجمع صيدال من 12 مليار دج الى 40 مليار فهذا الارتفاع في راي صيدال ليس نتيجة تراكم احدثته بفعل نشاطها وانما مدخرات بفعل ارادات المحروقات وان كان هذا صحيح من حيث المبدأ الا انه ينبغي ان يكلل بحيازة نصيب اكبر من السوق الوطنية وهو هدف لاستراتجية الحد الادنى من تحقيق اهداف سياسة صناعة الدواء.

-دور الصدفة

وتتمثل في التغيرات التي تعرفها الاسواق المالية واسعارالصرف كما القرارات المفاجئة التي تصدر من الدول الاخرى اذن فالصدفة ممكن ان تكون عامل ازدهار للقدرة التنافسية وفي نفس الوقت عامل مدهور قد تكون الصدفة هي التي قادت ان تكون الجزئر تمتلك جاذبة استثمارية للمنظمات المشتغلة بحقل الدواء.

فبعيدا عن عوامل القوه والضعف الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديات الخارجية فان صناعة الدواء الجزائرية ومن خلال صيدال مدعوه لى سياسة دوائية اخذه في الاعتبار ورغم المجهوات الوطنية والاجنبية لاتزال تسعى الى تغطية الطلب المحلي حيث كل ما تم الاعلان عنه في السنوات السابقة من نسبة 40٪او 50٪وكذلك الهدف الذي وضع لسنة 2012 لتغطية الطلب المحلي في حدود 70٪من الانتاج الوطني لم يتحقق.

-نحو سياسة صناعية دوئية

ان الدخول او الاختراق الفعال والنشط للصناعة الدوائية على المستوي العالمي له منافد عديدة كل دولة تدخله بحسب امكانياتها الجارية والامكانيات الكامنة التي تقوم بتثويرها عند الحاجة اليها افهذه المداخل او الفرص عديدة بدءا من التشكيل الصيدلاني وصناعة الادوية الجنيسة والمواد الدوائية الخام من اصول طبيعية والتكنولوجية الحيوية وفي ظروف الجزائر لا يتطلب الدخول من اعلى القمة التكنولوجية اي تخليق مادة دوائية جديدة والوصول بها الى السوق الا ان هذا لا يعني اسقاط خيار امكانتة تشييد دواء رغم علمنا بان المهمات في القدره على الانجاز.

وهناك عاملان اساسيان تتحكمان في صناعة الادوية تتمثل في الموارد البشرية والموارد الطبيعية فهده الاخيرة تتمثل في الكمون الكبير الذي تزخربه الجزائر من نباتات وحيونات وحشرات ومصار دواعدة للتنوع المطلوب في التشييد الكميائي اثناء اجراء بحوث تشييد وتصميم الادوية كما تظل البحار والصحاري والانهار على مستوى الجزائر هي الاخرى مصادر خصبة للبحوث والاكتشافات الدوئية وعليه فان المؤسسات مدعوة الي خوض عباب هذا البحر.

المبحث الثالث:

القدرة التنافسية للصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية

الصناعات الهندسية الجزائرية

تاتي اهمية الصناعات الهندسية من كونها صناعات تحتل مكانة مميزةفي هيكل الانتاج الصناعي الحديث مانفكت التطورات التكنولوجية منذ عهد الثورة الصناعية تدفع بها الى احتلال موقعا ستراتيجي مميز عن غيرها من الصناعات. حيث تعدمن الصناعات الرائدة بامتياز والتي تجر معها تطور جملة من الصناعات وتتمثل هذه الصناعات الهندسية في المجموعات التالية وفق التصنيف الصناعي الدولي المجموعة 381 المنتجات المعدنية عدا الماكينات والمعدات والمجموعة 382 صناعة الماكينات الكهربائية والمجموعة 383 صناعة الماكينات والاجهزة والادوات والمعدات الكهربائية والمجموعة 384 صناعة معدات النقل.

فهذه الصناعات المذكورة والمتمثلة في الصناعات الهندسية تتميز بجملة من الخصائص المتداخلة والمتكاملة [1] مما يجعلها تتميز بطبيعة خاصة عن باقي الصناعات فالتعرف على هذه الصناعات يعد بمثابة بوابة المرورالى تحديد محددات الميزة التنافسية في هذه الصناعات ومن هنا يمكن رسم السياسة الصناعية الخاصة بهذا القطاع من اجل النهوض ويمكن تبيان ذلك من خلال الخصائص التالية.

[1]- جودة عبد الخالق الصناعة والتصنيع منتدى العالم الثالث والمكتبة الاكادمية ص 277

يعتبر قطاع الصناعات الهندسية من القطاعات التي يلعب فيها نشاط البحث والتطوير دوراساسي، وعليه فهي صناعة ذات محتوى علمي وتكنولوجي كثيف كما تعتمد على الايدي العاملة الماهرة ذات القدرة الكبيرة على التصميم والابتكار وفي نفس الوقت فهي صناعة كثيفة راس المال. تلعب اقتصاديات الحجم دورا مميزا في تطورها مما يجعل من الاتجاه بهذه الصناعة الى الاسواق الخارجية ضرورة موضوعية بدلا من الاكتفاء او الاعتماد على السوق المحلي وعلية فالصناعة الهندسية وانطلاقا من هذا وذاك لا تملك الا ان تكون صناعة تنافسية.

انطلاقا من سيرورة هذه الصناعة نجدانها تمر بعدة مراحل

تصميم السلعة

اعداد الرسومات لها

تحديد المكونات والاجزاء المختلفة لها

دراسة طرق التشكيل لعمل كل جزء على حدى وطرق التجميع للمكونات المفككة.اذن فان الدخول في هكذا صناعة لايمكن تعظيم القيمة المضافة فيها الا عبرالدخول من ارقى حلقاتها المتمثل في التصميم والابتكار اللذان يعدان عماد القدرة التنافسية في هذه الصناعة.

تعد هذه الصناعة من الصناعات التى تتميز بعلاقات تشابك عميقة امامية وخلفية في الاقتصاد والصناعة خاصة والتنمية الاقتصادية عامة ويتضح ذلك بصفة خاصة في

صناعة الالات والمعدات التي يرتبط فيها الروابط الامامية والخلفية كما ان تعظيم الاستفادة من هذه الصناعة مرتبط بمدى توفر مدخلات هذه الصناعة محليا ومدى الاعتماد عليها.

كما تعتبر هذه الصناعة من الصناعات شديدة الحساسية ومرونة كبيرة وطبيعة دينامكية واستجابة كبيرة للتطور التكنولوجي حيث نجدان ادخال تكنولوجية الرقائق المتناهية الصغر في السبعينات كان نقطة تحول في الصناعات الالكترونية هذا على مستوى الصناعات الهندسية عامة.

اما فيما يخص الصناعات الهندسية التي تم انشاءها ا في الجزائر العودة الى القطاعات التي تشمل صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية حيث اعتبرت النواة الصلبة للاستراتجية الصناعية التي انطلقت منذ السبعينات وتاتي اهمية هذه الصناعات في هذه الاستراتجية الصناعية في الاثار الامامية والخلفية حيث اقامة صناعة معينة يستلزم اقامة صناعات اخري معذية واخرى تعد بمثابة سوق لها وتختلف الصناعات من حيث درجة الروابط الامامية اما من حيث المضمون التكنولوجي فان القطاعات التي تم تنفيذها في غمار عملية التنمية في الجزائر نجد الصناعات المعدنية (المعادن الاساسية والمعادن المصنعة) ذات المستوي التكنولوجي المتوسط المنخفض اما الصناعات الخاصة بوسائل النقل والمقطورات وشبه المقطورات بالاضافة الي المكائن الكهربائية والاجهزة غير المصنفة في مكان اخر وكذلك اجهزة السكك الحديدة واجهزة النقل غيرالمصنفة في مكان اخر وكذلك المكائن ولالات غير المصنفة في مكان اخر فكل هذه الصناعات تعد من الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط المرتفع وهو يقابل

الصناعات الميكانيكية اما صناعة اجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات وكذلك اجهزة الكمبوتر والمحاسبة والمكاتب فتعد من الصناعات عالية التكنولوجية وتمثلة الصناعات الالكترونية.

جدول رقم (16):اداء الصناعات الهندسية الجزائرية خلال الفترة 2012/2001

المؤشر / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانتاج	88477	97104	108904.3	120261.5	126394	130324
اقيمة مضافة	33947.6	34306.3	37974.9	41326.1	43567.7	45364.9
اجور	20320	182835	20041.3	22107.0	23603	24539.0
قيمة مضافة ص	13670	16022.2	17933.5	19219	19964.7	20825
الاجور/ القيمةالمضافة	0.598	0.53	0.527	0.53	0.54	0.54
طاقة استعمالية	/	٪43	٪50.4	٪50.04	٪45.2	٪46.3
قمضافة ص/انتاج	٪15	16	٪16	٪16	٪15.8	٪15.9
قيمة /اجقم		٪12	٪13	٪14	٪13.6	٪13
قع/ قخ		٪43	٪50.4	٪50.4	٪45.2	٪46.3

المؤشر/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانتاج	154143.6	188083	263323.7	274308	288543	313851
قيمة مضافة	53504.4	64431.2	83130.9	83325.9	89916.2	97395.5
الاجور	28241	35628.6	37577.7	42682.1	54092.6	47447.7
قيمة مضافة ص	25343.3	28803.0	45553.2	40643.6	35887	49948
الاجور/القيمة المضافة	0.53	0.55	0.45	0.51	0.60	0.487
طاقةاستعمالية	٪38.6		٪40.1	٪33.9	37.7	40.3
قمضافة ص/الانتاج	٪16	٪15.3	٪17	٪14	٪12	٪16
قم/ اجقم	٪13.5	٪14	٪ 18	٪17		
العمالة			36187	33821	34006	34825
الانتاجية			2.3	2.46	2.64	2.79

يقدم لنا الجدول السابق الاداء الاقتصادي للصناعات الهندسية خلال الفترة 2012/2000 ويمكن التركيز في تناول هذا الاداء علي تطورالقيمة المضافة ، العمالة الانتاجية والاجور ، والميزان التجاري.

-القيمة المضافة

اهم ملاحظة يمكن تاكيدها ان نواة التصنيع في الجزائر فقدت مكانتها كعميد في خلق القيمةالمضافة امام قطاعات اخري ضمن قطاع الصناعة التحويلية وهو قطاع الصناعات الغذائية اي انتقل من قطاعات عالية ومتوسطة الي القطاعات ضعيفة التكنولوجية وهو بحد ذاته تدهور نوعي ، حيث اصبحت القيمة المضافة للصناعات الهندسية لا تمثل الا نسبة ضيئلة لتترك مكانتها للصناعات الغذائية الي ان اصبحت لها الريادة في خلق القيمة المضافة اذن فنحن امام قطاع للصناعة التحويلية انتفل فيه خلق القيمة المضافة من الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية الي القطاع ضعيف التكنولوجية.

اما عن تطور القيمة المضافة للصناعات الهندسية نسجل الا ارتفاعا المتواضع للصناعة الهندسية حيث انتقلت من 3 .947 30 مليون دينارجزائري سنة 2001 الى 45364.9 مليون دينار سنة 2006 وبمعدل نمو وسطي يعكس تواضع التطور المذكور اعلاه لم يتجاوز 4.4٪ اما خلال الفترة 2012/2007 فانتقلت من 53504.4 الي97395.5 سنة 2012 مقابل معدل احسن عن الفترة السابقة بمعدل وسطي 8٪بينما سجلت القيمة المضافة باسعار الحقيقة تراجع كبير خلال الفترة 2008/2000(انظرفي ذلك تطورالقيمة المضافة لفروع الصناعات التحويليةاليونيدو) ولايستثنى من ذلك الاصناعة المعادن الاساسية التي حققت نموحقيقي4.78٪ان هذا الوضع على مستوى النمو يفسر ولو جزئيا عدم وجود سياسة واضحة للنمو بقطاع الصناعات الهندسية كما يمكن ان نفسر ذلك بحساسية الانتاج في هذا القطاع لتوافر مستلزمات الانتاج المستورة والذي يعبرعنه معدل

الاختراق اما اذا قارنا القيمة المضافة في الصناعات الهندسية بغيرها من الدول النامية يمكن العودة (اليونيدو في صفحة من هذاالفصل).

وقدا نعكس هذا الاداء الضعيف للصناعات الهندسية على تراجع دوره في دعم النمو في قطاع الصناعة التحويلية بصفة خاصة والنموالاقتصادي بصفة عامة.

اما اذا عدنا الي النصيب النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص ودوره في انتاج القيمة المضافة نجدان القطاع العام هو المنتج الرئسي في قطاع الصناعات الهندسية حيث ظلت هذه النسبة في حدود 92٪ .اذن فان الخوصصة التي عرفتها قطاعات الصناعة التحويلية بهذا القدر او ذاك لم تعرفها الصناعات الهندسية ، فالصناعات الهندسية تم تفضيل الدخول الى حلقة الاستيراد عوض الانتاج نظر للكثافة الراسمالية والعائد طويل الاجل.

العمالة والاجور والانتاجية يستحوذ قطاع الصناعات الهندسية علي اهم نصيب من العمالة التي تشغل في قطاع الصناعات التحويلية الجزائرية بنسبةتراوح بين 34٪ و36٪وذلك خلال الفترة التي تتوفر حولها احصائيا كاملة 2009 الي غاية 2012 و بفارق كبير بينه وبين اكبر قطاع مدر للقيمة المضافة وهو قطاع الصناعات الغذائية الذي لا يستحوذ الا علي 19٪ من حجم العمالة في الصناعات التحويلية هذا من جهة . ومن جهة اخرى ان هذين القطاعين يختلفان في الطابع القانوني من سيطرة القطاع العام والقطاع الخاص حيث يسيطرعلي نشاط السلع الهندسية القطاع العام اما قطاع الصناعة الغذائية فيسيطر عليه القطاع الخاص . واذا انتقلنا اللانتاجية على اساس القيمة المضافة

العمالة نجده كانت كالتالي 2.10 مليون دينارجزائري سنة 2009 و2.26 مليون دج لسنة 2010 و2.42 مليون دج سنة 2011 ثم انتقلت الى 2.57 مليون دج سنة 2012 فهذا المستوى للانتاجية يبدو ضعيفا جدارغم التحسن الذي عرفة اما اذا ما قرن بالدول النامية ويكفي الاشارة الى تقارير التنافسية التي يتأخذ مؤشر الانتاجية نجدان الجزائر تتاخر دول شمال افريقيا في هذا المؤشر.[1]

-لميزان التجاري والميزة النسبية

هناك حقيقة يجب تاكيدها منذ البداية وهي ان الصناعات الهندسية الجزائريةالتي اقيمت في اطار سياسة احلال الوردات بتبعاتها الممثلة ان ادائها كان خلف اسوار الحماية ، بمالها وعلية من سوق مضمونة من جهة وبسعر صرف مرتفع للدينار متحيز ضد التصدير مما يجعل ايضا من تكلفة منتجات السلع الهندسية مرتفعة مقارنة بدول اخرى . وخاصة تلك التي خاضت سياسة تشجيع الصادرات وخاصة ايضا اذا علمنا ان الصناعات الهندسية تعتمد في نشاطها على نسبة كبيرة من مستلزمات الانتاج المستوردة وهو ما انعكس على تكامل المنتوج الذي طل ضعيف مما يجعل من اي سياسة لتدعيم المنتوج الوطني محدودة الاثر خاصة ان هذه الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجية.

اما فيما يتعلق باداء التجاري الصناعات الهندسية فيمكن الاستعانة بالجدول الموالي.

[1]- التقرير الاقتصادي الاخير

جدول رقم(17):الاداء التجاري 2012/1990

السنة	اجماليص1			صالهندسيق 2	صتحويلية	3/2	2/1	3/1	ورداتصتحويلية	ميزانتجاريص	ميزانص تحولية
1990	11.011	99.1	286.3	034	9.	2.6	9736	3997	6684.4	-3897	-5693
1995	9357	37.43	280.7	0.13	4.	3	10782	3224	7223	-3187	-6942
2000	22031	44.06	308	0.14	2.	1.4	9152	3212	6095	-3167	5787
2003	24612	24.61	320	0.07	0.1	1.3	13533	5142	9906	-5117	-9586
2004	32083	32.0	352.9	0.09	9.	1.2	18386	7538	13513	-7506	-13129
2005	46002	46.0	460	0.10	1.	1	20357	8753	155731	8707.5	153131
2006	54613				0.	1.1	21456	7938	16263	-7938.2	-15662.2
2007											
2008	78181	1016	.1719	0.59	1.3	2.2	40895	15008	29853	-13992	28134-
2009	78181	22.85	406		0.0	9.	39258	16174	31327	-16151	-30920
2010	57000	18.6			0.0	8.	41000	16728	32144	-16709	-31686
2011	73460	16.48	661		0.0	9.	47220	17471	33526	-17454	-32865
2012	71866	18.58	646		0.0	9.	50369	17629	33747.2	-17610	-33301

Source handbook unctad tdstat n 27 .28.29.30.31.32.33.34.35.36.37.38

يعبر الاداء التجاري التنافسي عن قدرة الدولة على الولوج الي المنافذ الخارجية ويعكسه حجم الصادرات لفترة يكون لها دلالة والملاحظ ان حجم صادرات الصناعة الهندسية الجزائرية كان ضعيف جدا حيث كان قيمتها 99.1 مليون دولار ونسبها من اجمالي الصادرات كانت 0.9٪ومانفكت هذه القيمة تتدهورالي ان وصلت الي 32 مليون دولاروبنسبة من اجمالي الصادرات لم يتجاوز 0.1٪سنة 2004 الا انه في سنة 2008 حدثت طفرة في تطور صادرات السلع الهندسية لم تعرفها من قبل حيث وصلت الى 1016 مليون دولار و ينسبة معتبرة بلغت 2.2٪من اجمالي الصادرات وبنسبة 59٪ من بالعودة الي الجدول اعلاه وبالتحديد الخاص بالصادرات التى قمية صادرات الصناعة التحويلية لهذه السنة فهذه القيمة للصادرات الهندسية والتي تعتبر قيمتها اضعاف مضاعفة للصادرات الصناعة التحويلية للسنوات السابقة حيث لم تبلغ قيمة اجمالي صادرات الصناعة الحويلية نصف هذا المبلغ طوال السنوات السابقة ولا نجد نفسيرا لهذا الا ان

هذه النتيجة كانت عبارة عن صفقة مقايضة اجرتها الدولة الجزائرية وفي نفس الوقت تعبر عن امكانية للتصدير من هذا القطاع. الا انه بعد هذه السنة 2008 تعود صادرات السلع الهندسية اقل بكثير مما كانت علية قبل 2008 اقل من 25 مليون دولار.

انعدم الاتساق هذا الذي يعكسه تطورالصادرات الهندسية بين قيمة صادرات 46 مليون دولارسنة 2005 و1016 مليون 2008 ثم 18 مليون دولار يعير عن اداء ضعيف لعملية التصدير وفي نفسا لوقت يعبرعن تدني قدرة الولوج الي الاسواق الخارجية ويمكن ان نفسر ذلك ان هذا القطاع بحماية السوق المحلية من المنافسة الخارجية لفترة طويلة خلف اسور الحماية.

القدره التنافسية للصناعات الكهربائيه والالكترونية والكهرومنزلية

تتبوء الصناعات الكهروبائية والالكترونية والكهرومنزلية مكانة متميزة في هيكل الصناعة التحويلية كونها مستقر التكنولوجية العالية اذ يعد التمكن منها بمثابة جواز المرور من الاقتصاد ما قبل الصناعة الى الاقتصاد الصناعي وخاصة في جانبها المتعلق بالسلع الرأسمالية ونحاول الوقوف على كمون هذه الفروع الصناعية الثلاثة مقسمة الى تسعة اجزاء.

الجدول رقم(18): اجزاء فروع الصناعات الكهربائية والالكترونية

الفرع	طرقالانتاج	العائلة	المنتوج	الانتاج	الواردات	الانتاجية
معداتكهربائية	التصميموالتج ميعوالانتاج	الانارةعنصرمعدات	شمعدانالسقفعدد/م تابع/قواطعخزانةكه رب/خزنة	7703 القيمة 0.12نسبةتغطيةالطل ب	24414 القيم 0.21النسبة	4599 عددعمال 0.15 النسبة الانتاجية1.67
معداتومكوناتالك ترونية	تجميعتركيبتو زيع	المهنةالالكارونيةمعدا تالاعلامعناصر	معداتالقياسمعداتالا علامالاليالدوائرالم طبوعة	908 القيمة 0.014النسبة تغطيةالطلب 0.15	5199القيمة 004النسبة	483 عددالعمال 0.016 نسبةالعمالةالانتاجية1.87

الكتروميكانكية	تجميعوتركيب	العديدمنالمعداتالمعدا تالالكترونيةالةدوارة	المحولات /الكسارةالمرسلونال محركات/مولدات	2156القيمة 0.033النسبة نسبةالتغطية 0.28	5449القيمة 0.046النسبة	عددالعمالة1228 نسبةالعمالة 0.040 الانتاجية1.75
كهرومنزلية	انتاجتجميعترك يب	المنتوجالابلضالمنتوج الرماديالكهروماتليال صعير	ثلاجةتلفيزيونفيديو مكواةحديديخلاط	40980القيمة 0.63النسبة نسبةالتغطية0.67	19924القيمة 0.017النسبة	19702عددالعمال النسبة 0.65 الانتاجية 2.07
كهروكميائية	انتاج	الكمياءالكهربائيةالمح ولاتالكهربائية	المراكمبطارياتالةلح ام /تحليلكهربائي	2623القيمة 0.04النسبة انسبةالتغ طية0.59	1793القيمة 0.015النسبة	1258عددالعمال النسبة .0 0.041 الانتاجية 2.08
الكوابلوالاسلاك	انتاج	الاتصالاتبياناتالاجهزه الطاقة	كابلاتالاتصالاتكابلب ياناتالاجهزهكابلالطا قة	6771القيمة 0.10النسبة نسبةالتغطية0.43	8844الفيمة 0.07النسبة	2483عددالعمالة . 0.08النسبةالانتاجية 2.72
التكنولوجيةالجد يد للاعلاموالاتصا لات	انتاج	الاتصالاتالتليفون	معداتالاتصالاتالتليف ونالثابتالتليفونالمح مول	3431القيمة 0.053النسبة تغطيةالطلب0.6	52466 القيمة 0.44 النسبة	637عددالعمال النسبة 0.02 الانتاجية 5.38 .

. Minister de la pme et de lartisana etude de la filiE eee/algerienne rapport principal algerie 2007p38

تستحوذ الفروع السبعة للصناعات الهندسية عالية التكنولوجية على 68٪من الانتاج وداخل هذه الفروع يسيطر فرع الكهرومنزلية على 63٪ من الانتاج والباقي يتوزع على الفروع الستة كما يلاحظ من الجدول ان توزيع الانتاج يتطابق مع توزيع العمالة فاذا اخذنا المكونات الالكترونية الذي لايستقطب الانسبة 0.016 وهي اقل نسبة عمالة ويمكن تفسير ذلك ان قطاع المعدات والمكونات الالكترونية يحتاج الى استثمارات ضخمة ومرودية لا تتحقق في الاجل الطويل اي ان فترة التفريخ طويلة نسبيا وهي سبب احجام دخول القطاع الخاص في هذا القطاع اما الدولة فقد استعاضت عن الدخول للاستثمارفي هذا القطاع بما تغطيه الواردات لسد حجات الطلب المحلي اما قطاع الكهرومنزلية وهو اكبر قطاع يستقطب الايدي العاملة ويعود ذلك الى ضعف الحواجز الجمركية امام نشاط التجميع اذ انخفضت معدلات التعريفة الجمركية لتتروح بين 5٪و30٪ بعدما كانت بين 10٪و45٪واذا اضف الي ذلك انخفاض ضريبة المبيعات يمكن معرفة حجم الدعم الذي

يلاقيه نشاط التجميع ومن هنا يمكن معرفة سر المردودية الكبيرة والسريعة للاستثمارات في فروع نشاط التجميع حيث هي فوائض مصدرها خارج النشاط وليس من داخله وهذا يقود الوقوف على نشاط البحث والتطوير الذي يعكسه التصميم في فروع الصناعات الهندسية اذ يغيب نشاط التصميم من فروع هذا القطاع لاتاخذ على عاتقها التصميم والبحث والتطوير وانما يرتكز فقط على الاستفادة مما تقدمه السياسات الجمركية والسياسات الضريبية فغياب البحث والتطوير يجعل من هذا القطاع يفتقد الى اهم عنصر استراتيجي يقيه تحديات السوق والمنافسة عبر تحسين منتجاته وتنويعها اذ وحده البحث والتطوير يمكن من الالتفاف على السوق بغياب البحث والتطوير يكون الدور الاساسي لعمالة اقل كفاءة مما ينعكس على انتاجيتها

وهو مايجسده الجدول فيما يخص انتاجية العامل في الفروع السبعة لقطاعات الصناعات الكهربائية والالكترونية والكهرومنزلية وعلى الرغم من التباين المسجل الا انه تباين في درجة ضعف الانتاجية بين الفروع السبعة حيث تسجل فروع معدات كهربائية وكهروميكانكية وكهروكميائية وكهرومنزلية اضعف معدلات انتاجية حيث كانت على التوالي 1.68 و 1.75 و 1.87 و 2.07 مليون دينار جزائري ويمكن تفسير ذلك بضعف استعمال الطاقات الانتاجية التي لم تتجاوز 50٪ كما يعود هذا الاخيرالى تقادما لالات ومعدات الانتاج التي لم تجدد بعد مرورعشرة سنوات ويعكس ذالك توقف عملية التجديد والاستثماروهي وضعية لايزال يعيشه اقطاع الصناعات التحويلية عموما والصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية على وجه الخصوص . الا ان التراجع في الاستثمار هي

خاصيةالاقتصاد الجزائري خلال العشرينية الاخيرة اين تراجعت معدلات الاستثمارالى 20٪من الناتج المحلي الاجمالي رعم الوفرة المالية منذ سنة 2000.

اما بالنسبة لفرع الكوابل والاسلاك والتكنولوجية الجديدة للاعلام والاتصالات ورغم التحسن النسبي في معدلات الانتاجية مقارنة بباقي الفروع السابقة بتحقيق 2.72 مليون دج و5.38 الا ان انتاجية هذين القطاعين تظل ضعيفة الان فرع الكوابل والاسلاك يخرج من دائرة الانتاج منذ 2007 مما يطرح تساءل هل هناك سعيا لتطبيق سياسة انتقائية لاحلال الواردات فاذا كانت فما هي معالمها وشروطها الا انه يلاحظ ان هناك تدهورا عاما في انتاج الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية الجدول التالي نوضوح به ذلك .جدولرقم 18 تطور المنتجات الاساسية للصناعة الكهربائية والميكانكية والالكترونية خلال الفترة 2011/2005.

جدول رقم (19): تطور المنتجات الاساسية للصناعات الكهرابية و الميكانيكبة و الاكترونية

السنة/المنتوج	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
جراراتعدد	2574	1258	1008	33	1802	1807	2311
مضخاتعدد	5584	4004	3635	2235	2698	2499	2263
مقطوراتعدد	17	10	16	20	51	36	36
شاحناتعدد	2241	1576	1654	969	1552	1042	1311
حافلاتعدد	503	882	94	109	285	500	686
مركماتالوحدهالف	475.8	261.4	313.6	466.3	433.3	430.1	362.2
كوابلكهروبائيةطن	18863	14332	15809	19090	15530	15503	15503
كوابل تيليفونية طن	3622.4	00	00	00	00	00	00
تليفزيون م الوحده الف	171.4	173.6	160.4	170.8	79.8	93.5	95.2
ثلاجات الف	193.9	164.8	158.7	132.6	136.1	129.1	102.5
مطابخ الف	90	93.2	76.2	71.3	77.3	72.6	64.6
مواقدوحدة	75	100	69	180	166	144	78
دراجاتناريةالف	1.8	0.9	0.6	0.2	0.3	0.2	0.1
درجاتالف	0.8	1.4	0.3	0.3	0.2	0.2	0.3
حصاداتوحده	171	40	0.0	00	155	320	..
مصابيح متارجحةمليون	6.4	5.2	4.9	7.1	8.0	6.1	6.3
براغي طن	4156	3086	3287.0	2703	2933	2793	2013
عدادللمياه الف وحدة	0.0	00	0.0	159.7	233.6	247.5	247.5

عدادللغازالفوحدة	133.1	291.9	192.8	159.7	233.6	247.5	247.5
جهازمضبط	133096	85000	103095	134894	166322	149322	149322
عداداتكهربئيةالف	407.5	467.4	530	534.4	530	498.1	498.1

االدوان اوطني للاحصاءات حوصلة 2013/1962 سنة 2014

اهم مايمكن تسجيله علي الجدول السابق الخاص بانتاج الصناعات الميكانكية والكهربائية والالكترونية هو ميل غالبية انتاج الصناعات الهندسية نحو الانخفاض مقومة بلاحجام وهذا إنتاج السياسة التي اعتمدت من طرف الدولة الجزائرية رغم الامكانيات المالية المتوفره.

وعليه فان عملية بعث الصناعات الهندسية مع الوقوف على كامل فروعها يعد بمثابة المدخل الذي يجب اعتماده في الانطلاقة الموعودة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع:

نحو استراتيجية صناعية تنافسية للصناعات التحويلية الجزائريةمن التفكيك إلى التركيب

قادت عملية تحليل تنافسية الصناعة التحويلية إلى عدم تمتع الجزائر بمنتجات تنافسية علي مستوى الصناعات التحويلية إنما تمتلك تنافسية علي مستوي التحويل الأولي المرتبط بالمحروقات وخاصة الغاز وإذا كان هذا يعد عنصر ايجابي إلا انه يخرج عن قطاع الصناعة التحويلية ويعود هذا إلى كونه اقرب إلى الصناعة الاستخراجية منه إلى الصناعة التحويلية. ويعود الفشل في تمتع الصناعة التحويلية بميزات نسبية ومنها إلى ميزة تنافسية إلى فشل أعمق يتمثل في فشل إحداث التحول الهيكلي الذي يستقيم مع مستوى الدخل من حيث نصيب الصناعة التحويلية في هيكل الناتج ونصيب صادرات الصناعة التحويلية في هيكل الصادرات بين ما تم تحقيقه والمتوقع حيث لم يتجاوز نصيب الصناعة التحويلية 5٪ بالأسعار الحقيقية طيلة الفترة الممتدة من 2000 الى 2012 بأسعارثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2000 وبالكاد وصلت 6٪ سنة 2014 5.57[1] وكذلك الصادرات التي لم تتجاوز 2٪ من إجمالي الصادرات وهو مثال صارخ إننا بصدد اقتصاد أولي لا يزال يعتمد على الموارد الأولية ولم يدخل التصنيع وهو مضمون وصفنا أن الجزائر تعيش مرحلة ما قبل الصناعة وان كان من يرى في هذا فضاضة .

اليونيدو مختصرات الدول الإحصائيات الأساسية 2015

أما علي مستوي القدرة التنافسية لصناعة التحويلية فحاولنا البحث في إمكانية توفر قدرة تنافسية كامنة يمكن بعثها إلا إن واقع الحال كان غير ذلك ،حيث وجدنا قطاع صناعي تحويلي تم تفكيكه من خلال تعريضه للمنافسة الخارجية قبل أن يمر أو يعرف المنافسة الداخلية ،إلا أن الاتجاه إلي عملية التفكيك تجد بدايتها في تغيير التوجه الصناعي الذي تضمنهالمخطط الخماسي الأول وإهمال صانع القرار الاقتصادي أن أواخر الثمانينات هي فترة تجديد الآلة الصناعية التي تقادمت أو اهتلكت إلا أن المخزون من قطاع الغيار والمواد الأولية لمده ثلاث سنوات [1] كان عامل تخفيف الضغط الذي لم يكن له الأثر على هيكل الصناعة التحويلية إلا في منتصف التسعينات من القرن المنصرف .

إذن عملية التفكيك هذه تستلزم نفيها وتجاوزها من خلال رسم إستراتجية تعيد تركيب الصناعة التحويلية في سياق وطني ودولي مغاير لما كان عليه واقع الحال عند أطلاقتها، سياق وطني يتميز بانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتخلي عن توجيه و تخطيط الاقتصاد من هنا تشكلت ضرورة موضوعية لعودة الدولة إلى طبيعتها التنموية فهذه الطبيعة التنموية كانت لها اليد الطويلة في انتقال كثير من الدول من اقتصاد ما قبل الصناعة إلى اقتصاد صناعي . أما السياق الدولي فيتمثل في التطور التكنولوجي الذي قاد إلى التكنولوجية العالية وفي طليعتها ثورة المعلومات والاتصالات

حيث أصبحت صناعة هذا القطاع قطاع المعلومات والاتصالات يمثل أكثر من ضرورة لتأثيره على جميع الأنشطة الصناعية والخدمية .

من هنا يتم الانتقال إلى سياسة صناعية تتمحور حولسياسة انتقائية لإحلال الو اردات منطلقة من هيكل الواردات ومن نسب تغطية الإنتاج المحلي للطلب التي تبدو ضعيفة.سياسة لتطوير الصادرات متجاوزة الهيكل الحالي للصادراتوتوفر قطاعات الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجية ذلك:

بالمحصلة فهذه التنمية الصناعية غايتها الأساسية إحداث التحول الهيكلي المنشود الذي يضمن للصناعات التحويلية عالية ومتوسطة التكنولوجية المساهمة بشكل متدرج في هيكل القيمة المضافة وهذا هو جوهر التحول الهيكلي في بعده التكنولوجي والاستراتيج ي أي الانتقال من الهيكل الحالي الذي تسيطر فيه الصناعات التحويلية القائمة على الموارد والتكنولوجية الضعيفة ب 72٪ والصناعات متوسطة وعالية التكنولوجية وهي نسب بعيدة عن مستوى الدول التي في مستوى دخلها .[1]

إن النجاح العملي في هذا الاتجاه مع الاهتمام بقطاعات التكنولوجية العالية ،هو الذي يؤسس لانتقال إلى ما يمكن أن نطلق عليه اقتصاد المعرفة ولما لا في بعدها الراقي المتمثل في الرقمنة.

[1]- انذر الجدول الخاص بنمو وهيكل القيمة المضافة للجزائر ودول شمال وجميع الشرائح اليونيدو 2015

المبحث الأول:

الدولة التنموية في التجربة الجزائرية والتحول الهيكلي

الدولة التنموية نظرة عامة

بالعودة إلى تجربة الدول الاشتراكية سابقا أين تجسد دور الدولة التنموية بشقها الاقتصادي والاجتماعي واقترن دور الدولة بتجربة التخطيط المركزي بهدف تحقيق هدف أساسي يتمثل في تعبئة الفائض الاقتصادي من اجل تحقيق الدفعة القوية للتنمية. ورغم التحول الذي عرفته هذه الدول إلا أن دور الدولة التنموي ظل قائما وبقوة وبالتحديد في الصين [1]. أما بالنسبة للدول الرأسمالية فان التجربة التاريخية تدلنا وهو ما يتفق عليه المؤرخين الاقتصاديين [2] عن دور الدولة في توفير الشروط الضرورية لتعبئة الفائض الاقتصادي المتاح وتراكم رأس المال وتخصيص الموارد بطريقة تظمن بناء اقتصاد متمحور على الذات [3] حيث نجد في الدول التي قامت بالتصنيع المبكر وهو وضع بريطانيا وخاصة فرنسا التي عملت على توفير هذه الشروط من خلال الاستعمار الفرنسي لدول إفريقيا واسيا في القرن السابع والثامن عشر وعلى استغلال الطبقة العاملة في مرحلة الرأسمالية الصناعية ممهدة بذلك الطريق للمشاريع الخاصة للقيام بالتنمية .أما مجموعة الدول الحديثة المتمثلة في

---

1 الاستاذ الدكتور علي همال واخرون احياء دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطية دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر دار النشر نوفا برنت ص 173 تونس 2015[2]

محمد عبد الشفيع عيسى الدولة التنموية[3]

الولايات المتحدة وكندا أو ما يسمى بالاستيطان الحديث في أمريكا الشمالية حيث كان التطور الصناعي معتمدا على هجرة البشر ولكن أي بشر والموارد الرأسمالية من الدولة الأصلية أو الأم ممهدة الطريق أمام المشروع الخاص .

أما المجموعة الثانية من الدول الرأسمالية الغربية التي عرفت التطور الصناعي لاحقا وخاصة ألمانيا وايطاليا فدور الدولة كان حاضرا وبقوة في محاولة إلحاق بمن سبقها وهو كذلك وضع اليابان في ستينات القرن التاسع عشر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

ويبرز دور الدولة في تجارب التنمية في دول شرق آسيا خلال مرحلة السبعينات في سياق دولي خاص اعتمادا على الدور المميز والحاكم للدولة مستغلة ميزة العمل الرخيص ومعاملة تفضيلية للمصنوعات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهو وضع كوريا الجنوبية. [1]

أما بالنسبة للدول النامية الأخرى فكانت الدولة حاضره بإشكال مختلفة من خلال سياسات إحلال الواردات في خمسينات وستينات القرن المنصرم في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل ومجموعة من دول إفريقيا كمصر خلال الستيناتوبداية السبعينات ثم حدثت الردة على الدولة التنموية. [2]

أما إذا عدنا إلى الدول الرأسمالية في القرن العشرين فان الحدث الأبرز في تدخل الدولة ظهر بعد أزمة الكساد العظيم في ثلاثينية القرن العشرين حيث أصبح عنوان

[1]- محمد عبد الشفيع مصدر سبق ذكره

[2]- المعهد العربي للتخطيط تقرير التنمية العربية، العدد الثاني 2016،ص32

السياسة الاقتصادية الدولة المتدخلة لمعالجة الأزمة انطلاقا من النظرية الكنزية التي كانت محور السياسة الاقتصادية ثم الكنزيين الجدد أين استفحل الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة فيما يسمى بدولة الرفاه وكان ذلك بمثابة مقايضة قامت بها الدولة بين مصالح رأس المال والعمل ولصالح هذا الأخير في وجه المد الاشتراكي خوفا من عدوى الاشتراكية التي لم يقتنع الأوربيون بزوالها الأبعد توقيع معاهدة ماستريخت كما عبر الرئيس الفرنسي ديستان اليوم انتهت الاشتراكية. [1]

إلا انه منذ الثمانينات برزت قوة الردة على الدولة، مستغلة أزمة الكساد التضخمي التي كانت ترى أن من بين أسباب الأزمة هو سلوك الدولة الرأسمالية في إنفاقها الاجتماعي عل الفقراء وضعاف الحال وفي هذا المجال ظهر اتجاهينالنقديين الجدد بقيادة ميلتون فريدمان واتجاها أخر يعرف باقتصاديات العرض داعما أصحاب المشروعات الكبيرة أمام اقتصاديات الطلب ذات الاتجاه الكينزي ومثلت اقتصاديات العرض السياسة التي اعتمدها ريغان في الولايات المتحدة وسياسة تاتشر ببريطانيا مبلورين بذلك الليبرالية الجديدة الداعمة لاستبعاد الدولة .والدافعة بقوة السوق إلى اقتصادها داخل الدول الرأسمالية وخارجها وبالتحديد في الدول النامية والدول التي تعرف مرحلة انتقالية في اقتصادها مستغلة أزمة المديوينية الخارجية من خلال برامج التكييف الهيكلي التي صاغها خبراء أو طواقم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهذه المجموعة من الدول التي لا تزال تعيش على وقعها لغاية اليوم .

الدولة التنموية الجزائرية

[1]- سمير أمين الانتخابات الأوربية خطوة نحو انهيار الاتحاد الأوربي الحوار المتمدن سنة 2014ص1

خاضت الدولة الجزائرية تجربتها كدولة تنموية مباشره بعد الاستقلال ولم يكن لها غير ذلك لظروف تاريخية متعلق بالفترة التي عاشتها أبان فترة الاستعمار ، إذ لم يكن هناك قطاع خاص له القوة والمكانة ليعتمد علية في التجربة التنموية مثلما حصل في المغرب وتونس بالإضافة إلى ذلك التوجه الاشتراكي الذي اخترته . وكان ذلك عبر مجموعة من الإجراءات بدءا بحركة التأميم وإنشاء المؤسسات الاقتصادية من اجل لعب دورا اكبر في النشاط الاقتصادي والتحكم في إدارة عملية التخطيط بشكل شامل وتعود الإجراءات الدالة على ذلك إلى جزائر ما بعد الاستقلال مباشرة أين ظهر نظم ان لإدارة الوحدات الاقتصادية التي تركها المعمرون. تتمثل أولى هذين النظامين في التسيير الذاتي للأملاك التي كان يملكها المعمرون، ولاسيما الوحدات الصناعية والمزارع. أما لنظام الثاني فيتمثل في إنشاء دواوين وشركات وطنية أنشئت على أساس هياكل وجدت في عهد الحقبة الاستعمارية مثل شركة الكهرباء والغاز أو ديوان الحبوب سواء لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطوير هده النشاطات مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات.

إلا انه بعد 1965 بدأت الدولة في إنشاء الأدوات التي تتمكن من خلالها القيام بالتخطيط وخلق الشروط الملائمة لذلك مما دعاها إلى تأسيس شركات وطنية عوضت لجان التسيير الذاتي للمؤسسات في الصناعة و والمناجم التي تم تأميمها 1966 كما قامت الدولة بتأميم المؤسسات البنكية وانطلقت في التأميم التدريجي للتجارة الداخلية والخارجية وقد تكون اكبر حركة تأميم تلك التي قامت بها الجزائر لشركة

سوناطراك بعد صراعات مع الشركات الأجنبية نتيجة التدخل المتزايد للدولة الذي أدى إلي عملية التأميم 51٪ للدولة مقابل 49٪ للطرف الأجنبي .ونتيجة لهذا التأميم ضمنت الدولة الموارد التي بفضلها تحقق مشاريعها وسعيا منها إلى الدفع باحتكارها للأنشطة الاقتصادية قامت الدولة بتوسيع وتعزيز هياكلها في ميدان التسويق حيث تم إنشاء شركات وطنية تحتكر تسويق منتجات معينة ، والشركة الوطنية للأروقة مهمتها التسويق بالتجزئة وتعاونيات فلاحية تتكفل بتسويق الخضر والفواكه . كما أدى تحكم الدولة واحتكارها لقنوات التوزيع احتكارها لوسائل النقل بجميع إشكاله من خلال شركات أنشئت لهذا الغرض ، كما واكب هذا الأخير احتكار الدولة لعتاد ووسائل النقل بحيث احتكرت الدولة إنتاج واستيراد وتسويق الشاحنات والقطارات والسفن وجميع أنواع العربات .فهذا التنظيم المعتمد على احتكارات الدولة لشركات وطنية [1] في جميع القطاعات صناعة مناجم نقل وبنوك مكنها من القيام بتخطيط أكثر صرامة في قواعده[2]وبذالك وضعت الدولة قواعد التخطيط الإجباري وبموجب هذه الإجراءات تم إنشاء كتابة الدولة للتخطيط ثم وزارة التخطيط مباشرة في ظل هذا السياق التنظيمي للاقتصاد خاضت الدولة الجزائرية تجربتها التنموية المعتمدة على التخطيط ومن خلال المؤسسات العامة وعبر أربعة مخططات بين الفترة 1967/1989 كل مخطط من هذه المخططات يتمحور حول أهداف مرحلية إلا أن بؤره التركيز في جميع هذه المخططات كانت تثمين المحروقات التي أعيد النظر فيها خلال المخطط الخماسي لسنة

[1] احمد هني الجزائر المستقلة الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية سنة

[2] Op cit

1984/1980 أين اعتبرت أنها قادت إلى اختلالات واستوعبت موارد كبيرة دون أن تقلص درجة الاعتماد على العالم الخارجي ومن هنا كان ما يمكن أن نسميه بداية التحول الاقتصادي.

أو في تجربة التنمية والتخطيط أما بالنسبة للأهداف المرحلية للمخططات فيمكن أن نقف عليها من خلال كل مخطط عبر أهدافه انجازاته والوسائل التي وظفت في تحقيق هذه الأهداف .

بالنسبة للمخطط الثلاثي فتم التركيز على الصناعات الثقيلة أو ما يسمى بالصناعات الأساسية التي استفادت من 86٪ من حجم الاستثمارات من بينها المحروقات 36٪ من حجم الاستثمارات المنفذة بينما استفادت الصناعة التحويلية الأساسية والمتمثلة في الحديد والصلب والميكانيكية والكهربائية والكيمياء 30٪ من مجموع الاستثمارات .أما الكهرباء والمناجم والمحاجر فكان نصيبها من الاستثمارات المنفذة 12٪.أما الصناعات الخفيفة والمتمثلة في الغذائية والنسيجية والجلود والورق الخشب ب14٪ من الاستثمارات المنقذة والتي بلغ أجمالها 4719 مليون دينار جزائري.

أما المخطط الرباعي الأول 1973/1970 فتم التركيز فيه على ما يسمى الصناعات الأساسية المتمثلة في المحروقات المحاجر والكهرباء وكان نصيب هذه القطاعات الثلاثة 48٪ من حجم الاستثمارات المنفذة للمحروقات 36٪ منها أما الصناعات التحويلية الأساسية والمتمثلة في الحديد والصلب ومواد البناء والميكانيكية والكهربائية والكيمياء 38٪ من مجموع الاستثمارات المنفذة على العموم فالصناعات الأساسية

استحوذت على 86٪ من مجموع الاستثمارات أما الصناعات الخفيفة والمتمثلة في الغذائية والنسيجية والجلود والخشب والورق فنصيبها 14٪ من مجموع الاستثمارات المنفذة والتي بلغت قيمتها.

أما المخطط الرباعي الثاني فيعد استمرارا لما سبق من توجهات تنموية قائمة على تثمين قطاع المحروقات وإقامة صناعة قاعدية أو أساسية وصناعة خفيفة في المستقبل. وسعيا لتحقيق ذلك تم تخصص 30 مليار دج كغلاف مالي 50٪ منها من اجل تثمين المحروقات ثم تأتي الصناعات الثقيلة فهذا التركيز على هذين القطاعين يعكس إرادة إرساء القواعد الهيكلية للتنمية. وخلال هذا المخطط عرفت البلاد انطلاقة الثورة الزراعية غايتها إعادة تنظيم الزراعة من خلال تحديد الملكية وإقامة التعاونيات الفلاحية للإنتاج فهذا الإجراء سمح للزراعة أن تحرر أيدي عاملة انتقلت من الريف إلى المدينة ، في الوقت الذي كانت فيه الصناعة التي تم إنشاءها غير قادرة على ذلك . إلا أن عبء هذا النزوح لم يشكل ذلك الضغط الكبير نظرا لارتفاع أسعار المحروقات أربع مرات إلا أن الملفت في نهاية هذا المخطط هو التغير في نمط إدارة المؤسسات حيث نجد أن المؤسسات المدارة ذاتيا تحولت إلى شركات وطنية ثم تحولت جميع هذه الشركات إلى مؤسسات اشتراكية بموجب صدور الميثاق الوطني للتسيير الاشتراكي للمؤسسات . [1]

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني 1977/1974 فهو استمرارا للمخطط الرباعي الأول إلا أنه استفاد من التحسن في أسعار المحروقات التي تضاعفت أربع مرات مما

[1]- احمد هني ندوة مركز البحوث العربية والإفريقية سنة 2000

مكن من مضاعفة حجم الاستثمارات التي وصلت إلى 100 مليار دينار أكثر من النصف لصالح قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة وهي القطاعات التي اعتمد عليها المخطط الثاني أسوة بالمخطط الرباعي الأول، إلا أن هذا المسار في التنمية المعتمد على عدم التوازن المفرط تسبب في ما يسمى في مخلفات الخطط الناتجة عن تعطيل في الانجاز تم معالجته من خلال برامج الاستثمار لسنة 79/78. يمكن أعاز ذلك أن التخطيط كان بمثابة توزيع مالي للموارد بين القطاعات أكثر منه تخطيط يستهدف الانسجام بين القطاعات ونزعم أن هذا التوجه في عملية التخطيط قد أربكه وعليه فنحن أمام تخطيط يطمح أن يكون إجباري لمؤسسات تغطي فرع بأكمله من حيث الإنتاج والتجارة الخارجية والتوزيع الداخلي وتحديد سياسة تنمية القطاع. فهذا الاحتكار من طرف المؤسسات احد مظاهر الإرباك لأنه أدى إلى تكوين دولة داخل دولة[1] تملك قدره تفاوضية أمام الوصاية انطلاقا من احتكارها لفرع بأكمله مع تسير بيروقراطي وبحجم عمالة يتجاوز احتياجاتها ورقم أعمال مرتبط باحتكارها لجميع حلاقات الإنتاج وخاصة احتكار تسويق منتجات الفرع وليس انطلاقا من كفاءتها أو نجاعتها الإنتاجية . ذلك أن زيادة إنتاجها كان لا يمر عبر تحسين استغلالها لمواردها وإنما يمر عبر زيادة الاستثمار.وهو الذي ساهم في استقطاب هذه القطاعات للاستثمارات على حساب غيرها من القطاعات الأخرى فهذا الوضع كان حاضرا في التوجهات التنمية الجديدة .[2]

[1]- احمد هني مصدر سبق ذكره ص43

[2]Chignfantopne les politiques lndustrirlles del'Algérie contemporaine le developpement en faillitte de la relation enteetat et apparildt production universite de lyon institut detude politique p 47

خلال المخطط الخماسي بداية الثمانينات

عرفت هذه الفترة انطلاق المخططات الخماسية وكان أولها المخطط الخماسي الأول 1984/80، وضع هذا المخطط أولويات جديدة تمثلت في الزراعة والصحة السكن والتكوين المهني والفني واستهدف إشباع الحاجات الأساسية لضمان حياة أفضل .فهذا التوجة يضع نهاية لأسبقية الاستثمارات الصناعية كما يرمي إلى معالجة الاختلالات التي عرفتها توزيع الاستثمارات خلال الفترة 1979/70 ويمكن الوقوف على ذلك من خلال ما رصد لهذا المخطط من غلاف مالي قدر 400 مليار دج تم تخصيص 154.5 للصناعة والمحروقات أي في حدود 38.6٪ 63 مليار دولار لقطاع المحروقات أي 15.3 من المبلغ الإجمالي للاستثمارات و 91.5 مليار دولار للقطاع الصناعي أي بنصيب 22.9٪ فهذا النصيب تم تخفيضه إلى النصف 38.6٪ مقابل، 61.1٪ للفترة 1977/74.إلا أن الصناعة والمحروقات ظلت تستفيد من نصيب مهم أما الزراعة فتم تخصيص 47.1 مليار دج حوالي النصف للري 23 مليار دج 11٪ من إجمالي الاستثمارات.

كما استهدفت الخطة عملية تنسيق النشاط الاقتصادي وتكثيف استغلال الطاقات الإنتاجية الموجودة واردتها الحسنة ومواصلة سياسة التوظيف وتقييم مستوى الكفاءة .

أما على مستوى تنظيم الاقتصاد فشرعت الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتم من خلالها حل التنظيم المعتمد على المؤسسات الكبيرة، أو ما يمكن تسميتها

بشركات الفرع ذات الحجم الكبير والعمالة الكثيفة والتي أصبح عددها 480 شركة خلال الفترة سنة 83/82 بعدما كان عددها حوالي 200 شركة. حيث تم اعتماد تنظيم المؤسسات ذات الحجم الأقل مما يسهل إدارتها حيث تكتفي المؤسسة بإنتاج منتوج واحد.فبناء على هذا التنظيم قسمت شركة الفرع الكهربائي والالكتروني إلى مجموعة من الشركات كل شركة تخصصت في إنتاج معين شركة العتاد الكهربائي وشركة الصناعات الأجهزة المنزلية وشركة الأجهزة السمعية البصرية وشركة الصناعات التلفونية.

وبعد هذه الهيكلة العضوية انطلقت الدولة في ما سمي إعادة الهيكلة المالية قامت الدولة بموجبها بمسح ديون الشركات التي قامت بحلها حيث أخذت الخزينة العمومية على عاتقها بحل مشكلة الديون التي كانت بين الشركات السابقة وتوجت هذه الإجراءات بقانون صادق عليه المجلس الوطني الشعبي يخص استقلالية المؤسسات. فهذه الاستقلالية سمحت للشركات بإدارة مستقلة دون تدخل الوصاية، أو أي سلطة مركزية بالمقابل فان الشركات في ظل هذه الاستقلالية أصبحت مطالبة بالنجاعة والكفاءة الإنتاجية والمالية .بهذا التوجه تم تعديل قواعد ضبط النشاط الاقتصادي حيث أصبحت تعتمد على المرونة واللامركزية من خلال سياسة القرض والعملة والأسعار وعلى الإجراءات الجبائية بعدما كان توزيع الاستثمار هو القاعدة الأساسية في السياسة الاقتصادية. [1](1)أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني 1989/1985.

[1]- د.ناحمد هني وعنصر العياشي وآخرون مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة سنة

كان هذا المخطط بمثابة عملية استمرار للمخطط الخماسي الأول إلا انه جاء في سياق دولي مغاير عما كان عليه واقع الحال. واهم خصائصه أزمة اقتصادية عالمية كما روج الخطاب السياسي وأزمة مديونية كأحد أبعادها لم تتمكن الجزائر فيه من تنفيذ مجمل المشاريع التي تضمنها بسبب انخفاض أسعار البترول وهو ما دفع بالحكومة إلى اعتماد برنامج موسع للإصلاحات من خلال مضمون كل من اتفاقيات الاستعداد الائتماني وبرامج الاستقرار الاقتصادي وبرامج الاستقرار والتعديل الهيكلي. وكان ذلك بداية 1989 باتفاق الاستعداد الائتماني وتم مواصلة إعادة تنظيم الاقتصاد عبر ما سمي بالإصلاحات التي وضعت موضع تنفيذ بدءا من جانفي 1988 حيث تم القيام بإجراءات تمس الزراعة مع توزيع الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي كانت لها نتائج ايجابية.

أما على مستوى الصناعة فكانت النقطة المفصلية التي حسمت التوجه الاقتصادي تمثلت في قانون استقلالية المؤسسات التي يمكن تلخيصه في كون مفهومه منح المبادرة في أطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ بزمام المبادرة في تسيير من اجل استغلال طاقتها الإنتاجية. كما أتاحت هذه الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري كما أخذت المؤسسة تعريفا أخر فأصبحت حسب القانون التجاري شخصية معنوية شركات أسهم وشركات ذات مسؤولية محدودة تخضع لقانون الربحية ويضعها مسئولة عن كل قرار تتخذه من حرية التصرف في موجوداتها وفق علاقات تعاقدية وقرارات الاستثمار

تحت تصرف المؤسسة بما يخدم مصلحتها كالرفع من مردوديتها كما أصبح للمؤسسة الحق في تحديد السعر وفق التكلفة وهو اتجاه مغاير لما كان عليه واقع حال المؤسسة في ظل المركزية.

أما ما يمكن اعتباره احد المحاور الأساسية هو ضمان الملكية الخاصة الذي وضع في ميثاق 1989 حيث تم توحيد القواعد القانونية التي يتم تطبيقها على جميع المتعاملين الاقتصاديين، فالتميز بين المؤسسة العامة والخاصة تم إلغاءه كما تم الدفع بحرية الدخول في الأنشطة التجارية لكل شخص مادي أو معنوي وحرية الانتقال من نشاط إلى أخر لكل شخص معنوي أو مادي وحرية انتقال رؤوس الأموال إلى داخل البلاد. في ظل هذه التحولات فالخطة لم تعد هي المنظمة للاقتصاد حيث تم إلغاء وزارة التخطيط وتم تعويضها بمجلس وطني للتخطيط كهيئة تنسيق، أما قانون النقد والقرض الذي جاء سنة 1990، فاستهدف الوساطة المالية كأداة لبعث دينامكية لتحديث الاقتصاد. كما تم تحرير الأسعار وتم وضع شبكة اجتماعية لحماية محدودي الدخل، كما تم إلغاء احتكار التجارة الخارجية بهذه الإجراءات سعت الدولة إلى تقويض الدولة.[1]

التحول الهيكلي من منظور الصناعة التحويلية ومن خلال الدولة التنموية

خاضت الجزائر تجربتها التنموية خلال فترة السبعينات والثمانينات في الإستراتجية الصناعية حيث كان اكبر نصيب من الاستثمارات الصناعية يتجه إلى الصناعات الأساسية وتمثلها حسب المخطط الجزائري المحروقات الحديد والصلب والصناعات

[1]- احمد هني مصدر سبق ذكره

الميكانيكية والصناعة الكيماوية حيث استفادت 89.8٪، من الاستثمارات الصناعية كان نصيب قطاع المحروقات 48.9٪، أي نصف الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي آما حصة صناعات الحديد والصلب فكانت 20٪، وهي نسبة تبدو عالية وخاصة إذا ما قرنت بالصناعات الاستهلاكية صناعة النسيج 6.7٪، والغذائية 3.3٪، والجلود 1.4٪، والخشب والورق .

جدول رقم (20): حجم الاستثمارات المنقذة لسنوات المخطط الثلاثي الأول

الفروع الصناعية			1967		1968		1969		إجمالي المبلغ	إجمالي النسبة
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
ص أساسية	555	٪83	1621	٪73	1933	٪95	4209.5	٪89.5
ص استهلاكية	122	٪4	163	٪2	171	8	395	٪8.5
ص خفيفة	28		24		56	2	108	٪2
المجموع	798	٪100	1754.5	٪100	2160	٪100	4719	٪100

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول 1973/1970 فسار على منوال المخطط السابق من حيث القطاعات التي أعطيت لها الأولوية مع الملاحظة أن نصيب الصناعة في المخطط الأول كان أعلى من نصيبه في المخطط الرباعي الأول 49٪ مقابل 45٪ وإذا استثنينا قطاعات الصناعات الاستخراجية ممثلة في قطاعات المحروقات 36٪ وقطاع المناجم والمحاجر 6٪ والكهرباء 6٪ وعليه فان قطاع الصناعات الاستخراجية تبلغ قيمة استثماريتهـ المنفذة 48٪ من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي 5008 مليون دج أما الصناعات التحويلية فكانت الاستثمارات المنفذة فيها تمثل 52٪ من استثمارات القطاع الصناعي بمبلغ 7392دج وداخل قطاع الصناعات التحويلية

يستقطب قطاع الحديد والصلب وقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكي ة ومواد البناء على أكثر من 55٪ فهذا الاستقطاب في الاستثمارات ولصالح قطاعات كالحديد والصلب والصناعات الميكانكية والكهربائية تبين عن أرادة التصنيع.

إلا انه خلال المخطط الرباعي الثاني 1977/74 يأخذ المجهود الاستثماري زخما اكبر مما يمكن أن نعبر عنه بالدفعة القوية التي تستهدف تكثيف عملية التصنيع والجدول التالي والخاص بالاستثمارات المنفذة خلال المخطط الراعي الأول والثاني.

جدول رقم(21): الاستثمارات المنفذة خلال المخطط الرباعي الاول و الثاني

المخططات	المخطط الرباعي 1	73/70	المخطط الرباعي2	77/74
الصناعات	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
المحروقات	4673	٪37	19500	٪40.63
المناجم والمحاجر	700	٪06	1100	٪2.29
الكهرباء والطاقة	735	٪06	1625	٪03.38
ص استخراجية	6108	٪049	22225	0.463
الحديد والصلب	1900	٪15	5865	٪12
الصناعات الكهربائيةوالميكانيكية	1175	٪11	3238	٪067
تركيب الآلات	940	٪08	4100	٪08.53
الصناعة الكيماوية	512	٪04	4000	٪08.33
صناعة الأغذية	470	٪0.3	1470	٪03.06
صناعة النسيج	515	٪05	1420	٪02.96
الصناعات الجلدية	60	٪	170	٪00.35
الخشب و الورق	-	-	1660	٪03.46
الصناعات التقليدية	140	01.0	910	٪1.9
صناعاتأخرى	580	٪05	42	٪0.49
مج ص تحويلية	6292		25775	٪0.437
مج الصناعة	12400	٪100	48000	٪100

Source :Plan quadriennal, rapport général(p. 470

أهم ملاحظة على الجدول هو التطور الذي عرفته مبالغ الاستثمارات المنفذة خلال المخططين إذ انتقلت من 12400الي 48000 مليون دج أي أربعة أضعاف وهو رصيد كبير لتجربة تخطيط فتية وهي بمثابة الدفعة القوية أما القطاعات التي استفادت من هذه الدفعة فكان قطاع المحروقات والصناعة الكيماوية بأربعة أضعاف والحديد

والصلب بثلاثة أضعاف وكذلك الصناعات الميكانيكي ة والكهربائية وصناعات الأغذية والنسيج أما الصناعات التي حافظت أو ارتفع وزنها النسبي بين المخططين فكان قطاع المحروقات الذي انتقل من 37٪ ال 40.63٪ وقد يكون السبب في ذلك أن ارتفاع أسعار المحروقات دفع بالمخطط الجزائري بضخ استثمارات إضافية إلى هذا القطاع الاستراتيجي أما إذا اعتمدنا توزيع الاستثمارات بين صناعة استخراجية وتحويلية نجد الأولى انتقلت من 6105 دج إلى 22225 دج بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف إلا أن المحروقات استحوذت على أكثر من 90٪ أما الصناعات التحويلية انتقلت من مليون دج 6292 دج إلى 25775 مليون دج أي بأكثر من أربعة أضعاف يسيطر قطاع الحديد والصلب والصناعات الميكانيكي ة والكهربائية والكيماوية تركيب الآلات 17200 مليون دج أي بأكثر من 68٪ من الصناعات التحويلية أما ما تبقى فتم توزعه على القطاعات التي يسمها المخطط بالصناعات الخفيفة التي تتمثل في صناعة الأغذية والنسيج الصناعات الجلدية والخشب والورق والصناعات التقليدي ة وصناعات أخرى فهكذا توزيع للاستثمارات على مستوى الصناعات التحويلية أدى إلى هيكلة العمالة في الصناعات التحويلية كما يعكسه الجدول التالي لتوزيع العمالة في الصناعات التحويلية.

جدول (22):توزيع العمالة في قطاعات الصناعة التحويلية

	عدد العمال 1969	النسبة	عدد العمال1977	النسبة
صناعة الفولاذ	6000	٪0.054	27000	٪0.12
صناعة الحديد الكهرباء	19000	٪0.18	50000	٪0.23
صناعة الكيمياء	7500	٪0.07	15000	٪0.07
صناعةمواد البناء	8000	٪0.07	22000	٪0.10
صناعة النسيج	24000	٪0.22	35000	٪0.16
صناعة الأغذية	27000	٪0.246	43000	٪0.198
صناعة الخشب والورق والجلود	18000	٪0.16	30000	٪0.138
	109500	٪100	217000	٪100

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاعات السلع الاستهلاكية والمتمثلة في صناعة الأغذية كان اكبر قطاع مستقطبا للعمالة بنسبة 25٪ ثم يأتي قطاع النسيج 22٪ وصناعة الجلودوالورق 16٪ بما مجموعة 63٪ أما الصناعات الإنتاجية كقطاع صناعة الحديد والكهرباء 18٪ وصناعة الفولاذ 0.054 وصناعات الكيميا ء 0.07 ومواد البناء 0.07 أي أن السلع الإنتاجية تستحوذ على 37٪ من العمالة فهذا الهيكل للعمالة في الصناعة التحويلية أين التجربة الصناعية لا تزال في بداية عهدها أما في سنة 1977 فان الوضع تغير لصالح الصناعات الإنتاجية الممثلة الفولاذ والحديد والصلب والكهرباء والكيميا ء وأدوات البناء فهذه القطاعات تستقطب 52٪ مقابل 48٪ للسلع الاستهلاكية إلا أن هناك حقيقة أعمق إذ انه خلال الفترة 1977/69 اختلفت قطاعات الصناعة التحويلية في المتوسط السنوي لتوفير مناصب الشغل حيث كان اكبر معدلوسطي في قطاع الحديد والكهرباء بتحقيق 3875منصب شغل سنويا وقطاع الفولاذ 2625 منصب شغل أما قطاع الصناعة الغذائي ة فحقق 2000 منصب شغل سنويا ويتدهور هذا المعدل إلى ما دون ذلك بتحقيق

1875 منصب شغل في صناعة للكيميا ء وتحقيق 1750 لمواد البناء وصناعة الخشب 1500وصناعة النسيج بمعدل وسطي 1375 منصب شغل إذا كان ما سبق يمثل نظرة هيكلية لتوزيع الاستثمارات والعمالة وهما عنصرين أساسين في التحول الهيكلي للصناعات التحويلية فكيف انعكس ذلك على هيكل إنتاج القيمة وعلى الوزن النسبي للصناعات التحويلية في هيكل الناتج الوطني وهو ما نحاول الوقوف عليه فيما سنتناوله من خلال الجدول رقم 23 التالي.

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
القيمةالصناعة تحويلية	4562.7	5060.1	6572	7848.1	9838.1	12155.8	13980.7	16416	18598.8	22374.7	30019.3	32759	395541	38423	
Ismme	0.216	0.22	0.237	0.22	0.255	0.26	0.27	0.28	0.28	0.34	0.38	0.36	0.37	0.36	
أدوات البناء	0.66	0.07	0.08	0.08	0.10	0.10	0.11	0.10	0.086	0.096	0.09	0.10	0.10	0.10	0.10
الكيمياء المطاط البلاستيك	0.106	0.11	0.11	0.106	0.08	0.07	0.067	0.065	0.06	0.06	0.06	0.07	0.07	0.056	
الصناعة الغذائية	0.265	0.27	0.26	0.235	0.27	0.275	0.265	0.26	0.26	0.22	0.19	0.18	0.20	0.24	
النسيجالملابس	0.15	0.14	0.12	0.13	0.14	0.14	0.14	0.15	0.15	0.13	0.15	0.146	0.12	0.11	
الأحذيةوالجلود	0.054	0.05	0.05	0.04	0.04	0.035	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	
الخشب والورق	0.0095	0.09	0.095	0.09	0.07	0.08	0.08	0.08	0.0097	0.09	0.07	0.07	0.065	0.065	
صناعاتأخرى	0.04	0.037	0.04	0.04	0.035	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.025	0.03	0.03	
الإنتاجفي ص ت	14678	164433	20148	23104	24590	33869.1	40898	48386	53367	63589.7	69573	73301.8	869356		
النسبة من إجماليلإنتاج		0.21	0.20	0.20	0.18	0.20	0.197	0197	0.21	0.21	0.21	0.206	0240.24		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

التحول الهيكلي للصناعات التحويلية

أما عند متابعة اثر التحول الهيكلي لاستثمارات والعمالة على قطاعات الصناعات التحويلية على هيكل القيمة المضافة

فإننا نجد قطاع الحديد والصلب والصناعات الميكانيكي ة والكهربائية لم يظهرا ثر توزيع الاستثمارات الضخمة منذ بداية المخطط الثلاثي الأول (حيث كانت حصته من الاستثمارات في الصناعة عموما 20٪) على الإنتاج والقيمة المضافة فيها إلا منذ بداية الثمانينات أين أصبح هذا القطاع يحتل مركز الصدارة في هيكل القيمة المضافة بعد أن كان قطاع الأغذية هو المسيطر منذ بداية السبعينات إلى غاية 1979 ليصبح قطاع الحديد والصلب...الخ بعد هذا التاريخ يساهم بثلث القيمة المضافة المحققة على مستوى الصناعة التحويلية بل قارب 40٪ خلال الفترة 1987/84 ويعود هذا التأخر إلى قيام الدولة من خلال القطاع العام بالمشروعات منخفضة الربحية وفترة التفريخ طويلة وهو السبب في كون الدولة المسيطر بشكل شبه مطلق حيث وصل نصيب القيمة المحققة على مستوى القطاع العام إلى أكثر من 90٪ لكون القطاع الخاص لا يقبل النشاط في هذا القطاع لأنه لا يستطيع ذلك كما عرفت الصناعة التحويلية عموما وهذا القطاع خصوصا ارتفاع قي استغلال الطاقات الإنتاجية حيث حقق أكثر من 80٪ وهو وضع لم يعرفه هذا القطاع من قبل هذا التاريخ ولا بعده.

أما القطاع الثاني الذي كان مساهمته كبيرة في هيكل القيمة المضافة كما يبينه الجدول فهو قطاع السلع الغذائية الذي كانت الغلبة في إنتاج القيمة المضافة للقطاع العام إلى غاية 1984 أين تغير الموقف لصالح القطاع الخاص للفترة الممتدة بين 1987/84 وبعد هذا التاريخ يعود القطاع العام لتتراوح هذه السبة بين 57٪ و 55٪ أما عن تطور القيمة المضافة ورغم المساهمة المعتبرة لهذا القطاع في إنتاج القيمة المضافة إذ يتقاسم مع إقطاع الصناعات الحديدية والكهربائية والميكانيكي ة قرابة 50٪ من إنتاج القيمة المضافة وكان ذلك في بداية التجربة حيث وصلت إلى غاية 60٪ سنة 1987 أما عن تراجع صدارة هذا القطاع في إنتاج القيمة المضافة فتعود إلى بداية الثمانينات إلا أن هذا القطاع يعود في منتصف التسعينات كقطاع رائد لإنتاج القيمة المضافة للصناعة التحويلية ليصل إلى 40٪ من إنتاج القيمة المضافة على مستوى الصناعات التحويلية مع التدهور الكبير الذي يعرفه قطاع الصناعات الحديدية إلى مادون 15٪ من إنتاج القيمة المضافة وهي الفترة التي يمكن أن نسميها بانسحاب الدولة التنموية أما القطاعات الكيميا ء والمطاط والبلاستيك وقطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية فهذه القطاعات ورغم المكانة التي كانت تحتلها في حدود 15٪ من القيمة المضافة بالنسبة للنسيج والملابس 10٪ بالنسبة للفلين والورق 8٪ للأحذية والجلود إلا أن

قطاع الكيميا ء والمطاط والبلاستيك وهو من بين اكبر القطاعات التي يسيطر عليها القطاع العام بين 70٪ و80٪ انتقل نصيبه من 10٪ إلى حدود 5٪.

أما بالنسبة لدور الدولة التنموية في إنتاج الصناعات التحويلية مقارنة بإجمالي الإنتاج المحلية فإذا كان التحول الهيكلي للاقتصاد يقاس بالتغير في الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، من حيث الوزن النسبي لها من حيث أنصبتها من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارا ت والعمالة والتجارة . أما التحول الهيكلي في الصناعة فيتمثل في إقامة قطاع صناعي تحويلي يمتلك وزننا نسبيا متزايدا يضمن من خلاله تأثيرا محددا لاتجاهات هذا الهيكل ككل على المدى الطويل وترى مصادر الفكر التنموي أن الوزن النسبي للصناعة التحويلية يجب أن لا يقل قي فترة الانتقال التنموي أو الدفعة القوية عن ما بين 25٪ إلى 35٪ ومن الإحصائيات الجدول السابق الذي يقدم لنا صورة عن ذلك حيث نجد حالة استقرار في الوزن النسبي للصناعة التحويلية إلى الناتج حيث ظلت تتراوح بين 19٪ و21٪ جلال الفترة الممتدة 1984/1974 إلا انه ابتدءا من سنة 1985 إلي غاية 1989 حيث انتقلت هذه النسبة من 24٪ إلى 28٪ وهي نسب ضمن المجال المحدد من طرف الفكر التنموي إلا أن هذه النسب المقبولة نسبيا لم تضمن نفس التوجه على المدى الطويل وهو جوهر التحول الهيكلي .

أن الانجاز التنموي الذي حققته الدولة الجزائرية من خلال القطاع العام والتخطيط والنتائج التي تمخضت عنها عملية التحرير وكون الدولة تستحوذ على عائدات أهم مورد اقتصادي تشكل الضرورة الموضوعية لأخذ الدولة زمام المبادرة في المجال التنموي .

المبحث الثاني:

تنافسية قطاع المعلومات والاتصالات

لا يستقيم الوقوف على أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجية المعلومات دون معرفة التطور التكنولوجي الذي عرفته هذه الصناعة والذي جعل منها صناعة عالية التكنولوجية بامتياز تتبوأ مكانة هامة على مستوى هيكل الناتج الإجمالي وعلى مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية بما تقدمه لها من إمكانيات هائلة خدمة لأدائها الاقتصادي والاجتماعي ولا يتسنى لها ذلك إلا ببناء بنية تحتية رافعة لهذا القطاع وداعمة له.

التطور التكنولوجي للتكنولوجية المعلومات والاتصالات.

إطلالة عامة

بنجاح الإنسان في صنع الآلة البخارية ثم الآلة الكهربائية لتكون امتداد لقوته العضلية التي سيطر بهما على الطبيعة وكان له ذلك بنجاح كبير ماانفك هذا الأخير يسعى إلى بناء آلة تكون امتدادا لعمله العقلي وفشل في ذلك رغم سعيه الحثيث لعدم توفر الشروط العلمية لذلك طيلة القرن التاسع عشر ولم يتسنى له ذلك ألا في نهاية أربعينات القرن العشرين أين صنع الإنسان الكمبيوتر حيث توفرت الأسس العلمية والوسيلة التكنولوجية المناسبة حتى تحقق صنع الكمبيوتر الرقمي و كان له ذلك نتيجة التقاء علوم الفيزياء والرياضيات

المنطقية والهندسة الالكترونية مما أدى إلى ثورة تكنولوجية المعلومات التي كانت وليدة الامتزاج الخصب [92] بين عتاد الكمبيوتر ممثلا للعنصر الصلب والبرمجيات ممثلة للعنصر الناعم وشبكات الاتصال واستمر هذا التطور سنة بعد أخري حيث ارتقت تكنولوجية المعلومات بشكل لم تعرفه من قبل بفعل سلسة من التفاعلات النوعية لتتوالى أجيال تكنولوجية وبالتحديد أجيال الكمبيوتر التي عرفت تطورا هائلا يمثله الجيل الخامس الذي كان يابانيا سنة 1982 حيث كان للعنصر الصلب والمتمثل في العتاد إلي غاية الجيل الرابع هو الذي له اليد الطولي والكلمة العليا في منظومة تكنولوجية المعلومات وحكم تطور العنصر المادي ما تم انجازه على مستوى بناء الذاكرة ووحدة المعالجة المركزية التي تقوم بالعمليات الحسابية والمنطقية حيث كان اختراع أشباه الموصلات المتمثلة في الترنزيستور في سنة 1957 لتبدأ مرحلة التصغير المتناهي في الصغر إلا أن الترنزيستور لقي نفس مصير الصمام الالكتروني وتبعث مرحلة جديدة بعد اختراع الدوائر المتكاملة التي تم تصنيع شرائحها من مادة السيليكون المستخلص من الرمال النقية كما كانت هذه المنظومة تشتغل من خلال عناصرها الأساسية العتاد والبرمجيات وشبكة الاتصالات بشكل مستقل إلا انه في الجيل الخامس اندمجت هذه العناصر مع بعضها البعض كان من نتجتها أن انتقلت الريادة في تكنولوجية المعلومات من العتاد إلى

[92] نبيل علي: العرب وعصر المعلومات سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والآداب سنة 1994.

البرمجيات وهو ما أدى إلى تراجع شركة ا.ب.م وبروز شركة ميكروسوفت لتحتل قمة تكنولوجية المعلومات وتقود مسيرة تطور البرمجيات ليتأكد ارتقاء الفكر على المادة وبذلك يتحقق للمعلوماتأهميتها ومكانها كمورد اقتصادي وتنموي يتفوق يوما بعد يوم من حيث الأهمية على الموارد الطبيعية المادية والمالية

أما عن تطور مسيرة البرمجيات فانتقلت من معالجة البيانات إلي معالجة المعلومات إلى معالجة المعارف وتمثلت معالجة البيانات في تطبيقاتها في المجالات إلا إدارية والتجارية كسجلات الأفراد واستخراج قوائم المرتبات وكشوف الحسابات ثم تطورت المعالجة لتشمل المعلومات وكان ذلك في صورة مؤشرات وتحليلات إحصائية مثال ذلك نظم دعم القرار وبنوك المعلومات والخرائط العلمية

ومع تطور الذكاء الاصطناعي تطورت آلة الكمبيوتر لمعالجة المعارفوهنا نجد ل أن أساس تطور البرمجيات يكمن في أدراك الفروق الجوهرية بين البيانات والمعلومات من جهة والمعلومات والمعارف من جهة أخرى أذن يوجد فرق كبير بين البيانات التفصيلية الخام والمعلومات الإجمالية المستخلصة التي توظف في دعم القرار وتوضيح التوجهات وكشفها أذن نجد هناك فرق بين المعلومات والمعارف فالمعارف ترتقي إلى درجة عليا حيث تشتمل أيضا على الخبرات

والقدرة على الاستنتاج وهنا يلد مولود جديد في عتمة المعلومات يتمثل في مفهوم هندسة المعرفة وأنظمتهاالخبيرة والتي توالت أنظمتها الذكية التي شملت الكثير من مناح الحياة [93] انظر في ذلك عصر المعلومات.

أما التطور التكنولوجي الذي عرفه قطاع الاتصالات فيتمثل في التطور النوعي الذي عرفه استخدام الألياف الضوئية الرفيعة في نقل البيانات والتي تتميز بسعة كبيرة متفوقة على أسلاك النحاس بمئات الألف المرات ولازال العمل جاري في الألياف الضوئية ويعود الفضل في ذلك إلى اليزر لتصل إلى مليار نبضة في الثانية

ومن تفاعل ثلاثية العتاد والبرمجيات والاتصالات برزت الانترنت أو شبكة الشبكات أو الشبكة العنكبوتية التي يعود الفضل فيه إلي أستاذ الكومبيوتر في جامعة كاليفورنيا حيث نجح في جعل جهاز الكمبيوتر في العالم بإمكانها أن تتواصل مع جهاز أخر في معهد الأبحاث لكنه لم يكن يتوقع أن أجهزه الكومبيوتر في العالم بإمكانها أن تتواصل مع بعضها كما يحدث الأن عبر الانترنت متعدد المحركات غوغل وياهو وكذلك عبر مواقع شبكة التوصل الاجتماعي الأمر الذي لم يكن يخطر على البال ويعود الفضل في ذلك إلى التطور في ثلاثية العتاد والبرمجيات والاتصالات وبالتحديد مثلا صناعة الرقائق والعناصر الأخرى في الحاسوب وكذلك القدرة على تحويل الصوت والصورة بعدة

---

[93] علي نبيل عصر المعلومات مصدر سبق ذكره ص

وسائل إلى رموز عشرية رقمية تمكن من معالجة المعلومات بمختلف الأشكال بسرعة فائقة وبطرق متعددة وذلك باستعمال الأقمار الصناعية والألياف الضوئية

أن ابرز ما قدمته الانترنت هو ظهور المجتمعات العلمية التي تسافر لتلتقي دون أن ترحل

أن المشروع الذي بدا في الأصل كمشروع تشرف عليه وزاره الدفاع الأمريكية بالتعاون مع متعاقدين من بعض الجامعات الأمريكية هدفه تطوير شبكة الاتصالات تمكن من النجاة من أي هجوم نووي ما لبث أن صار وسيلة اتصال غيرت وجه العالم في ظرف خمسة وأربعون عام ولا تزال تغير ولا يعرف مدى هذا التغير مستقبلا.

قطاع تكنولوجية المعلومات والاتصالات الجزائرية

سعيا منها لتطوير قطاع تكنولوجية المعلومات والاتصالات تبنت الجزائر إستراتجية في هذا القطاع سميت بالجزائر الالكترونية وكان ذلك سنة 2013/2009.

وتتمحور هذه الإستراتجية حول جملة من المحاور الرئيسية قصد الولوج إلى الاقتصاد الرقمي [94] وكان طريقها إلى ذلك.

[94]- البنك الدولي عوائد الاقتصاد الرقمي نظرة عامة سنة 2016 ص 25

- الدفع باستخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات على مستوى الإدارة العمومية وداخل الشركات الاقتصادية مستعينة بتطوير آليات وحوافز تمكن المواطنين من الاستفادة القصوى من تكنولوجية المعلومات والاتصالات عبر الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجية المعلومات والاتصالات.

- الدفع بتطوير الاقتصاد الرقمي عبر تعزيز البنية الأساسية ذات التدفق السريع وفائق السرعة.

- تطوير الكفاءة البشرية وتدعيم البحث من خلال التطوير والابتكار.

- ضبط المستوى القانوني وإقامة آليات متابعة وتقييم مستوى الانجاز وإجراءات تنظيمية من خلال وسائل مالية.

إن الولوج إلى اقتصاد المعرفة أو المبني على المعرفة تكتنفه صعوبات كبيرة للانتقال من الاقتصاد ما قبل الصناعة وهو وضع الجزائر إلي اقتصاد ما بعد الصناعة وللوقوف على واقع هذا القطاع نتناول الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع كما نتناول ما قدمه هذا القطاع حيث المتوخى من هذه الإجراءات وضع اللبنات الأولى لتشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي كما ترى الإستراتجية انطلاقا من اثر هذه الإجراءات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن تحقيق ذلك تكتنفه صعوبات كبيرة إذ الانتقال إلى مجتمع المعلومات أو اقتصاد المعرفة حصل في تجربة تاريخية خاصة بالدول الرأسمالية أنجزت الدول

الرأسمالية تجربة الاقتصاد الصناعي وتحولت إلى اقتصاد ما بعد الصناعة (حيث ظلت الصناعة وبالتحديد الصناعة التحويلية العمود الفقري وحتى من خلالمؤشرات وطنية أما الخطوة الثالثة فنعقد مقارنة مع دول شمال إفريقيا من خلال مؤشرات دولية.

الأهمية الاقتصادية لتكنولوجية المعلومات والاتصالات

كون قطاع تكنولوجية المعلومات والاتصالات أصبح من الأدوات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعرف هدا القطاع معدلات نمو استثنائية مقارنة بجميع القطاعات كونه مغذي لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمنتجات تكنولوجية المعلومات والاتصالات التي أصبحت زيادة الإنتاجية والكفاءة عنوان ادخلها لهذا القطاع أو ذاك .

بلغ معدل نمو قطاع تكنولوجيه المعلومات والاتصالات نسبا مرتفعة مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،وهو الذي يعكسه تطور الوزن النسبي لهذا القطاع في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.فبعدما كان يقدر 0.66 في سنة 2007 انتقل إلى 37. 3 سنة 2008 ثم انتقل إلى 3.57 سنة 2009 ليصل إلى 4٪ سنة 2011

أما: بالنسبة لرقم أعمال هذا القطاع الذي انتقل من 279.2 سنة 2005 إلى 333.6 مليار دينار ج سنة. [95]2007 ليصل رقم الأعمال 364.1 مليار دج.

أما: بالنسبة للعمالة في هذا القطاع فوصل إلى 140 ألف عامل

أما بخصوص أنشطة هذا القطاع فيمكن توزيعها إلى. [96]

1 - **نشاط الانترنت ويمثل 3٪ من مجموع المؤسسات التي تنشط في قطاع الاتصالات و يضم نشاط الانترنت مؤسسات استغلال خدمات الانترنت ومقاهي الانترنت.**

2 - **أما نشاط الإعلام الآلي الذي يمثل 17٪ من مؤسسات هذا القطاع.تتوزع في مؤسسات صناعة وكراء وتصليح واستيراد وتصدير وتجارة معدات وأجهزة الإعلام الآلي .ومكاتب دراسات الأرشيف والتوثيق والمعلومات ومؤسسات استعمال الكهرباء .**

3 - **الشبكة وتتمثل في كل مؤسسات تركيب شبكات الاتصالات ومعالجة البيانات بالإضافة إلى مراكز الاتصالات .**

4 - **نشاط الاتصالات ويضم كل المؤسسات النشيطة في التجارة والصناعة والتصدير واستيراد المعدات والمنتجات المتعلقة بميدانالاتصالات الاتصال الراداري وملحقاتها بالإضافة إلى قطاع غيارهم**

95

96 وزارة البريد والاتصالات

والهواتف العمومية. أما العدد الإجمالي لمؤسسات هذا القطاع فقد انتقلت من 176777 مؤسسة سنة 2010 إل ي 247803 سنة 2014 تتوزع بين أشخاص مادية يستحوذ نشاط الاتصالات على 133253 ونشاط الشبكة على 44785 والإعلام الآلي على 25000اما الانترنت فلا يتجاوز 5905 شخص مادي. أما الأشخاص المعنوية فعددها 38021 من أصل 247803 مؤسسة .لاستيراد والتصدير في قطاع الاتصالات والمعلومات. أما بالنسبة لتدفق الصادرات والواردات فيعكسها الجدول التالي .

جدول رقم (24): الصادرات والواردات خلال الفترة 2012/2015 (الوحدة مليون دج).

البيان	2012	2012	2013	2013	2014	2014	2015	2015
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
كمبيوتر وأجهزة طرفية	19.2	41.6	21.3	48891	16.6	639.5	36	3066
معدات الاتصالات	1	59.5	2.7	56682	53.4	86904	0.14	62094
المعدات الالكترونية استهلاك واسع	19	33353	0.97	343673	2.1	39593	0.32	23655
المواد الالكترونية	12	11566	17.4	1042	16.5	21602	10.3	139.2
مواد أخرى	11	19245	0.54	27576	9.9	27629	1.25	8470
المجموع	66	157.3	43.01	180948	98.5	2396.6	15.6	138816

Source: Cnuced 2014

أهم ما يلاحظ على الجدول أعلاه هو حجم الصادرات المتواضع والذي يعكس خطواته الأولى بينما هناك الصورة العكسية علي مستوى الواردات والتي تعد بمثابة الدفعة القوية في هذا القطاع إذ انتقل حجم الواردات من 1573 مليون دج سنة 2011 إلى 138816 مليون دج سنة 2015 إلا أن جانبا هاما

من هذه الواردات يتسرب إلى الاستهلاك مباشرة والباقي يذهب إلى الاستثمار والذي عرف تطورا لا يزال متواضعا وهو ما تعكسه الفقرة التالية:

الاستثمار في تكنولوجية المعلومات والاتصالات

على الرغم من الاهتمام بتكنولوجية المعلومات والاتصالات التي يبديها الخطاب إلا أن الاستثمارات في هذا القطاع تبدو دون المستوى المطلوب فحسب إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة 2001و2013التي يعكسها الجدول التالي.

جدول رقم (25): استثمارات قطاع المعلومات والاتصالات (مليون دولار أمريكي)

2013	2012	2011	2010	2009-2001
609.4	86.7	214.0	237.0	5547.5

Source:World bank (2015) document status

إن حجم الاستثمارات خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين قدرت ب5547.5 مليون دولار، منها 2401 مليون دولار خلال الفترة 2005/2004وهي تمثل ما يقارب النصف وقد يكون هذا مرتبط بمشروع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله كما انه بداية من 2013/2009 تنخفض الاستثمارات لتصل إلى 86.7 مليون دولار سنة 2012 ثم ترتفع إلى 609.4وهي السنوات التي وضعت لتنفيذ الجرائر الالكترونية. فهذا الاستثمار يمكن أن يكون أحد العوامل التي تنعكس في مؤشرات الاتصالات.

إذا كانت عملية الاستثمار في تكنولوجية المعلومات والاتصالات . تتمحور حول إنتاج البرمجيات والعتاد فان الوضع الجزائري دون ذلك بكثير فكل ما هنالك هي عملية تحضير البنية التحتية قصد تعبيد الطريق للوصول إلى مجتمع المعلومات حيث نجد أن مختلف المشاريع تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم تكنولوجية الإعلام والاتصال والعمل على تهيئة الظروف المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة بالنسبة للمناطق البعيدة وكذا المكتبات الافتراضية .وأول مبادرة جادة في السعي لبناء البنية التحتية لتكنولوجية الإعلام والاتصالات كان مشروع جهاز حاسوب لكل بيت جزائري قصد الرفع من مستوى النفاذ للانترنت ورفع من مستوى استعمال الحاسوب الشخصي . وكان مبرمج لهذه العملية خمسة مليار دج وانتهت 2010 إلا أن هذا المشروع لم يحقق هدفه حيث لم يتم تجهيز إلا نصف مليون عائلة بالحاسوب العائلي. ثم تم إحياء نفس المشروع أسرة 2 في إطار مشروع الجزائر الالكترونية ونقول مشروع جاد انطلاقا بآثاره المرتقبة على صناعة الحاسوب الجزائري الذي يعرف خطواته الأولى بدءا بصناعة البطاقة الأم من طرف شركة كندور .إذن فهذا المشروع يمثل سوق بمكانها أن تخلق الدفعة القوية لهذه الصناعة.

كما تم وضع أول شبكة للحكومة تمكن جميع الوزارات من تبادل المعلومات والرسائل الالكترونية. بهدف عدم استخدام الورق والانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما بهدف تقريب الإدارة من المواطن .

ودائما وبهدف تقوية البنية التحتية وفرت وزارة البريد والاتصالات خط أساسي الانترنت من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابيت ليتمكن موزعي خدمات وبعض مؤسسات الاتصال من الارتباط بالانترنت بصورة جيدة .قامت شبكة لتقديم خدمات الانترنت كموزع للمؤسسات والأفراد في التراب الوطني .

وأهم ما يميزها أنها تضم مختلف الخدمات التي يوفرها الويب بالإضافة إلى الخدمات التي توفرها التجارة الالكترونية .

أما أقدم هيكل المتمثل cirist فبدأ دوره في دعم البنية التحتية حيث بدأ مشروعة بموزعه في الولايات المتحدة بخط سعته تصل 30 ميغابايت حيث زودت المشتركين بأكثر من 20 نقطة وصول للانترنت و 43 خط متخصص لقطاع التعليم العالي والأوعية البحثية . و 48خط متخصص لبقية القطاعات الأخرى، كما يشرف المركز على إدارة وتسيير النطاق DZ كما شيد المركز شبكة علمية على المستوى الوطني يطلق عليها اسم الشبكة الأكاديمية للبحث هدفها الربط بين الجامعات تزويدها بحاسبات لاحتواء موقع الويب .

الحظيرة السيبرية لسيدي عبد الله

ترتكز هذه الحظيرة على ثلاث جوانب تتمثل في مراكز البحث والتكوين ثم المؤسسات الحاضنة والدعم .

وتتكون من عشرة مشاريع ، انجاز فندق من خمسة نجوم يحتوي على 156غرفة وقاعة عرض و 600 مقعد ومقر وكالة تسير ومراكز البحث لتكنولوجية الإعلام والاتصال ، ومعهد عالي للاتصالات ووكالة للانترنت ووكالة للاتصالات، ومقهى بريدي ومركب تيليكوم . بالإضافة إلى مدرسة للنابغين إضافة إلى مكاتب الحاضنات لمؤسسات التكنولوجية . وهو مشروع قطب تقني اقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى أجنبية من خلال شراكة مع الولايات المتحدة كندا فرنسا كوريا الجنوبية .

تكنولوجية المعلومات والاتصالات من خلال مؤشرات مجتمع المعلومات

نحاول التعرف هنا على نتائج مجهودات الاستثمار التي قامت بها الجزائر على مستوى قطاع تكنولوجية المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على مجتمع المعلومات من خلال المؤشرات التي وضعت لهذا الغرض من طرف المؤسسات الدولية والوطنية ونجد هنا المبادرة التي قامت بها مركز البحث للاقتصاد التطبيقي والتنمية 2008 وكذلك إحصائيات 2011 لوزارة البريد والاتصال التي كانت نتائج الإحصائيات كالتالي:

بالنسبة للهاتف النقال وصل عدد المشتركين 33 مليون مشترك بنسبة. 90.33٪ من أصل 35 مليون يتقاسم السوق شركة موبيليس 29٪ و جيزي 46.81٪ ونجمة 24.01٪.

أما فيما يخص الهاتف الثابت فوصل عدد المشتركين حسب إحصائيات إلى ثلاثة مليون منها 2.587 مليون.

أما بخصوص الأكشاك متعددة الخدمات فوصل إلى 4500كشك.

أما الانترنت فوصل عدد المستعملين إلى عشرة مليون والمشتركين في الانترنت عريض النطاق ADSL فوصل إلى 1.6 مليون أما عدد السكان الذين لا يتعاملون مع الانترنت فوصل 25 الى مليون.

أما المؤسسات الجامعية ووحدات البحث المستعملة للأنترنت فهو/100

أما سعة LA BANDE PASSANTE DE L INTERNETE فسعتها 65

أما عدد مواقع الويب الجزائري فوصل إلى 76000موقع

أما المؤسسات الصغيرة المتصلة بالانترنت فتصل إلى عشرون بالمائة

أما المؤسسات المتصلة بالانترنت عن طريق الرابط المتخصص فيبلغ 700 رابط.

أما الخطوط المتخصصة المنجزة فهي 34500 خط.

أما الفضاءات المشتركة فتبلغ 1500 فضاء أما المقاهي الخاصة بالانترنت فيبلغ عددها 5000 مقهى.

الانترانت نت فتتمثل في مكاتب البريد المرتبطة بشبكة الانترانت للبريد فهي تتجاوز 9400 مكتب أما شبكات الانترانت القطاعية والمقامة للتربية والتعليم العالي والبنوك فعددها أكثر من 30شبكة.

الأداء التنافسي لتكنولوجية المعلومات والاتصالات .

يمثل الاداءالتنافسي لتكنولوجية المعلومات حجر الاساس في مقدرةالمجتمع في الاخذ بهذه الاداة وجعللهاادات رقي اامحالات التي تتغلغ فيه الا هذا الجانب لايمثل الاالجانب الاستهلاكي

الجدول رقم (26): مقارنة بين دول شمال افريقيا

البلد	الجزائر		المغرب		تونس		مصر	
السنة	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
ت ث لكل100	9	8	9	10	10	9	11	08
ت ن لكل100	88	91	120	129	118	116	120	122
مستخدموالانترنتلكل 100	15.2	16.5	55.4	56	41.4	43.8	44	49.8
مشتركو الانترنت عريض النطاق	3	3.26	2.10	2.53	4.85	4.88	3.83	3.25
معدل استخدام الحاسوب لكل 100	//	26	//	47	//	25	//	43.1
خوادم الانترنت المؤمنة	49	60	116	120	141	185	299	//
الانترنت الدولي عريض التردد	26275	//	22289	//	5284	//	19134	//
تكلفة الانترنت شهريا	14	//	12	//	7	//	8	//

المصدر: التقرير العالمي لقياس مجتمع المعلومات 2014

اذا كان مستوى الدخل والاستثمار في الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية من أهم محددات انتشار تكنولوجية المعلومات والاتصالات داخل الدولة ، فان الأداء التنافسي لهذا القطاع يمكن التعبير عنه بنشر واستخدام تكنولوجية المعلومات

والاتصالات . منها النفاذ والجودة والإتاحة وكفاءة المؤسسات والاستدامة وعليه يمكن تقسيم الأداء التنافسي .

إلى مجموعات ثلاثة مجموعات [97]

مؤشرات الطلب ويعبر عنها من خلال النفاذ لتليفون الثابت والمحمول والانترنت وخاصة عريض النطاق الثابت والمتنقل .

مؤشرات التكلفة ويعبر عنها من خلال تكلفة الاتصال الثابت وتكلفة الاتصال المحمول وتكلفة الاشتراك الشهري في الانترنت مؤشرات الجودة والإتاحة عنها من خلال عرض النطاق الدولي ونسبة التوقفات لكل 100 مشترك .

وبالعودة إلى الجدول السابق

وانطلاقا من خدمات الهاتف الثابت والمحمول التي عرفت انتشارا واسعالم تعرفهـ من قبل حيث كان هذا التطور نتاجا لعصره عصر المعلومات والاتصالات فبالنسبة لعدد خطوط الهاتف الثابت للدول شمال افريقيا نجد مصر تحتل مكان الصدارة بين دول شمال إفريقيا 8,55 مليون و 6,22 مليون خلال سنة 2013/2012 و وقد يعود ذلك إلى حجم السكان الكبير ومجهودات تنمية البنية التحتية التي رفعت من درجة السعة أما بالنسبة للجزائر فان عدد الخطوط الهاتف الثابت وصل إلي 3.282 مليون 3.13 خلال سنة 2012 و2013 بينما كان سنة 2003 مليونين أي خلال عشر سنوات لم يتم إضافة

[97] التقرير العالمي لقياس مجتمع المعلومات 2014

إلا مليون هي نسبة تبدو متواضعة رغم السرعة النسبية في تنفيذ طلبات الهواتف أما المغرب خطوط الهاتف الثابت تتقارب مع الجزائر ب 3,3 مليون و2,9 مليون ويلعب عامل السكان المتقارب جدا.

إلا أن التعبير عن خطوط الهاتف بالنسبة لكل مائة نسمة يكون أكثر دقه في حساب كثافة استعمال التليفون الثابت ونجد هذه النسبة متقاربة 9 و 8 بالنسبة للجزائر 10 و 9 بالنسبة للمغرب 11 و 8 بالنسبة لمصر و 10 و 9 لتونس فهذه النسب تعد اقل من المتوسط العالمي الذي يصل إلى 15.8 وتتسع الهوة أكثر إذا علمنا أن متوسط الدول المتقدمة يصل إلى 40 خط لكل مائة نسمة وذلك لسنة 2014.[98]

أما بالنسبة للهاتف المحمول الذي عرف تطورا كبير على مستوى جميع دول العالم ولم تستثنى دول شمال إفريقيا من هذا التوجه العام وتتصدر المغرب في هذا المؤشر جميع دول شمال ب 120 و124 لكل مائة نسمة أما مصر فتاتي ثانية ب 120 و 124 إلا أن هذا المؤشر يبدو منخفضا في الجزائر ب 88 و91 وتونس 118 و 116 لكل مائة نسمة سنة 2013/2012 أما على مستوى المتوسط العالمي فانه وصل إلى 96.4، وبذلك تكون الجزائر الوحيدة من بين دول شمال إفريقيا دون المتوسط العالمي.

[98] التقرير العالمي لمجتمخالمغلومات 2015

أما بالنسبة للمشتركين في الانترنت لكل مائة نسمة فان الفجوة تتسع بين الجزائر ودول شمال إفريقيا حيث لم تحقق إلا 15.2 و 16.5 بينما وصلت 54.4 و 56 بالمغرب لتحقق صدارة دول شمال إفريقيا متبوعة بمصر التي كانت النسبة بها 43 و 49,8 أما تونس فوصل هدا المؤشر إلى 41,3 و43,8 أما على مستوى الدول

أما بالنسبة لاستخدام الحاسوب لكل مائة نسمة فقد عرف تطورا ملفتا حيث كان 1.41لكل مائة نسمة سنة 2008 وصار سنة 2013 إلى 26 لكل مائة نسمة قد يعود إلى محاولة الدفعة القوية لتجهيز الإدارة والأسر بالحواسب أما الدولة التي ترتفع فيها نسبة الحواسب فهي المغرب ب 47٪ متبوعة بمصر ب43,1٪ وتتذيل الترتيب تونس دول شمال إفريقيا ب 25٪.

أما المشتركون في خدمة الانترنت عريض النطاق من خلال خط رقمي ومودم سلكي أو تكنولوجية أخرى عالية السرعة فيمكن اعتبارها فتية لا تزال لجنة النطاق العريض على مستوى الاتحاد الدولي الاتصالات يدفع نحو تشجيعها سواء بالنسبة للنطاق العريض الثابت أو الانترنت النطاق العريض لا تزال دول شمال إفريقيا دون المستوى المطلوب حيث تتصدر دول المجموعة تونس

ب4,9و4.8 متبوعة بكل من الجزائر 3,0 و 3,3 ومصر ب 2,8 و 3,3 أما المغرب 1,8 و2,5 فهذا المستوى نجده بعيدا عن المتوسط العالمي. [99]

التكلفة

وتتمثل في تكلفة الهاتف الثابت والمحمول وتكلفة النطاق العريض

وتأتي أهمية التكلفة من كون ميسوريتها الأداة الرئيسية لانتشار تكنولوجية المعلومات والاتصالات ويمكن القول أن البيئة الدولية مساعدة إلى حد ما وخاصة إذا علمنا أن أسعار النطاق العريض قد انخفض بنسبة ثمان ين بالمائة خلال الفترة 2009 2013.

جدول رقم (27):أسعار التكلفة للهاتف الثابت والمحمول في دول شمال إفريقيا.

البلد	النسبة من الناتجالوطني للفرد	التكلفة بالدولار الأمريكي	التكلفة بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي	نسبة من الناتج الوطني للقرد	التكلفة بالدولار الأمريكي	التكلفة بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي	الناتج الوطني الاحكالي للفرد
الجزائر	1.33	5.87	13.51	2.94	12.97	29.85	5290
المغرب	0.90	2.26	4.55	5.18	13.09	26.33	3030
مصر	0.97	2.56	63،8	2.05	5.40	18.18	3160
تونس	1.44	5.23	11.29	1.64	5.90	12.72	4360

Utu mesuring society 2015

يقدم لنا الجدول أعلاه أسعار المكالمات الشهرية للهاتف الثابت والمحمول في كل من دول شمال إفريقيا معبرا عنها بنصيب أو حصة الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.

حيث نجد الفرد التونسي ينفق أعلى نسبة من دخله على الهاتف الثابت 1.44 إلا هذه النسبة لا تكلف الفرد التونسي إلا 5,23 دولار أمريكي

[99] التقرير العالمي مصدر سبق ذكره 2015

أما الجزائري الذي تقترب نسبة ما ينفقه من التونسي ولكن بمستوى اقل 1.33 إلا أن ما يقابلها من دولارات هي أكثر ما ينفقه التونسي حيث تصل ما يقارب الستة دولارات أي 5.87 دولار أمريكي أما إذا اعتمدنا في المقارنة بالدولار معبرا عنه بالقوة الشرائية فان التكلفة تتسع ليصل الفرق إلى أكثر من الدولارين 11.29 مقابل 13,51 دولار معبر عنه بالقوة الشرائية للدولار أما بالنسبة للمغرب ومصر أين يصل مستوى التكلفة من الدخل مادون الواحد بالمائة أي 0.97 لمصر و 0.90 دولار للمغرب وبهذه النسبة فالمغربي ينفق اقل نسبة من دخله وتتقارب كلفة التليفون الثابت بين مصر والمغرب إذا أخذنها معبر عنها بالدولار أو بالقوة الشرائية للدولار ونجد أن الفرق ضئيل جيد أسواء تمت المقارنة على مستوى الفرق بين السعرين على مستوى الدولة الواحدة إذ لا يتجاوز الفرق على مستوى مصر والمغرب في حدود الدولارين بينما الفرق ثمانية دولارات في الجزائر وستة دولارات بالنسبة إلى تونس من هنا نجد ميسورية التكلفة بالنسبة للهاتف الثابت لمصر والمغرب ولا يشكل عائقا لانتشاره في الجزائر وتونس رغم الفارق الملحوظ

أما بالنسبة للهاتف المحمول فان الفرد المغربي ينفق اكبر نسبة من دخلة حيث تصل إلى خمسة بالمائة ويقابل هذه النسبة تكلفة معبرا عنها بالدولار 13.04 وتتضاعف معبرا عنها بالقيمة الشرائية للدولار حيث تصل إلى

26.33 وهو الذي يمكن أن يفسر عدم انتشار الهاتف المحمول بالنسبة للمغرب مقارنة بدول شمال إفريقيا أما بالنسبة للجزائر ينفق الفرد الجزائري 2.94 إلا أن ما يقابل هذه النسبة كتكلفة ليس بعيدا عن ما ينفقه المغربي ب 12,94إلاانه عندما نعتمد القوة الشرائية للدولار فان التكلفة في الجزائر تقارب 30 دولار بينما تصل هذه القيمة 26,33دولار أما بالنسبة لمصر وتونس نجد تقارب من حيث نصيب التكلفة من الناتج تصل إلى 2,05و1,64 أما معبرا عنها 5,40 دولار إلا أن الفجوة تتسع عندما يتم التعبير عنها بالقوة الشرائية للدولارحيث تصل إلى 18,18 لمصر 12.72دولار حيث هناك كبير إلا أنها تظل أكثر يسرا مما عليه في الجزائر والمغرب .

جدول رقم(28): التكلفة معبرا عنها بالقوة الشرائية للدولار للنطاق العريض الثابت

	الكتلة إلى الناتج الإجمالي	التكلفة ب الدولار	بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي	السرعةبالميغابيت في ث	CAP PER MONT IN GB	الرتبة
الجزائر	4,45	19,60	45,11	0,51	UNLIMETID	93
المغرب	4,66	11,78	70،23	4	UNLIMETID	96
مصر	2,42	6,09	13,5	2	ULIMITED	71
تونس	1,68	6,55	22,04	0,26	0،-2	57

Itu measuring the information society 2014

يقدم لنا الجدول أعلاه أسعار النطاق العريض الثابت

تتقارب مستويات الإنفاق بالنسبة للمغرب والجزائر ويقل هذا المستوى في مصر اثنان بالمائية وفي تونس الثلاثة بالمائة أن هذا الاختلاف بلعب دور المقرر لاختلاف الأسعار بين دول المجوعة حيث تصل في الجزائر أكثر من ثلاثة أضعاف عنها في مصر وتونس ومره ونصف عنها في المغرب هذا على

مستوى التكلفة معبرا عنها بالدولار أما على مستوى التكلفة معبرا عنها بالقيمة الشرائية للدولار فان التكلفة ترتفع في الجزائر إلى 45.13 دولار وهي أكثر من ثلاثة أضعاف التكلفة عنها في تونس وأكثر من الضعفين عنها في مصر والمغرب أن هذا الارتفاع في التكلفة من شانه أن يتلف ميسورية النطاق العريض الذي انخفض بنسبة ثمانون بالمائة بين 2013/2008.

مما سبق نستخلص حقيقة يؤكدها مؤشر قياس مجتمع المعلومات الذي يقيس مدى تغلغل تكنولوجية المعلومات والاتصالات في المجتمع إذ أن المجهودات التي بذلت لا ترتقي إلى مستوى مواكبة عصر المعلومات والاتصالات رغم التباين بين الدول الأربعة تحتل مصر صدارة المجموعة بمرتبة عالمية 89ومؤشر يقدر 4,45 متبوعة بالمغرب المر *تبة 96* ومؤشر يقدر 4,23 وعلى مقربة منها تونس في المرتبة 99 بمؤشر 4,23 وتبتعد عنهم الجزائر في الرتبة 144 ومؤشر 3,24 ويعود ذلك أن إحصائيات 2013 لا تتوفر بها معطيات حول النطاق العريض المحمول.

تطبيقات تكنولوجية المعلومات

إطلالة عامة

لا نجانب الصواب إذا ما قلنا أن البشر وفي ظل تعقد حياتهم لم يجدوا سلاحا يشهرونه قي وجه التعقيد الذي طال جميع مناحي الحياة افتك من تكنولوجية

المعلومات هذه الأخيرة التي كانت نتيجة انصهار مجموعة من الروافد التكنولوجيةتتمثل في تكنولوجية عتاد الكمبيوتر أي الجانب الصلب وتكنولوجية البرمجيات إلى تكنولوجية الاتصالات وهندسة التحكم وهندسة النظم وهندسة المعرفة فهذا الصرح ونعني به تطبيقات تكنولوجية المعلومات التي انتشرت في كل اتجاه لتغمر جميع الأنشطة هو في الحقل والمصنع والإدارة والمستشفى والمدارس غايتها الأساسية زيادة إنتاجية عمال هذه الأنشطة.

تتعدد تصنيفات تطبيقات تكنولوجية المعلومات اعتمادا على الاعتبارات التالية طبيعة التطبيق ومستوى المهارة ومرحلة التعامل مع المعلومات ومجالات التطبيق

طبيعة التطبيق فيمكن القول أن هناك أربع أشكال من التطبيقات الخاصة بالمعالجة معالجة البيانات ومعالجة المعلومات معالجة المعارف وتطبيقات التعلم الذاتي تعبر كل مرحلة عن مستوى التعقيد.

معالجة البيانات ابسطها من الناحية التقنية وهي أولى تطبيقات الكمبيوتر أملاها حفظ سجلات الأفراد واستخدام الكشوفات أما معالجة المعلومات فتجاوز فيها البشر حدود التعامل الأولي مع البيانات لينطلق إلى محاولة اكتشاف العلاقات بهدف استخراج الكليات والمؤشرات والتحليلات ومن أمثلة هذه التطبيقات نظم معلومات الإدارة إلا انه لا يمكن اعتبار انه حدثت نقلة نوعية

فهذه الأخيرة تمثلت في تغلغل نظم المعلومات مع المعارف والخبرات ومن أمثلة هذه التطبيقات النظم الخبيرة لتشخيص الأمراض وقراءة الخرائط والمخططات ونظم معالجة اللغات أما تطبيقات التعليم الذاتي وهي ذروة الارتقاء في النظم الآلية وذلك نظرا لقدرتها على اكتساب المعارف بدلا من تغذيتها من مصادر خارجية كالبشر والوثائق وفي نفس التصنيف وحسب طبيعتها على مستوى المنتج وعلى مستوى عمليات الإنتاج، وتتمثل في:

تصنيفات لتطبيقات تكنولوجية المعلومات وفقا لمستوى المهارة

ونقصد بالمهارة هنا بتلك المهام التي توكل لنظم المعلومات القيام بها كليا أو لمساندة القائمين عليها ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فصائل رئيسية تطبيقات المهارة الدنيا كاستخدام الربوت في التطبيقات الدائمة كنقل المواد و أعمال التغليف والتركيب البسيط وعمليات اللحام لنقاط معينة تطبيقات المهارة الوسطى كاستخدام نظم المعلومات في الأعمال ذات الطابع الكتابي كأعمال النسخ. معالجة الكلمات وضبط السجلات ومسك الدفاتر الحسابية

تطبيقات المهارة العليا وتندرج هنا أنظمة المعلومات لمساندة المخططين والمصممين ودعم متخذي القرارات وكذلك الخاصة بمعالجة اللغات ، تصنيف وفق مجالات التطبيق ويمكن أن يشمل القطاعات التالية قطاع التصنيع وقطاع المال والأعمال وقطاع الغذاء والتغذية وقطاع الصلب والدواء قطاع النقل

والموصلات قطاع التعدين والثروة المعدنية ، قطاع الإعلام والاتصال ، القطاع العسكري و شؤون البيئة.

جدول رقم(29):تطبيقات تكنولوجية المعلومات

مجال التطبيق	أمثلة من تطبيقات من تطبيقات تكنولوجية المعلومات	الأهداف الرئيسية
قطاع المال والاقتصاد	أتمتة أعمال البنوك	تحسين الخدمات سرعة الاتصالات مساعدة الرقابة المالية على البنوك
	تحويل الأموال الكترونيا	سرعة الخدمات تقليل العمل الورقي مابين البنوك
	إقامة النماذج	تحليل إدارة الاقتصادية وتقييم الاستراتجيات
	إدارة الاستثمارات	تعظيم العائد وتحليل المخاطر
	نظم معلومات أسواق الأوراق المالية	فورية بث المعلومات استخراج السلاسل الزمنية لمعرفة أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية
قطاع التصنيع	أتمتة المصانع	تقليل لكلفة الإنتاج والعمالة والمواد الخام والطاقة
قطاع التصنيع	التصميم بمساعدة الكومبيوتر	سرعة التعديل وتعدد التجارب التصميم وتوفير جهد ما بعد التصميم من خلال قيام الأنظمة الآلية بتحديد قائمة المكونات والمواد الداخلة فيها
قطاع الغذاء والتغذية	إدارة المزارع والصوبيات	زيادة غلة الأرض وكذلك انسب الطرق لاستغلال المخصبات ومقاومة الآفات وتقليل فاقد الغلال
	إدارة الموارد المائية	تقليل الفاقد من المياه
	مطبقات الهندسة الوراثية	تعظيم إنتاج البروتين الحيواني
قطاع الطب والدواء	نظم المعلومات الدوائية	مساعدة البحث العلمي في مجال الدواء
	الرقابة على غرف العناية المركزة	إرشاد الأطباء والمرض في مجال الدواء
	النظم الخبيرة لتشخيص المرض	معاونة الطبيب البشري وتدريب أطباء جدد وإتاحة استثمارات طبية في المناطق النائية
النقل والمواصلات	نظم الحجز المركزي	تحسين خدمات الحجز على الطائرات والقطارات وحسن استفيد المقاعد المتاحة
	نماذج إدارة المخطط المروري	التحكم في إشارات المرور لتقليل الاختناقات وكذلك الأسعار في تخطيط المدن والميادين
	السنترالات والشبكات الرقمية	تحسين الخدمة وتقليل الأخطاء والزيادة سعة الاتصالات
قطاع التعدين والثروة المعدنية	تحليل المواد وتخليقها	تحليل البني الجزئية للمواد غير المعروفة وكذلك تخطي كسلسة التفاعلات لتوليد المواد العضوية الجديدة
	اكتشاف مواقع الثروة المعدنية	مسح مناطق شاسعة بالاستشعار عن بعدو تحديد احتمالات وجود المواد الطبيعية بدرجة أعلى من اليقين
	ترشيد استغلال الطاقة	تقليل فاقد الطاقة واستحداث طاقة جديدة

يقدم لنا الجدول أمثلة من تطبيقات لتكنولوجية المعلومات التي أصبحت لا تعد ولا تحصى حيث لم يعد السؤال ماذا نستطي ع أن نفعل بها ، بل ماذا يمكن أن نختار منها.

كما يمكن أن نعرف تطبيقات محتملة عندما تتوغل تكنولوجية المعلومات لمجالات يمكن أن تكون في بدايتها كمجالات الذكاء الصناعي كما يمكن أن تتوثق صلتها أكثر بعلوم المعرفة والعلوم التربوية والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء وتكنولوجية المواد الجديدة فماذا يخبئ هذا الزاحف إلينا وكيف نعد العدة إليه ليستوطنا في اقتصادنا ومجتمعنا.

أما عن تطبيقات المقدمة في الجدول وبالنظر إلى الأهداف الرئيسي ة على مستوى كل قطاع فهي تحسين الخدمة وسرعة الاتصالات ومساعدة الرقابة المالية على البنوك وتقليل العمل الورقي فيما بين البنوك عند تحويل الأموال الكترونيا وتعظيم العائد وتحليل المخاطر في إدارة الاستثمارات وسرعة بث المعلومات وإقامة السلاسل الزمنية لمعرفة سعر الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية وتقليل تكلفة الإنتاج والعمالة والمواد الخام عن طريق الأتمتة أما فيما يخص استعمال الحاسوب في التصميم فيؤدي إلى سرعة تعديل تجارب التصميم وتوفير الجهد ما بعد التصميم من خلال الأنظمة الآلية بتحديد قائمة المكونات والمواد الداخلة فيها على مستوى القطاع الصناعي، زيادة غلة الأرض وكذلك نسب الطرق لاستغلال المخصبات ومقاومة الآفات وتقليل الفاقد من الإنتاج الزراعي تقليل الفاقد من المياه في إدارة الموارد المائية أما في مجال الهندسة الوراثية فيتم تعظيم إنتاج البروتين الحيواني عن طريق

تطبيقات الهندسة الوراثية كما يمكن مساعدة البحث العلمي في مجال الدواء عن طريق نظم المعلومات الدوائية وكذلك إرشاد الأطباء والمرضى عن طريق الرقابة على العناية المركزة كذلك معاونة الطبيب البشري وتدريب الأطباء الجدد وإتاحة استثمارات طبية في المناطق النائية عن طريق النظم الخبيرة لتشخيص المرض تحسين الخدمات الحجز على الطائرات والقطارات من اجل حسن استخدام المقاعد المتاحة تحليل البني للمواد غير المعروفة وك ذلك تخطيط سلسلة التفاعلات لتوليد المواد العضوية مسح مناطق شاسعة مناطق شاسعة بالاستشعار عن بعدو تحديد احتمالات وجود الموارد الطبيعية بدرجة أعلى من اليقين. كما هناك تطبيقات ترشيد استخدام الطاقة عبر تقليل الفاقد منها واستخدام الطاقات نعد جميع هذه تطبيقات لتكنولوجية المعلومات أرقى أشكالها وخاصة تلك التطبيقات التي تتعامل مع المعلومات والمعرفة متجاوزة البيانات وعملية الاخترا ق والتغلغل في المجتمع والاقتصاد يعد بمثابة اللبنات الأولى للانتقال إلى اقتصاد المعلومات والمعرفة كما أن أهم ما تقدمه عند نغلغلها داخل الاقتصاد والمجتمع انه تمكن من أداء العمليات الإنتاجية والخدمية بإنتاجية عالية إذن فتكنولوجية المعلومات زادت من إنتاجية عمال المصانع وزادت من إنتاجية الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية وزادت من إنتاجية الثروة الحيوانية كما زادت من إنتاجية أنظمة الصحة وإنتاجية البنوك

والموصلات إلى أخيره من القطاعات إلا أن تطبيقات تكنولوجية المعلومات هي دالة في مستوى التطور وعلية فلا عجب أن نجد أن تطبيقات تكنولوجية المعلومات محدودة في الاقتصاد والمجتمع الجزائري والنهوض بها يقتضي سياسة لتوطين تكنولوجية المعلومات.

نحو توطين تكنولوجية المعلومات

تأتي أهمية تنمية الموارد البشرية على قائمة أجندة توطين تكنولوجية المعلومات وذلك نظرا لطبيعة هذه التكنولوجية القائمة على العمل الفكري وهو الذي يفسر لما شرعت معظم دول العالم المتقدمة والنامية في القيام بحركة إصلاح في منظومة التربية والتكوين إصلاحات جذرية تصل إلى حد الثورة الشاملة كقطيعة مع الأنظمة السابقة معتمدة على إعداد الطفل منذ نشأته للعيش أو الحياة في عصر المعلومات القادم وتأهيل الخرجين لمطالب سوق العمل المتجددة وإعادة تدريب الكبار حتى لا يسقطوا من إعداد القوى المنتجة ويصبحوا عبئا وعقبة تعوق جهود التطوير.

المبحث الثالث:

نحو استراتيجية صناعية من منظور تكنولوجي

إذا كانت الغاية الأساسية من التنمية الصناعية إحداث التحول الهيكلي المفضي إلى ارتفاع الوزن النسبي للصناعية التحويلية داخل الناتج الوطني الإجمالي إلا أن هذا الجانب من التحول الهيكلي يمكن اعتباره الجانب الكمي في عملية التحول. أما الجانب النوعي أو إلا إستراتيجي كما يعبر عنه اليونيدو فيأتي من التحول الهيكلي داخل الصناعة التحويلية لصالح ارتفاع الوزن النسبي للصناعاتعالية ومتوسطة التكنولوجية في هيكل القيمة للصناعة التحويلية مقارنة بالصناعات المعتمدة على الموارد والتكنولوجية الضعيفة، فهذا المعيار يعد احد المعالم الأساسية في الوقوف على درجة الارتقاء بعملية التصنيع حيث يكون هذا التوجه متمثلا في بناء منظومة إنتاجية صناعية ترتبط فيها المنشاءات الصناعية بعضها ببعض لتكون شبكة كثيفة من العلاقات البينية تفضي إلى تكوين نسيج صناعي متماسكا فيصبح نمو احد الأطراف مصدرا لنمو الأطراف الأخرى وتكون عملية تحقيق القيمة المضافة عبر الموارد المحلية مؤدية إلى نسبة معقولة من تكامل المنتوج ولا يتأتى ذلك إلا عبر التعميق الصناعي مما يستوجب بدوره اعتماد ورسم خطة تضع هذا الهدف الأساسي.

أما التنافسية التي سبق تناولها وانتهينا فيها إنها مرتبطة بالتحول الهيكلي مما يجعلنا نؤكد أن التنافسية تأتي بعد بناء المنظومة الإنتاجية وعليه وجب إدراك أن القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية كمنظومة في مجملها وليس كوحدات إنتاجية معينة حيث نجد الشركات عابرة الجنسيات العاملة في الدول النامية تفضل عملية التعهيد والتعاقد من الباطن فإنها يمكن أن نكون قوة دفع لإيجاد وحدات إنتاجية محلية مرتبطة بالشركات عابرة الجنسيات أو مستقلة ذاتيا وقادرة على التصدير إلى السوق الدولية مما يمنحها تنافسية حسب تعبيراتالكثير. إلا أن هذه الخيارات لا يمكن ا لاعتداد بها أو التعويل عليها إذا لم تكن احد إبعاد الإستراتجية أواحد الأدوات الموصفة في تحقيق الإستراتجية الصناعية. ولا يكون ذلك إلا عبر خلق وضع اقتصاد يكون مغريا للشركات عابرة الجنسيات إلا أصبحت ما يمكن أن نطلق تصنيع الفرجة صناعة لتسريب القيمة المضافة المحلية إلى الخارج.

الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية كمحور أساسي في الإستراتجية الصناعية

إن التركيز على الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية في أحداث التحول الهيكلي النوعي في إنتاج القيمة المضافة على مستوى الصناعات التحويلية حيث تتعدد الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجية إلا أن أكثرها أهمية تلك

التي تظهر على مستوى واردات الدولة. مما يستوجب تبني إستراتجية انتقائية لإحلال الواردات قصد أحداث تحول هيكلي لصالح التكنولوجية العالية المتوسطة في الصناعة التحويلية . وهنا دعوة إلى تجاوز تجربة الجزائر الماضية إذ اعتمدت على السلع الوسيطة ولم تفلح في الانتقال إنتاج السلع الرأسمالية بل كان كل من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية هي التي تحملت ضغط قلة الموارد خلال فترة التسعينيات وهو خيار الأمر الواقع وليس خيار الضرورة الملتزم بالتصنيع.

إن اختيار سياسة صناعية انتقائية لإحلال الواردات تجد ما يبررها وخاصة في ظل ميزان تجاري يعاني من اختلال هيكلي دام لعشرينات وليس لسنوات .إلا أن اعتماد سياسة انتقائية لإحلال الوردات يجب أن يدار كسياسة صناعية أفاقها على المدى الطويل أن تنتقل إلى سياسة من اجل السوق الخارجية أو بهدف التصدير . ولا يتسنى لها ذلك إلا إذا تغير نمط الاستجابة المعهودة لسياسة الحماية، حيث كانت العملية الصناعية غايتها النهائية الإنتاج إلا أن الإنتاج لا يمكن أن يكون غاية بذاتها بل غاية لذاتها .أي السوق أو التسويق لأنه يمثل عقل الصناعة وبدون الاهتمام بالسوق وعملية التسويق فنحن أمام صناعة يغيب فيها العقل أو قل على الأصح العقل الصناعي. (100) فهذا يقود إلى عنصر يرتبط بالسوق وهو جواز المرور إلى هذا الفضاء وهو جودة

[100]- المهندس علي نجيب حول القيمة المضافة

المنتوج .فالجودة هي التي تعطي العلامة التجارية و براءة الاختراع قيمتها هنا وجب الإشارة أن 5٪ من منشاءات الصناعات التحويلية التي تملك شهادة الموصفات الدولية أما المؤسسات التي تستعمل براءات الاختراع لشركات أجنبية فهي لاتتجاوز 13٪ من المؤسسات الوطنية وهذه الإحصائيات تترفق سنة2007[101]. (هل يعني هذا انه لم يعاد الفحص) (أما قيمة الوردات براءة الاختراع فكانت 137275 دولار أمريكي سنة 2012 و 162112 دولار أمريكي سنة 2013 و 144054 دولار أمريكي سنة 2014 و سنة 2015 كانت 240000 دولار أمريكي). [102]بهذا الاتجاه. بهذا الاتجاه يتم التأسيس للانتقال إحلال الوردات كسياسة لتطوير الصادرات ودون ذلك فهي سياسة صناعية ضيقة الأفق تحمل بذور تراجعها.

أما بالنسبة لاعتماد التكنولوجية العالية والمتوسطة العالية فتمليها ضرورة أنها أكثر إدرارا للقيمة المضافة وهو الجانب الأهم في التحول الهيكلي كما أن الدخول في كثير من التكنولوجية العالية لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة هذا من جهة أما الجانب الأهم في هذه الإستراتجية وبالتحديد نواتها الأساسية عملية التصنيع هدفه الأساسي ليس زيادة القيمة المضافة فحسب بل القيمة المضافة المحلية التي لا يمكن رفعها إلا من خلال عملية التعميق الصناعي الذي

[101] World bank groupe enterprise surveys Algeria 2007 p 5
[102]- Trade map - 2017

يتمثل في مجموعة من الصناعات التي يستوجب إقامتها وخير مثال على ذلك صناعات decolltage تحتاجها صناعات عديدة فهذا التوجه لا يتعارض مع سياسة لتشجيع الصادرات . فتجربة الدول حديثة التصنيع لم تمنعها سياسة تشجيع الصادرات عن سياسة لإحلال الواردات من خلال سياسة ذكية عبر احتجاز أسواق الصناعات التي اعتمدت فيها سياسة إحلال الواردات عبر مجموعة من الإجراءات التي أوكل لها تحقيق هذا الهدف واستمرت هذه السياسة ما يقارب العشرون سنة .[103]

وهنا نجد أنفسنا مع الداعين إلى التقابل غير الضروري الذي أشيع حول تطوير الصادرات وإحلال الواردات فهدا التقابل كان محل ترويج بإقامة تطوير الصادرات على أنقاض إحلال الواردات وهي دعوة إيديولوجية أكثر منها واقعية أو علمية ولربما تجارب الدول الأسيوية تأتي مصداقا لذلك وهي التجارب التي كانت محل ترويج لنجاعة لسياسة تطوير الصادرات عن ما عداها من سياسات صناعية.

نحو سياسة صناعية انتقائية لإحلال الواردات إن اعتماد سياسة صناعية انتقائية لإحلال الواردات يمر عبر معاينة هيكل الواردات الجزائرية من حيث الأوزان النسبية لهذا القطاع أو ذلك .

[103] احمد الكواز أهم استراتجيات السياسة التجارية المعهد العربي للتخطيط الكويت ص 3 سنة

جدول رقم (30):القطاعات الواعدة للاستثمار الأجنبي

2011			2012			2013			
واردات	صادرات	تعريفة جمركية	واردات	صادرات	تعريفة جمركية	واردات	صادرات	تعريفة جمركية	المعدات الكهربائية والالكترونيةالمتمثلة
473.0	0.3	14.8	474.3	0.1	14.8	560.3	0.3	14.8	الآلات مكتبية ومعدات ذات الصلة
595.2	0.8	9.6	549.9	0.2	9.6	736	0.3	9.6	المحركات والمتوالداتللمحولات
839.9	0.3	27.9	494.1	0.3	27.9	621	0.3	27.9	أدوات التحكم والتوزيع للكهرباء
414.8	0.7	13.6	207.1	0.1	13.6	316	0.5	13.6	خيوط وأسلاك كهربائية عازلة
95.5	0.6	26.8	85.5	1	26.8	113.5	0.1	26.8	مركمات وبطاريات
95.7	00	27	89	0.1	27.1	99	0.1	27.1	مصابيحالإنارة الكهربائية ومعدات الإضاءة
269.3	0.1	11.5	173.6	0.1	11.5	229	0.1	11.5	المعدات الكهربائية الأخرى غير المصنفة في موضع أخر
156.4	0.1	6.6	163.1	0.2	6.6	144.7	0.2	6.6	الصمامات والأنابيب وغيره من المكونات الكهربائية
378.4	00	12.4	579	0.1	12.4	611.1	00	12.4	أجهزةالإرسالالإذاع يوالتلفزيوني
358.2	1.6	24.9	187.6	0.2	21.2	489.3	00	24.9	أجهزة التسجيل واستقبال التليفزيون والراديو
127.3	0.1	21.2	654.6	00	13.8	398.3	00	21.2	معدات كهربائية والكترونية
3807	4.7	16.2	3603.0	2.5	16.2	4319.6	1.8	16.2	المجموع
6061.6	4.4	8.9	3136.7	3.5	8.9	4286	3.8	8.9	الآلات والمعدات
2090.9	7.2	5.6	2376.8	6.1	5.6	3128.6	2.4	5.6	الآلات للاستعمال عام
394.2	0.2	24.9	570.3	0.3	24.9	577.4	00	5.6	الآلات للاستعمال محدد
7546.6	11	8.4	6082.8	10	8.4	7991.3	6.1	8.4	للاستعمال المنزلي
7546.6	11	8.4	6082.8	10	8.4	7991.3	6.1	8.4	المجموع

***T*rade map investissement map analyse des industri*e*porteuse pour linvestssement Algérie 2016**

إحلال الواردات من الآلات والمعدات

تنقسم الآلات والمعدات الألات والمعدات للاستعمال العام والألات للاستعمال المحدد والألات للاستعمال المنزلي وهي عبارة عن صناعة كهربائية وتعد صناعات متوسطة عالية التكنولوجية إذ يقدر نصيب التكنولوجية العالية 21.5٪ ويمكن اعتبار هذه الصناعات الناشئة التي يمكن اعتماد سياسة الحماية لها من خلال احتجاز السوق والملاحظ أن التعريف الجمركية ترتفع في الآلات ذات الاستعمال المنزلي حيث تبلغ 24.9٪ وهو توجه مضاد للاستيراد إلى حد ما بينما تنخفظ إلى 8.9 في الآلات ذات الاستعمال العام بينما تنخفض الالات الاستعمال المحدد إلى 5.6٪ بهذه النسب من التعريفة الجمركية والفارق الشاسع بين التعريفه أن هناك انحياز الالات ذات الاستعمال المحدد.

أما من حيت القيمة فإنها ارتفعت من 7545.7 مليون دولار إلى 7991.3 مليون دولار تمثل فيها المعدات العامة ما يقارب 54٪ وهي نسبة مرتفعة أما النصيب من أجمالي الواردات فهو 14.5/وهي نسبة مرتفعة يقتضي خوض غمار إحلال الواردات فيها

أما المعدات الكهربائية والالكترونية

يغلب على هذا القطاع الصناعي التكنولوجية المتوسطة العالية إذ تقدر التكنولوجية العالية 24٪ وتحتل مركزا متميزا قي هيكل الواردات حيث وصلت

قدر سنة 2013 وتقدر ب 4319.6 مليون دولار أمريكي وبنسبة من إجمالي الواردات تقدر 0.078 تتوزع على عدة مجموعات سلعية الآلات مكتبية ومحركات ومولدات ومحولات أدوات التحكم والتوزيع الكهربائي وخيوط وأسلاك كهربائية عازلة إلي أخره كما هو مبين في الجدول أعلاه وتتميز التعريفة الجمركية المطبقة في هذه الصناعات بارتفاعها الكبير مقارنة بقطاع الآلات والمعدات حيث يصل كما هو مبين في الجدول أعلاه حيث تقارب أقصى التعريفة المطبقة في القطاعات 27٪ في أدوات التحكم والتوزيع الكهربائي والمركبات والبطارياتومصابيح الإنارة وهي بداية الحماية لهذه الصناعات.

إن إحلال الواردات على مستوى هذين القطاعين يتم دعمه من خلال مجموعة من الإجراءات حيث يتم دفع الحوافز التي تقدمها الدولة بطريقة تختلف من نشاط إلى أخر و يمكن أن نحصر هذه الحوافز على سبيل المثال تلك المتعلقة بالحماية الجمركية وغير الجمركية للإنتاج الوطني من السلع المماثلة للواردات وغير الجمركية ويتم الاختيار بين هذه وتلك اعتماد على تحقيق دالة الهدف أما المستوى الأخر من هذه الإجراءات فهي تلك المتعلقة بتوفير التمويل الأجنبي.

إحلال الواردات في صناعة السيارات والقاطرات

يغلب على هذا القطاع قطاع السلع الوسيطة بنسبة 97.4٪ أما السلع لرأسمالية فهي في حدود 2.6٪ مما يجعل من هذا القطاع قطاع التكنولوجية المتوسطة أما نصيبه من الواردات فهو 14.15٪ من إجمالي الواردات وترتفع هذه النسبة إذ اعتمدنا الواردات الصناعية المعني بها واردات الصناعة التحويلية فمن هنا تأتي عملية إحلال الواردات على مستوى هذا القطاع أما عن فروع هذا القطاع فهي ممثله في الجدول التالي.

جدول رقم (31): واردات و صادرات صناعة السيارات والمقطورات وشبه المقطورات .

السنة	2013			2012		
البيان	الواردات	الصادرات	التعريفةالجمركية	الواردات	الصادرات	التعريفة الجمركية
بناء السيارات	6984.4	1.6	8.6	7102.3	00	8.9
بناء هيكل السيارات وصناعة المقطورات	159.9	00	6.9	119.2	00	6.9
قطع غيار واكسسوارات السيارات محركاتها	502.3	00	12.1	486.8	00	12
بناء وتصليح السفن	20.7	00	5.9	60.5	2.9	5.2
بناء السكك الحديد الدارجة	20.4	00	4.1	40.5	00	4.1
صناعة الطائرات والمركبات الفضائية	179	4.7	2.6	11.8	00	2.9
معداتأخرى للنقل		00	1.9	62.7	00	19
المجموع	7926.5	6.3	8.4	7889	3	8.4

Trade mapinvestisementmap analyse des industrie porteuse pour l investissemenetranger

تعد صناعة السيارات والمقطورات وشبه المقطورات من الصناعات المرتبطة بصناعة decolletage وتتمثل الصناعة المغذية من هذا القطاع صناعة السيارات والصناعة الالكترونية وصناعة الطائرات وصناعة الأسلحة وصناعة الساعات والطاقة والأشغال العامة والاتصالية إلا أن صناعة السيارات تستحوذ علي 46٪ من سوق صناعة decoltage في الجزائر مما يساعد بالدفع

بإحلال الواردات في هذا القطاع [104] فإذا عدنا إلى الجدول أعلاه نجد أن 88٪ من الواردات في هذا القطاع تعود الفئة الأولى بالجدول بينما 12٪ تعود إلى القطاعات الأخرى بينما ثاني قطاع معني بإحلال الواردات يتمثل قطاع غيار واكسسوارات والمحركات وهذه الأخيرة تعد الرهان الأساس بالدفع بإحلال الواردات والرفع من مستوى تكامل المنتوح الجزائري وتعد صناعة حيث ترى الدراسات إن ما يتوفر من الإمكانيات تكامل المنتوج في حالة تصنيع السيارات 55٪.

ترقية الصادرات

إذا كان هيكل الناتج المحلي الوطني يمثل البناء التحتي فان هيكل الصادرات والواردات يمثل البناء الفوقي وعليه فان التحول الهيكلي للناتج يأخذ صورة تحول هيكلي في التجارة الخارجية [105] استيرادا وتصديرا حيث يحدث تدعيم متبادل بين التحول الهيكلي في الناتج والتحول الهيكلي في التجارة بحيث تودي دفع الصادرات الصناعية للسلع الإنتاجية في تنمية الوزن النسبي لهذه الأخيرة في هيكل الناتج الصناعي ويؤدي استيراد ما لا يمكن إنتاجه محليا إلى دفع القطاعات الفرعية للسلع المذكورة مرة أخرى ثم يعود التوسع والتنوع في هيكل الإنتاج الصناعي ليؤدي إلى زيادة مستوى الصادرات الصناعية ليحدث

[104] Etude d un projet industriel de fabrication de decolltage

[105] سلسلة التخطيط والتنمية تحقيق التنمية المستدامة في طل اقتصاد السوق من حلال ادارة الصادرات والواردات معهد التخطيط القومي جمهورية مصر العربية 2011 ص 59

التحول الهيكلي على مستوى الصادرات أي زيادة نصيب صادرات الصناعة التحويلية هذه الأخيرة الذي كان نصيب صادرات الصناعة التحويلية 23٪ من إنتاج الصناعة التحويلية .بينما ترتفع هذه النسب بالنسبة إلي مصر 73٪ مقابل 16٪ قيمة مضافة إلى الناتج أما المغرب فتصل هذه النسب 84٪ مقابل 17٪ أما تونس فان هذه النسب تصل 84٪ لصادرات الصناعة التحويلية من إنتاج هذه الصناعة مقابل 17 من حيث مساهمة القيمة المضافة في هيكل الناتج المحلي الوطني.

تجد ترجمتها في هيكل الصادرات الذي تسيطر عليه المحرقات أما صادرات الصناعة التحويلية فهي ضعيفة لا تستقيم ومستوى الدخل بالكاد تصل إلى 2٪ من إجمالي الصادرات إذن فواقع صادرات الصناعة التحويلية الجزائرية ورغم الاهتمام به منذ بداية الثمانينات إلا أن هذا الاهتمام كان خطابا ولم يكن دقيقا إذ يستعمل الصادرات خارج المحروقات أكثر منه توجه صناعي قصد الدفع بعملية التحويل الهيكلي لما يسمى لما بعد المحروقات ذلك أن التوجه الصناعي من مقتضياته وأهدافه أن تنتقل بالاقتصاد من التوجه الأولي أي الاعتماد على الموارد إلى التوجه الصناعي التحويلي وبدون هذا التوجه الصناعي المطلوب فإن ما يشاع حول تدعيم الصادرات وتدعيم القدرة التنافسية بواسطة السياسات والمؤسسات يكون حديثا في غير موقعه أو غير ملائم لواقع الحال ذلك أن

التوجه نحو التحول الهيكلي في الجزائر نحو إنتاج وتصدير سلع مصنعة ليس بهدف أول حاجتها كسر قيود الموارد لان مستوى الرفاهية كونها دولة نفطية يمكن اعتباره يتوفر على الحد الأدنى المعقول لكن التحول الهيكلي تأتي الحاجة إليه والضرورة من اجل استدامة هذه التنمية في المستقبل من خلال تقليل حدة هذه التقلبات على الأوضاع الاقتصادية والناجمة من التقلبات الحادة في سوق النفط وماذا بعد إحلال الواردات وتطوير الصادرات بشكل انتقائي.

نحو تطوير حقول التكنولوجية العالية

ولتكون البداية بإدخال هذه العلوم إلى المناهج الدراسية ،بداءا من الثانويات لتكوين جيل يأخذ على عاتقه الاهتمام بهذه التقنية نظرا للأهمية التي أصبحت تتميز بها هذه العلوم عن ما سواها من العلوم الأخرى . وعندما يقطع هذا الشوط يتم في ظل الاستراتجيات التي تعكف الجزائر عليها في ميدان الطاقات المتجددة وتكنولوجية الإعلام والاتصالات، إلا أننا نحاول أن ندفع بهده الخيارات إلى أقصاها لتشمل جميع قطاعات التكنولوجية الجديدة ضمن توجه شامل والهدف الأساس من ذلك أن لانقطع الاتصال مع التطور العلمي والتكنولوجي الجاري في عالمنا المعاصر .[106]

ولتكن البداية من ثورة الالكترونيات انطلاق من إنشاء قاعدة لصناعة السيليكون التي ترتكز على الرمال النقية التي تعد حجر الأساس التي تقوم

[106] الاستراتجسة

صناعة الالكترونيات الدقيقة والأساسية ،وما يتبع ذلك من صناعة الأجهزة الالكترونية الإنتاجية والمهنية والعلمية والطبية والحاسبات الآلية ونظم الاتصالات ويكون ذلك انطلاقة إلى ما بعد العنصر الصلب .إلى العنصر اللين لغوص غمار التقسيم الدولي المتجدد القائم على عنصر الخدمات القائمة على المعرفة والتكنولوجي وقد تكون صناعة الدوائر المتكاملة هي مفتاح الانطلاقة فكيف يتم تصنيع هذه الأخيرة. يمكن العودة في ذلك إلى كيفية صناعة الدوائر المتكاملة .أما الحقل الحيوي الأخر فيتمثل في تطوير التكنولوجية العالية لتكن بداية هذا التطوير في المجالات المرتبطة والمتصلة بالحاجات الاجتماعية.

ونجد ذلك في التكنولوجية الحيوية ا للازمة لتطوير الغذاء من خلال الهندسة الوراثية وتكنولوجية الأنسجة كما يتم الدفع بالصناعة الدوائية التحول التدريجي كما سبق الإشارة من الأدوية القائمة على الكيماويات إلى التكنولوجية الحيوية .

أما الجانب المتعلق بأبحاث الفضاء والطيران بهدف التوسع والتعمق في تصليح وإطلاق أقمار البحث العلمي والاتصالات والاستشعار عن بعدوجمع المعلومات من الفضاء و حول الصحراء الجزائرية .

تكنولوجية النانو أو الجزيئات الصغرى

تعد تكنولوجية النانو كعلوم تقنيات الأشياء الصغيرة في حجم الذرات والجزئيات صغيرة الحجم وتقاس بجزء من مليون الجزء الذي نسميه وتعود التسمية إلى الإغريق والذي تعني الأقزام .

وكانت البداية عندما لاحظ العلماء انه بين 0.2 ن مالى 100 ن.م المسمى بحيز النانو حيث أن خواص المواد تختلف اختلاف كبيرا جدا عن مثيلتها في الجزء الأكبر .

فالمواد في الحيز النانوي تعطي صفات وخواص للمواد وخواص فيزيائية كانت أو كيميائية فريدة ولذلك استعملت هذه الظاهرة في إنتاج المواد وأجهزة وأنظمة فريدة في خواصها بواسطة التحكم بالشكل والحجم في الحيز النانوي. يكفي لاستدلال على ذلك أن صناعة مادة الحديد في الحيز النانوي تعد أكثر صلابة من الحديد العادي 7مرات

قاعدة بحوث النانو

تتمثل قاعدة بحوث النانو في مجالات واسعة يمكن إجمالها في المجالات التالية.

-الطب والصحة

-الماء الطبيعي ميسور التكلفة

-الطاقة والبئية

-الصناعات الالكترونية

-التصنيع

-الزراعة والغذاء

-المواد

أن هذه القاعدة العريضة لبحوث هو الذي يجعل من النانو مكانة متميزة من بين التكنولوجية العالية واليكم بيان ذلك.

ففي مجال الطب والصحة تتوفر إمكانية التقليل من الإمراض المزمنة كالسرطان، حيث أصبح الكشف المبكر ممكن ومعالجته في وقت مبكر جدا وتكون ممكن التقليل من معاناة المرض وتخفيض الموت أو ما يعبر عنه بقتل الموت .كما تم التوصل في معالجة السرطان من خلال التأثير في الخلية السرطانية من خلال عملية تؤدي بالخلية إلى تدمير نفسه وهو سبق لم يكن موجود في الماضي ويكون بذلك قد تجاوز الطب المعالجات الكيماوية المضنية والمكلفة [107].

كما وفرت تقنيات النانو التشخيص السريع والتصوير على مستوى الخلية وتطوير الأدوية وإيصالها إلى مكان المرض وإصلاح الإعطاب في دنا عن طريق إيصال الجين الصحيح إلى المكان الصح كل هذه التقنيات الجديدة ستقدم أنواع جديدة من الطب الوقائي الطب الجيني الطب الشخصي.

---

[107] الدكتور احمد عوف محمد عبد الرحمان طب النانو تكنولوجية النانو وتطبيقاتها في الطب

في مجال المياه

أن استخدام تقنيات النانو في مجال توفير الماء والأمن واعدة جدا من حيث حل مشكلة العطش والجفاف لثلثي سكان العالم.

الصناعات الالكترونية

كانت ومازالت صناعة الالكترونيات هي المحرك العالمي لتقدم العلمي والتقني .بمالهامن تأثيرات رئيسية. كما تم الانتقال من الالكترونيات المبكرون الذي كان عماد الصناعة الالكترونيةإلى الالكترونيات النانوية صغيرة الحجم ورخيصة الثمن [108] كما أن استخدام التقنيات النانوية في الاتصالات السلكية والمعلومات يراهن عليه انه سيؤدي خدمات رخيصة ومن السهل الوصول إليها واستعمالها وذات موثوقية عالية ونطاق ترددي عالمين سيحفز الباحثين والمبتكرين وأصحاب الشركات.

كما أن إدخال المواد النانوية الالكترونية والالكترونيات النانوية في النقل والموصلات سوف يؤدي إلى وسائل نقل أرضية وجوية وبحرية ارخص وأكثر أمان. كما يؤدي إلى بناء طرق وجسور وخطوط أنابيب وأنظمة سكك الحديد أفضل وارخص .

[108]- اد فتحي خمد بن شنوان علوم وتقنيات النانو وتطبيققاته واثارها واستراتجية تطويعها في الوطن العربي المنظم العربيى لتنمية الصناعية 2013 ص18

كما أن التحول من الاكتشافات العلمية إلى عملية الابتكار والتقنية في المواد المتقدمة الكيماويات المركبة نانويا والالكترونيات النانوية والأدوية كما استخدام تفنيه النانو في الصناعات الكيماوية والدوائية يعمل على كفاءة التصنيع وتصغير حجم المصانع وقربه من أماكن الاستهلاك بل أن التطورات أدت إلى ميسمى الشريحة الصيدلية. [109]

تكنولوجية النانو

في أخر إنتاجها تم صنع ما يسمى سيلكون فلتر وهو جهاز عبارة عن كلية صناعية تعوض عملية تصفية الكلية من خلال جهاز يستخدم لهذا الغرض ولا يزال الزحف في صناعة تكنولوجية النانو فكيف هي حالة تكنولوجية النانو في الجزائر يمكن اعتبار الجزائر من الدول التي لم تدخل بعد تكنولوجية [110] **النانو. إذ كل ما هناك بعض الأنشطة على مستوى الملتقيات الدولية التي لا يمكن تقييمها كما أن هناك من بعض الإحصائيات التي تقدم مشاريع بحث في تكنولوجية النانو على مستوى الجامعات الجزائرية لا نملك حوصلت عليها وسعينا في ذلك ولم ننجع.**

أن وضع تكنولوجية النانو في الجزائر محتاج إلى دفعة تبدءا بإدخال الانتقال إلي الحظائر التكنولوجية وقد تكون الخطوة واعدة ولما لا.

---

[109]- ا.د محمد شرف الاسكندراني، تكنولوجية النانو من اجل غد أفضل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد 374سنة 2010 ص 245.

[110]- ممثل الجزائر على مستوى المنظمة العربية للصناعة والتعدين

الحاضنات التكنولوجية

الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز به كل الإمكانيات المطلوبة لهذا المشروع. وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة إمكانية نجاع المشروعات والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى عجزها وفشلها .

وعرفت هذه الأخيرة نشأتها بالولايات المتحدة في سنة 1959 إلا أنها عرفت انتشارا كبيرا منذ بداية الثمانينات. ومنذ هذا التاريخ ومنظومة الحاضنات تتطور حتى أصبحت صناعة قائمة بذاتها إذن تاريخ الحاضنات التكنولوجية ومن تجربة الولايات هي توفر المخترعين والمبتكرين والمبدعين هو الذي أفضى إلى خلق مؤسسات من خلالهم يتم تجسيد نتائج الإبداع والابتكار والبحث.[111] ويأتي هذا مصداقا لمقولة استخلاصها الباحث فرقان مزيان من تجربته على أن البحث هو عمل ينجز ولا نسيره

من هنا التجربة الجزائرية في هذا الميدان قائمة على خلق الابتكار في سيرورة التجربة وهو بعيدا عن التجربة الغربية التي يستشهد بها وبالعودة للتجربة الجزائرية في الحاضنات التكنولوجية التي تم إنشاءها من خلال حاضنة سيدي

[111]- إعداد إيهاب مقابلة : حضانات الأعمال والمشروعات الصغر والصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للتخطيط الكويت 2017 ص 09

عبد الله سنة 2009 وحاضنة ورقلة 2012 لم تشتغل بعد عنابة وقسنطينة وورقلة في إطار المخطط 2010 و 2014 التي لم تشتغل بعد وكذلك حاضنات سطيف وبومرداس.

النظام الوطني للابتكار

إذا كان هناك مدخلا للتطور التكنولوجي يتجاوز سياسات العلم والتكنولوجي التي سادت خلال الستينات والسبعينات والثمانينات ومنتصف التسعينات التي قادتها الأمم المتحدة من خلال لجنة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجية بدافع العولمة والتنافسية التي ضيقت من الحماية ودفعت بالتحرير لينتقل إلى فضاءات أوسع وخاصة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ليبرز مدخلا أخر للتطوير التكنولوجي ليحتل صدارة سياسات العلم والتكنولوجية إلى مدخلا أخر وهو النظام الوطني للابتكار والإبداع ويكن تعريفه من خلال عملية الابتكار كونه اكتشاف أو تطوير جديد أو تعديل على مادة أو عملية إنتاجية بهدف عائد اقتصاد ي أو دفاعي.

وعليه فان النظام الوطني للابتكار والإبداع يتمثل في تلك المجموعة من المركبات للعلم والتكنولوجية والشيء الأهم فيها هو عملية التفاعل التي تحصل في هذه المركبات مما يؤدي إلى خلق ونشر واستعمال معرفة جديدة يمكن

استثمارها اقتصاديا أو اجتماعيا أو دفاعيا ولا يمكن لهذا النظام أن يكون بدون أطار يفعل هذه الروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجية الوطنية ويتمثل الإطار في السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجية. [112]

إذن فالنظام الوطني للابتكار هو التجسيد العملي لمنظومة وطنية للعلم والتكنولوجية تحكمها سياسات واضحة الأهداف و الأولويات يتم تنفيذها من خلال استراتيجيا ت تضمن وجود هذه الروابط والعلاقات الفعالة.

ويستلزم وجود نظام وطني للابتكار إجراءات محددة إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بين ضمن إطار وسياسة أو عمل تضمن وجود هذه الإجراءات وجود الأهداف والروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجية وتتعدد هذه الإجراءات من قانونية ومالية ومؤسسات.

الإجراءات القانونية وتتعدد هذه الإجراءات منها المنظمة لعقود اكتساب التكنولوجية وعقود شراء التجهيزات بشكل يضمن نقل المعرفة ووجود عقود منه الجودة والموصفات والمقاييس وتشريعات ضمان الملكية الفكرية وتشريعات حرية الفكر والترجمة والتأليف والنشر إجراءات تحفيزية مالية ضربية للاستثمار في البحث والتطوير وإدخال التكنولوجية الحديثة في كل قطاعات الإنتاج

[112]- د.نورمان كلارك ترجمة محمد رضا محرم، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1996، ص 20

والخدمات وإجراءات تسهل تشجيع الصناعات المعتمدة على التكنولوجية العالية وإجراءات توفر رأس المال المخاطر لدعم مؤسسات إنتاجية متبنية المعارف الوطنية وإجراءات خاصة بتحسين وضع الأيدي العاملة.

أما الإجراءات الخاصة بتكوين العنصر البشري فهي أهم الإجراءات واهم استثمار واكبر عائد يمكن أي تحقق خاصة إذا توفر له البقاء وعدم الهجرة ومن الإجراءات التي يجب التركيز عليها في تكوين القوى الجامعية وذلك انطلاقا من واقع الحال أو الكمون المتوفر وربطه بتطور العلم والتكنولوجي حسب القطاعات ومن هذه الإجراءات التأكيد على نوعية التكوين الجامعي وليس الكمي بإحداث مؤسسات النخبة ومعاهد التكنولوجية بالتوازي مع الجمعيات وإعادة النظر في المناهج المعتمدة في كل مرحلة بهدف زيادة مواد العلم والتكنولوجية وإدخال مواد خاصة بالجودة والتقييس وتكنولوجية المواد الجديدة والإدارة العلمية وغيره وتوسيع الاهتمام بالدراسات العليا في الجامعات في المجالات العلمية والتكنولوجية وربط هذه الدارسا ت بالمجتمع ربطا محكما وكذلك الاهتمام بالتعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجية.

أما الإجراءا ت المؤسساتية فتتمثل في تشجيع المساعدة في إحداث الإصلاح لمؤسسات العلم والتكنولوجية ومنابعه أدائها في تحقيق الأهداف الموكلة إليها وتفعيل مؤسسات البحث والتطوير في القطاع العام والخاص والتركيز من خلال

مشاريع وطنية على بناء القدرات التكنولوجية في مجلات محددة اعتمادا على أولويات مدروسة وإجراءات للتنسيق والربط بين مؤسسات العلم والتكنولوجية وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل الحدائق التكنولوجية والحاضنات التكنولوجية والمؤسسات الوسيطة التي تربط بين البحث والتطوير من جهة والإنتاج والخدمات من جهة أخرى ومؤسسات النشر العلمي وشبكة المعلومات وقواعدها والجمعيات العلمية والتكنولوجية ومؤسسات والمواصفات والمقاييس والجودة ومؤسسات الاعتماد إلا أن ما يجب تأكيده هو الطبيعة القطاعية لنظام الابتكار الوطني مع الاهتمام للتفاعل بين القطاعات المختلفة لضمان التفاعل والتعاضد فيما بينها.

خـــاتمـــــة

تترجم نتائج التجربة الصناعية الجزائرية والمقصود هنا الصناعية التحويلية الفشل العميق في أحدات التحول الهيكلي الإنتاجي الذي لم يرتقي إلى مستوى الدخل والذي يعبر عنه نصيب صادرات الصناعة من إجمالي الصادرات حيث ظلت بعيدة عن مستوى الدخل وكذلك نصيب القيمة المضافة للصناعة التحويلية من الناتج الوطني الإجمالي .ويمكن العودة هنا إلي الإحصائيات ذات الموثوقية العالية لليونيدو في صفحة المختصرات الرئيسي ة الخاصة بجميع الدول حيث تتذيل الجزائر ترابية الدول من حيث هذين المؤشرين ونجد صدقية هذه المؤشرات على المستوى الوطني الخاصة في المؤشرات الذي يقدمها الديوان الوطني للإحصائيات حول المجهود التصديري ودرجة الاختراق ودرجة التدويل فهذه المؤشرات تعطي صدقية للإحصائيات التي تقدم صورة أن الجزائر كانت تغطي استهلاكها بنسبة 19٪ سنة 1990 بينما سنة 2014 تنخفض هذه النسبة إلى 5٪.أما الجانب الأخر والمتعلق بالبعد التكنولوجي الذي تسيطر عليه القيمة المضافة المتأتية من قطاع الصناعات التحويلية القائمة على الموارد بأكثر من 72٪ بينما التكنولوجية الضعيفة والمتوسطة والعالية لا تساهم النسبة 18٪ وهي نسبة ضعيفة جدا .

إذن من هكذا واقع تم صياغة استراتيجي ة تجمع بين خيارات الأمر الواقع من جهة وخيارات الضرورة.

تتمثل الأولى في محاولة توليفة بين استراتيجي ة انتقائية لإحلال الواردات انطلاقا من هيكل الواردات الجزائرية من هنا جاء التركيز على الواردات التي تحتل مركز الصدارة والتي كانت صناعات الالكترونية والآلات والمعدات والصناعات الخاصة صناعة السيارات والمقطورات وشبه المقطورات مع أفاق

أن تتحول هذه الصناعات إلى التصدير مع سياسة للتصدير انطلاقا من بعض المنتجات إلي تصدر حاليا وتمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية مثل بعض الكيماويات . كما أن الصناعات التي تم اختبارها لإحلال الواردات فهي الصناعات التي تحتل موقعا في صدارة الواردات والصادرات العالمية أي سلع شارقة ونامية ولبست سلع غاربة وكهلة .

أما خيارات الضرورة فهي عملية الانخراط في جميع مجالات التكنولوجية العالية دون التأخر في هذا المجال لان عملية التأخر مكلف وخلق هذه البيئة هو احد الضمانات الأساسية لتغذية عملية التصنيع بالتكنولوجية العالية وفي نفس الوقت تغذية التمكن من تكنولوجيات القمة أو العصر لتخلق سيرورة تطور تجعلنا نعيشه واقعيا وليس فنيا .وفي نفس توفرا مكانية الانخراط في تقسيم العمل الدولي المتجدد القائم على المغرفة. ولايمكن ان يتم ذلك الاعبر بوابة الاقتصاد الرقمي ولا يمكن ان ننكر المجهود الاستثناى الذي يجب ان يقدم قصد التمكن من ذلك

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- اندرسون .ولتروث عصر الجينات والالكترونيا ت دار الجامعات المصرية ترجمة احمد مستجبر 1996.

2- ا.د محمد عبد الشفيع عيسى الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجية دار العين القاهرة 2003

3- ا.د محمد عبد الشفيع التطور التكنولوجي المصري في ربع قرن دار المحروسة

4- ا.د محمد عبد الشفيع عيسى أبحاث في النظام العالمي الجديد دار

5- المهندس علي نجيب كرسات في تصنيع مصر دار الأهرام سنة القاهرة 1985

6- علي نبيل العرب وعصر المعلومات عالم المعرفة العدد 369 سنة 2009

7- علي نبيل العرب والفجوة الرقمية عالم المعرفة العدد 370 سنة 2010

9- فؤاد مرسي الرأسمالية تجدد نفسها المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب الكويت 1990

10- ا.د محمد شريف الاسكندراني تكنولوجية النانو المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب الكويت العدد 374 سنة 2010

11- د.جودة عبد الخالق الصناعة والتصنيع في مصر منتدى العالم الثالث المكتبة الأكاديمية 2005

12- د محمد عبد الشفيع عيسى أبحاث في النظام العالمي مركز المحروسة الطبعة الأولى 2002

13- د.سمير أمين في مواجهة ازمة عصرنا دار الانتشار العربي بيروت الطبعة الأولى 1997

14- د. علي همال وآخرون إحياء دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطية دار النشر نوفا برنت 2015

15- د.محمد السيد سعيد الثورة التكنولوجية وخيارات القرن الواحد والعشرون مركز الدراسات السياسية والإستراتجية القاهرة 1996

16- سلسلة وثائق إستراتيجية تطوير العلوم والتقنية في الوطن العربي إستراتجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي التقرير العام والاستراتجيات الفرعية مركز دراسات الوحدة العربية لبنان 1989

17- دون تابسكوت عرض د.محمد رؤوف حامد الاقتصاد الرقمي سلسلة كراسات المكتبة الأكاديمية القاهرة 2001.

18- إسماعيل صبري عبد الله توصيف الأوضاع العالمية منتدى العالم الثالث القاهرة 1999

19- د.حسين خضر برنامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها المعهد العربي للتخطيط 2006

20- ا.د فتحي محمد بن شتوان علوم وتقنيات النانو- تطبقات النانو -تطبقاتها وأثارها وإستراتجية تطويعها في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الصناعية العربية المغرب 2014

21- ا.د محمد شرشف الاسكندراني سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد 1010 رقم 374.

22- د.احمد عوف محمد عبد الرحمان طب النانو – تكنولوجية النانو وتطبقاتها في الطب المكتبة الأكاديمية القاهرة 2013.

23- د.نورمان كلارك ترجمة محمد رضا محرم، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1996.

24- إشراف محمود أمين العالم، الفكر العربي على مشارف القرن الحادي العشرين رؤية نقدية تحليلية - قضايا الفكرية للنشر والتوزيع – الكتاب الخامس والسادس عشر – جوان 1995 .

المراجع باللغة الأجنبية

1-porter michael the competitive advantge of nation the free press Mac millon new york 1990.

2-jaque addalamondialisation de l economie 1 .Geneseapproches casbah editionsalger 1998.

3-Christian bailes la nouvelle économie www.Christian professeur de chaire supérieure en économie et gestion Montpelier France 2013.

4- de Bernis l'industrie industrialisant et les options algérienne revue de tieresmonde tome12 n47 paris1971

5- de Bernis le sou développent analyse ou présentation revue tiere monde tome 15 n paris 1974.

6- 25 annue de transformations poste transformation en Algérie **2012/2 n260 aramand colin paris 2012.**

7-Chignert antoine les politique industrielle de l'Algérie contenpraine.

7- Abdelmadjid bouzidi industrie et industrialisation.

8- commission européenne ministère de l'industrie de la pme/pmi programme d appuit ou pme/ pmi etuded un projet industriel de fabrication des pièces de décolletage pour l industrieautimobilealgerie 2011.

9- ministère de la pme et de lartisana étude de la filière électrique électronique électroménager Algérie 2007.

World Bank group entreprise surveys Algeria 2007-10-

Wlademirandrief la déterritorialisation des firme globales et firme reseau revue culture et conflits confli revue.org 159

المجلات والدوريات

1- مجلة السياسات الاقتصادية المجلد 11العدد الثاني المعهد العربي للتخطيط الكويت 2009.

2- سلسة قضايا التنمية والتخطيط رقم 230 تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى 2011/2010 معهد التخطيط القومي أكتوبر 2011.

3- نجلاء علام تنافسية تجارة الخدمات في مصر – بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجية المعلومات معهد التخطيط القومي سنة 2009د.

4- تقرير التنافسية العربية 2003 المعهد العربي للتخطيط الكويت.

5- التقرير العربي للتنمية الأول نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي المعهد العربي للتخطيط الكويت 2014.

6- إعداد إيهاب مقابلة : حضانات الأعمال والمشروعات الصغر والصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للتخطيط الكويت 2017 .

7- التقرير العربي للتنمية الثاني الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي المعهد العربي للتخطيط الكويت 2016.

8- المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجلة التنمية الصناعية العدد 70 جوان 2015.

9- المنظمة العالمية للتنمية الصناعية مجلة التنمية الصناعية 2011.

10- المنظمة العالمية للتنمية الصناعية مجلة التنمية الصناعية 2013 .

11- المنظمة العالمية للتنمية الصناعية مجلة التنمية الصناعية 2016.

الأجهزة البحثية والإحصائية

1- المنظمة العالمية للتنمية الإحصائية.

2- المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

3- خريطة التجارة العالمية.

4- خريطة الاستثمار العالمي.

5- الديوان الوطني للإحصائيات.

6- تقرير المجتمع المعلومات.

7- المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية فرنسا (INSEE)

8- علم امة ولايات المتحدة الأمريكية (séance nation USA)

الملاحق

الملحق : 01

	2015	2014	2013
Competitive Industrial Performance Index			
CIP rank	92	89	90
CIP score	0.02	0.02	0.02
CIP quintile	Lower Midd	Middle	Lower Midd
Per capita indicators			
Manufacturing Value Added per capita	263.73	262.15	220.51
Manufactured Exports per capita	272.17	511.85	387.74
World share indicators			
Impact of a country on World Manufacturing Value Added	0.00	0.00	0.00
Impact of a country on World Manufactures Trade	0.00	0.00	0.00
Share of medium- and high-tech activities			
Medium- and High-tech Manufacturing Value Added share in in total manufacturing value added	0.09	0.09	0.09
Medium- and High-tech manufactured Exports share in total manufactured exports	0.04	0.02	0.01
Share of national aggregates			
Manufacturing Value Added share in total GDP	0.06	0.06	0.05
Manufactured Exports share in total exports	0.31	0.33	0.22
Manufacturing export indexes			
Manufactured Exports per capita index	0.01	0.01	0.01
Share of manufactured exports in total exports index	0.31	0.34	0.22
Share in world manufacturing exports index	0.00	0.01	0.01
Share of Medium and High-Tech Activities in Manufacturing Export Index	0.05	0.02	0.01
Industrial export quality index	0.18	0.18	0.12
MVA indexes			
MVA per capita index	0.02	0.02	0.01
Share of world MVA index	0.00	0.00	0.00
Share of MVA in GDP index	0.13	0.14	0.11
Share of Medium and High-Tech Activities in Total MVA Index	0.11	0.11	0.11
Industrialization intensity index	0.12	0.12	0.11

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
91	92	91	92	91	92	92	93	94	92
0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd
193.95	189.77	186.74	185.15	172.24	165.14	163.24	160.96	160.20	158.48
441.79	501.45	407.65	258.91	417.90	325.67	264.16	235.78	189.72	171.38
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.10	0.10	0.10	0.11	0.15	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14
0.01	0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02
0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
0.23	0.25	0.26	0.20	0.18	0.19	0.16	0.17	0.19	0.23
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
0.23	0.25	0.26	0.21	0.18	0.18	0.15	0.17	0.19	0.22
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.03	0.03
0.12	0.13	0.13	0.11	0.09	0.09	0.08	0.10	0.11	0.12
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.10	0.10	0.10	0.10	0.08	0.07	0.07	0.07	0.07	0.06
0.12	0.11	0.11	0.12	0.17	0.16	0.17	0.17	0.17	0.18
0.11	0.11	0.11	0.11	0.13	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
92	92	91	96	96	94	93	92	90	88	84	80
0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Lower Midd	Middle	Middle	Middle
157.87	151.80	147.58	147.32	147.06	137.70	145.45	162.11	167.56	178.90	185.29	200.92
148.17	168.64	191.30	106.23	77.78	122.51	93.60	86.68	82.15	98.14	117.42	117.42
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.14	0.11	0.11	0.11	0.11	0.11	0.11	0.10	0.11	0.10	0.10	0.13
0.04	0.03	0.02	0.04	0.03	0.02	0.05	0.04	0.03	0.02	0.05	0.05
0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.06
0.25	0.28	0.27	0.26	0.24	0.26	0.25	0.27	0.27	0.27	0.29	0.29
0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01
0.25	0.28	0.27	0.26	0.24	0.26	0.25	0.27	0.27	0.27	0.29	0.29
0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
0.04	0.04	0.03	0.04	0.03	0.03	0.07	0.05	0.03	0.03	0.06	0.06
0.15	0.16	0.15	0.15	0.13	0.15	0.16	0.16	0.15	0.15	0.17	0.17
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.07	0.07	0.09	0.06	0.06	0.06	0.06	0.08	0.09	0.09	0.09	0.10
0.18	0.14	0.14	0.15	0.15	0.15	0.15	0.14	0.14	0.14	0.13	0.18
0.12	0.10	0.11	0.10	0.10	0.10	0.11	0.11	0.11	0.12	0.11	0.14

الملحق: 02

صناعة الدوائر المتكاملة

الدوائر المتكاملة عبارة عن بلورة صغيرة من السيليكون المنقى من الرمل تدعى رقيقة تحتوي على قطع كهربائية متصلة وهذه القطع الكهربائية متصلة مع بعضها داخل الرقيقة مكونة دائرة متكاملة توضع الرقيقة على صندوق بلاستيكي وتلحم الموصلات إلى نقاط أرجل خارجة أما عن كيفية تصنيعها فيمكن أن نوجيز مسار هذه العملية في المراحل التالية:

1 تبدأ صناعة الدوائر المتكاملة من مادة السيلكون التي يتم استخراجها من الرمل الذي يغطي سطح الكرة الأرضية ويعد السيلكون قوام صناعة الالكترونيات حيث يمثل السيلكون 25٪ من كتلة الرمال الكوارتز التي تحتوي على نسبة عالية من ثاني أكسيد السيلكون وهي المادة الأساسية في صناعة أشباه الموصلات التي تتكون منها الدوائر المتكاملة أو المعالجات وتتمثل أول خطوه في تجهيز قالب أو سبيكة السيلكون المذاب وتنقيته عبر خطوات متعددة وتوصيله إلى درجة نقاوة عاليةمطلوبة لصناعة أشباه الموصلات مثل الترانزيستور الدارة الالكترونية أي درجة نقاوة تصل إلى 99.999 أي كل مليار ذرة سيلكون تحتوي على ذرة واحدة

من مادة شائبة، يتم تقطيع هذا القالب السيلكوني إلى شرائح تسمى رقائق ويتم صقلها حتى تصبح ملساء كالمرأة

2 -خلال هذه المرحلة وبعد عملية التقطيع يتم التعامل مع الشرائح بشكل انفرادي إذ يتم تغطيتها بطبقة من السائل الأزرق من مادة حساسة للضوء ثم يتم تعريضها إلى الأشعة البنفسجية لطباعة التصميم الالكتروني بحجم مصغر جدا مما يتيح صناعة الرقاق الواحد من هذه الحالة نجد أن الدوائر المنفصلة تعد بمثابة معالج صغير لم ينضج بعد ثم ينتقل إلى مستوى يسمى بالترنزيستور تتراوح أبعاده بين 50 و 200 نانومتر أي واحد من المليار من المتر والترنزيستور هو مفتاح الكتروني وظيفته التحكم في تدفق التيار في الدائرة المتكاملة.

أن إضافة السائل الأزرق كمادة مقاومة للتصوير على الرقاقة بهدف طباعة المسارات المطلوبة والهدف من هذه الطبقة هو حفر مسارات على الرقاقة وبالتالي فان مناطق سيتم حفرها وأخرى تظل كما هي أما عملية الحفر فتتم عن طريق تعريضها لمواد تعمل على تأكل المناطق المطلوبة عمل مسارات بها وهو الهدف من استعمال المادة الزرقاء آذ وظيفتها إخفاء المناطق التي لا يراد الحفر بها ثم تزال المادة الزرقاء بعد انتهاء العملية

3 -في هذه المرحلة يتم وضع ايونات من خلال رسم مسارات جديدة بالايونات لتعمل كخطوط توصيل الكهرباء وهو الذي يستلزم إضافة المادة الزرقاء مرة أخرى وتعريضها الأشعة فوق البنفسجية لرسم المسارات الجديدة وقذفها بالايونات التي تأخذ الشكل الجديد للمسارات وتصل سرعة الايونات إلى ثلاثمائة ألف كيلومتر في

الساعة وبعد انتهاء هذه المرحلة يتم إزالة المادة الزرقاء مرة أخرى ليتضح شكل المسارات الجديدة

4 **يتم إكمال تجهيز الترنزيستور بوضع ايونات من النحاس على سطحه بطريقة تعرف بالطلاء الكهربائي لاستقر ايونات النحاس على سطح الترنويستور يتم بعد ذلك إنشاء طبقات ومسارات معدنية للتوسل والربط بين الترنزيستورات المختلفة بما يشبه طوابق البناء ويتحدد الشكل هنا من الطبقات والمسارات تبعا للتصميم الذي يضعة فريق المصميمين والمهندسين فالتعامل يتم هنا وفي جميع المراحل السابقة يتك على مستوى الترنزيستور في أبعاده النانومترية**

تتألف وحدة المعالجة للحاسب من ملايين الترنزيستورات ويتم الربط بين هذه الترنزيستورات بنظام الطبقات عن طريق هذا الرابط يتم إنشاء المنطقية التي تنفذ عملية المعالجة التي يقوم بها الحاسب من البسيطة إلى المعقدة إلى الأكثر تعقيدا.

5 **-تتعرض هنا الرقاقة الصغيرة المكونة من ملايين الترنزيستورات والتي تنح معا للاختبار الأول للكفاءة وذلك للتغذية ومراقبة الاستجابة ومقارنتها بنتائج معدة مسبقا ثم تقطع الرقاقة الكبيرة التي تم العمل عليها التي تم العمل عليها منذ البداية واحتوت على مئات المعالجات المكررة ثم يتم تقطيعها لفصل كل معالج آو دائرة الكترونية على احدي ثم التقاط المعالجات التي اجتازت الاختبار الأول للكفاءة بواسطة ذراع آلية تمهيدا لعملية التغليف.**